الجاليات اليونانية فى مصر
من الإحتلال البريطانى الى الحرب العالمية الأولى «١٨٨٢ - ١٩١٤م»

دكتور
صلاح أحمد هريدي علي
أستاذ مساعد تاريخ حديث
كلية التربية بدمنهور
جامعة الاسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

اهداءات 1999

ا.د. صلاح احمد هريدي
قسم التاريخ باداب دمنهور

الجاليات اليونانية فى مصر
من الإحتلال البريطانى الى الحرب العالمية الأولى « ١٨٨٢ - ١٩١٤م»

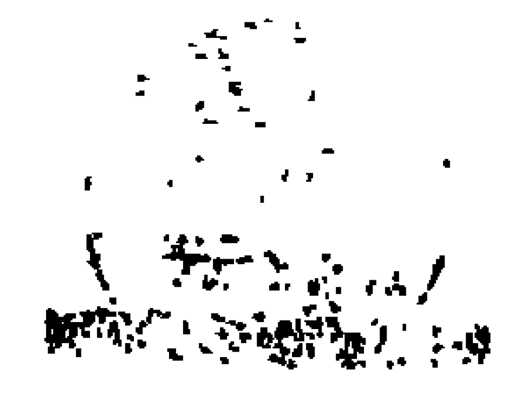
دكتور

صلاح أحمد هريدي علي

أستاذ مساعد تاريخ حديث

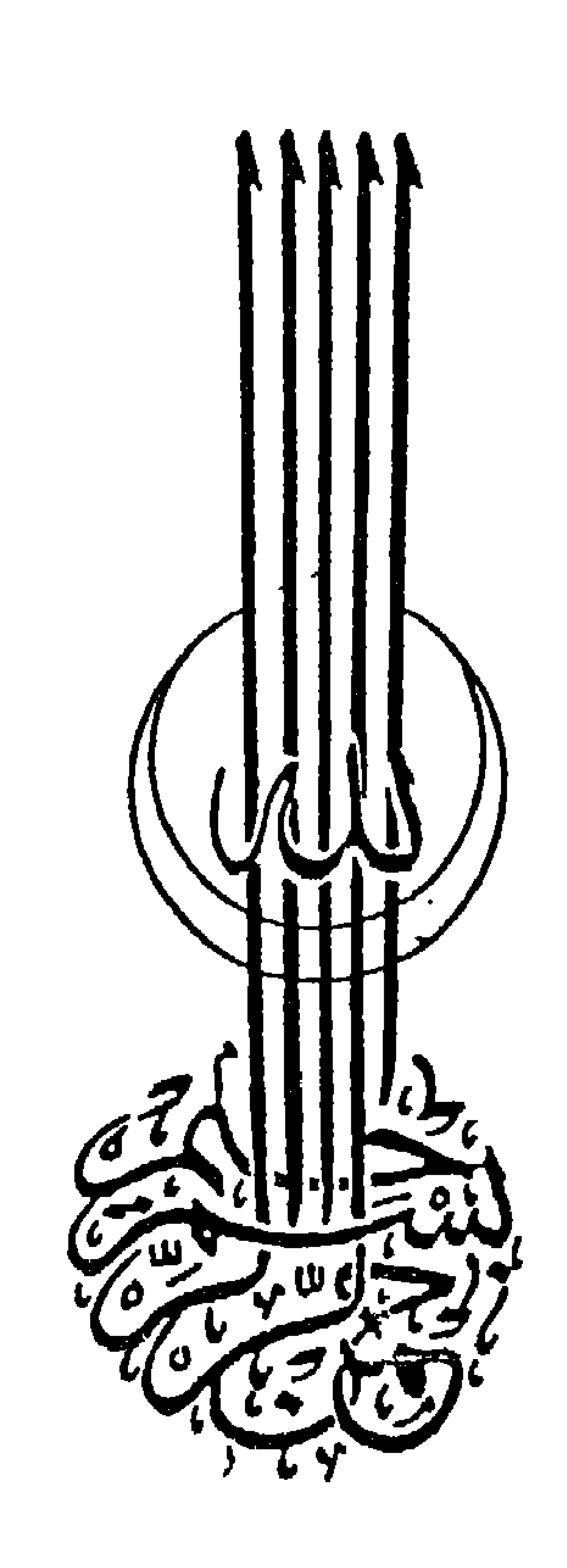
كلية التربية بدمنهور

جامعة الاسكندرية



١٤١٣هـ / ١٩٩٣م

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد . تتناول هذه الدراسة النشاط الاقتصادى والإدارى والاجتماعى للجاليات اليونانية بمصر فى الفترة من عام ١٨٨٢م الى ١٩١٤م، أى من الاحتلال البريطانى إلى قيام الحرب العالمية الأولى ويتضح من العنوان تعدد هذه الجاليات فلم تأت لفظة (جالية أو الجالية) وإنما جاء استعمال لفظة (جاليات) مما يدل على كثرتها . فقد كان لليونانيين ٣٢ جالية منتشرة فى أنحاء مصر وقد انغمسوا فى جميع مدن مصر وقراها وقد تميز الجنس اليونانى بذلك فتواجدوا فى مصر بكثرة شديدة وبخاصة فى الإسكندرية ، ومارسوا حياتهم بشكل طبيعى ، وعملوا فى الأنشطة الاقتصادية والادارية والاجتماعية كافة.

وجاءت هذه الدراسة مكونة من المقدمة وثلاثة فصول

ويعرض الفصل الأول وهو بعنوان « اليونانيون فى مصر الحديثة » إلى دراسة فكرة تواجدهم خلال هذه الفترة والأسباب التى أدت إلى وجودهم وانتشارهم بجميع مدن مصر وقراها وتغلغلهم فى الحياة المصرية وموقف حكام مصر خلال فترة البحث ، وتمركزهم فى بعض المناطق التى سميت باسمهم ومعاشرتهم للمصريين الذين لم ينظروا إليهم، باعتبارهم أجانب حقيقيين وبالتالى لم يشعر هؤلاء اليونانيون أنهم فى وقت من الأوقات فى غير بلادهم.

وبالنسبة لنشأة الجاليات اليونانية المنتشرة فى مصر، تعرضت الدراسة

لنشأة هذه الجاليات والأسباب التى أدت إلى ذلك وانتخابهم لمستشاريهم ، والمجالات التى خصصت لهم. وموقفهم من المسألة المصرية ، وبخاصة عندما تأزمت الأمور فى عام ١٨٨١م ،. وموقف المصريين منهم فى مدن مصر وقراها.

وتعرض الفصل الثانى للنشاط الاقتصادى والإدارى للجاليات اليونانية. فقد سلطت الدراسة على اشتغالهم بتجارة القطاعى ، والسلع التى تاجروا فيها وأسلوبهم فى ذلك ، وموقف الأهالى منهم والحكومة واشتغالهم بتجارة الجملة نتيجة لتكون رأسمال لديهم ، والسلع التى تاجروا فيها مثل تجارة الحبوب ، والدخان والتنباك والسجائر والقوانين التى صدرت بهذا الخصوص والتى لا تستطيع الحكومة المصرية تنفيذها نظراً لوجود الامتيازات الأجنبية . ودورهم أيضا فى إنشاء الأسواق بالمشاركة مع بعض الاوروبين.

ونتيجة لاشتغالهم بتجارة القطاعى والجملة وإنشائهم للأسواق ظهر دورهم أو اشتراكهم الواضح باعتبارهم أعضاء فى مجلس التجار ، وتكوين بورصة الاوراق المالية والتجارية وانشائهم الشركات بين بعضهم بعضا وبينهم وبين الأوروبين والمصرين حتى أنهم شاركوا والى مصر سعيد باشا وانتشرت الشركات فى داخل مدن القطر المصرى ، واختلفت الشركات فى أنواع نشاطها الاقتصادى ، مثل شركات استصلاح الأراضى الزراعية ، والشركات العقارية ، وتجارة الأقطان وحلجه ، وأنشطة اقتصادية أخرى ـ كما أنهم عملوا أيضا فى مجال الاستيراد والتصدير ، والصناعات التى أسسوها مثل صناعة السجائر والدخان ، والورق ، والزجاج والمرايا ـ وتقطير الكونياك والروم . ومجالهم فى الاختراعات كما أنهم عملوا موظفين فى مختلف

نظارات مصر حتى وظائف القضاه فى المحاكم المختلطة ، وشركات مصر وبنوكها، وسلطت الدراسة الضوء على دورهم فى تكوين النقابات العمالية المصرية ومساهمتهم فى انشاء البنوك والأعمال المصرفية واشتغالهم بأعمال الربا وماترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

واشتغلوا أيضا فى مجال امتلاك الأراضى مستغلين فى ذلك الأراضى التى كان يمنحها حكام مصر مثل الأبعاديات ، والمتروك والعشورية ، وأطيان الدائرة السنية وشرائهم لهذه الأراضى.

أما نشاطهم الاجتماعى ، فكان موضوع الفصل الثالث ، وتعرضت الدراسة فيه لتشاطهم الإيجابى ، الذى تمثل فى إنشائهم المدارس وطريقة مناهجها وتمويلها والمواد التى تدرس بها ، واختلاف هذه المدارس المتنوعة مثل التعليم الفنى ، ودورهم فى المجال العلمى والإعلامى، ودورهم فى طبع الكتب والموضوعات التى تناولتها ، والجمعيات الأدبية التى أنشئت بهدف تطوير النواحى الفكرية للجاليات اليونانية والتى تركزت وبخاصة فى الاسكندرية وصحفهم وموقف نظارة الداخلية منها وشعرائهم وحياتهم الفنية التى تمثلت فى مساهمتهم فى إنشاء المسارح وتكوينهم شركات لإدارتها.

أما نشاطهم فى المجالات الأخرى ، فقد تمثل فى إنشاء الأندية الرياضية وتعليم السباحة،فى النيل ، وإقامتهم المهرجانات الرياضية، وانشائهم المعارض ، والمستشفيات التى كانت تعالج الجميع دون تمييز للجنس أو اللون وبخاصة المستشفى اليونانى بالإسكندرية ، وإعانة هذه المستشفيات من الحكومة المصرية ، ومدافنهم ودورهم فى المجالس البلدية والخدمات التى كانت تقدمها هذه المجالس وانشائهم للحدائق العامة حتى إن بعض الحدائق

مازالت تسمى بأسماء مؤسسيها اليونانية مثل حديقة أنطونيوبادس بالاسكندرية.

ويبرز دورهم الاجتماعى أيضا فى إنشائهم دار المسنين وملاجيء الأيتام . وبالنسبة لإدارة شئونهم الدينية والاوقاف فقد تركت لهم الحكومة المصرية الحرية التامة فى انتخابهم للبطريك وممارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة فى كنائسهم . ولعبت الاوقاف دورها فى حياتهم الاجتماعية وميراثهم.

وتمثل الجانب السلبى لحياتهم الاجتماعية فى قيامهم بلعب القمار الذى كان له دور سيء فى المجتمع المصرى ، حيث تحمى أماكنها الامتيازات ، وممارستهم للدعارة ، وقيامهم بأعمال الشغب ، ولم تقتصر هذه الأعمال على الرعايا اليونانية بل تعدت الى وكيل قنصلهم ببورسعيد ، وقيامهم بتجارة المخدرات ، وتزييف العملة ، فيقدمون للمحاكمة وغالبا ما كانت لاتنفذ أحكامها.

وفى النهاية أتوجه الى الله العلى القدير أن أكون قد وفقت بعض الشيء فى إلقاء الضوء على نشاط الجاليات اليونانية الاقتصادى والإدارى والاجتماعى ، وإن كنت قد وفقت فإنه من الله ، وإن كان هناك تقصير فمن نفسى.

والله ولى التوفق

الاسكندرية فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٣م.

دكتور

صلاح أحمد هريدى على.

« الفصل الأول »

اليونانيون فى مصر الحديثة

بدأ نزوح اليونانيين إلى مصر فى الأزمنة الحديثة فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى ، حيث كان عدد الأوروبيين فيها لايزيد على مئات قليلة بما فى ذلك اليونانيون ، وأثناء حكم محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٣م) ، إزداد عدد الأوروبين إلى عشرة آلاف تقريبا ، نصفهم على الأقل من اليونانيين (١) ونلحظ أنهم قد بكروا فى المجىء إلى مصر منذ عام ١٨١١م، وانخرط عدد منهم فى جيش محمد على ، كما اشتغلوا عامة بالتجارة(٢).

وفى عهد محمــد على وجد بمصر مايعرف باليونايين المنشقين حيث كان ٣٥٠٠ يونانيا ينقسمون إلى فرقتين ، الفـرقة الأولى تتألف من اليونانيين المتناسلين فى القطر المصرى نفسه ، وهم السواد الأعظم، الذين يسكنون مصر قبل الفتح الإسـلامى، وقد احتـفظ هؤلاء بشىء كثير من السمات المميزة لأصلهم وكانوا لايتحـدثون اليونانية، وإنما لغتهم العربية ، ويزاولون من الصنـاعات النجـارة ولعبوا دوراً مهما فى عدد من الأنشطة الحرفية إلى حد احتكـار بعضها ، مثال ذلك بائعوا الفراء ، ونساجو الحرير (الحريرية) (٣) والفرقة الثانية من اليونانيين الذين وفدوا على مصر منذ أن فتحها العثمانيون ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وجميعهم تقريبا يشتغلون بالتجارة(٤).

(١) ج. باير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، ص ص ٤١٠ ، ٤١١.

(٢) حسن صبحى ، المؤثرات الأوروبية فى مجتمع الاسكندرية ، ضمن بحوث مجتمع الاسكندرية عبر العصور المختلفة ، ص ٣٤٨ ـ ٣٥١.

(٣) اندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ترجمة لطيف فرج ، ص ٤١.

(٤) أ. ب ، كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، جـ ٣ ، ص ٤٢. نسخة دار الموقف العربى.

والمعروف أن يونانى الفريق الأول منتشرون بالوجه البحرى ، وهم سلالة الجاليات القديمة ، وقد تمذهبوا بمذهب الانشقاق ، ومع ذلك كانت اتصالاتهم بالقسطنطينية عاصمتهم السياسية القديمة مستمرة شأنهم فى ذلك شأن الأجانب فى تبعيتهم من الوجهة الروحية إلى البطريك المعين من إسلامبول . كما أدت سياسة التسامح العثمانى النسبى تجاه الأقليات ومنحها اســتقلالها أثراً كبيراً فى إدارة شئونها الداخلية . ونتيجة لذلك جاءت مجموعات منهم للإقامة فى غالبية المدن العربية الكبيرة فى الشرق الأدنى (١).

وجاءت هجرتهم إلى مصر ، عقب ثورة اليونان سنة ١٨٢١م والاضطهاد العثمانى الذى أعقبها . فذهب أغلبهم إلى الجنوب والغرب وإلى مصر وفرنسا ، وانجلترا (٢) وبينما استقر أغلب الذين ذهبوا إلى أوروبا الغربية فى الموانىء الكبرى (تلك الفترة التى شهدت تكوين المستعمرات اليونانية فى مرسيليا ولندن) واستقر كثير من المهاجرين فى افريقيا فيما وراء المدن داخل البلاد . وفى هذا يكمن سر قوتهم ، فقد فضل منافسوهم من الفرنسيين والإنجليز المتعة والراحة فى الإسكندرية (٣) ولم يستقر اليونانيون فى الميناء ، فبعضهم ذهب إلى القاهرة ، حيث ساعدوا على أن تكون العاصمة السياسية مركزا تجاريا كذلك ، وذهب آخرون إلى الجهات البعيدة فى الصعيد والسودان ، يبيعون الأقمشة والمصنوعات الرخيصة ، والأدوات المنزلية والمعدنية للمزارعين العرب ، والبدو ويقرضونهم بشروط قاسية،

(١) دافيد لاندرز ، بنوك وباشوات ترجمة عبد العظيم أنيس ، ص٣٢.

(٢) آندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج ، ص ٤١.

(٣) دافيد لأندرز ، بنوك وباشوات ، ص ٣٢.

ويشترون منتجات تلك المناطق ويرسلونها لمواطنيهم فى الإسكندرية ، لتصديرها إلى الخارج (١)

وقد وصل بعض هؤلاء المهاجرين اليونانيين من بحرايجة ومعهم ثروات ضخمة ، وآخرون (وخصوصا أولئك الذين جاءوا من كايوس) كانوا فلاحين مهرة لايملكون من رأس المال شيئا غير ذكائهم الشخصى وقدرتهم وشجاعتهم (٢).

هذا وقد أسر عدد من الشبان اليونانيين فى حرب المورة التاريخ فلما جيء بهم إلى مصر ، بيعو بوصفهم أرقاء ، ثم اعتنقوا الديانة الإسلامية فتوصل بعضهم إلى أسمى المناصب والادارة والجيش (٣) وقد بذل القناصل والجاليات الأوروبية بالقـــاهرة لافتداء أولئك الذين لم يعتنقوا منهم بالدين الإسلامى ، بل إن محمد على قد قام ببعض المحاولات لشرائهم ثم إعتاقهم طبقا للشروط المفروضة عليه من جانب الأدميرال كودرينجتون codrington عقب معركة نفارين البحرية . وفى عام ١٨٢٩م لم يبق أكثر من ثلاثمائة من العبيد الذكور وستمائة من الإناث وكلهم اعتنقوا الدين الإسلامى (٣) وقد أسكنتهم الحكومة فى الشرقية فقاموا بزراعة الذرة على طريقتهم ، مما كان له اثره فى نمو الذرة التى زرعوها نمواً عظيماً(٤).

وعندما تقلد عباس الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) السلطة والحكم توقف

---

(١) دافيد لاندرز ، بنوك وباشوات ، ص ٣٣.

(٢) نفسه ، ص ٣٣.

(٣) أ. ب، كلوت ، لمحة عامة إلى مصر ، جـ ٣ ، ص ١٤٣.

(٤) أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، ص ١٤٨.

بشكل مؤقت تدفق الأجانب إلى مصر ، فعباس كان يخشى من ازدياد النفوذ الفرنسى فى مصر ، فأخرج عدداً من الفرنسيين المشتغلين فى المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم ، وتقدر المصادر عدد الموظفين الأوربين الذين تم طردهم فى أوائل حكم عباس بحوالى ستين ألفاً من الموالين لإبراهيم ، غير أن عباساً سمح لبعض المشتغلين بالتجارة من اليونانيين بالبقاء بشرط أن يقدموا نوعا من الضمانات وأن يحصلوا فى مقابل ذلك على بطاقات مدّون فيها أسماءهم(١) ولكنه أصدر أمراً إلى الكتخدا بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٥٤ ، يقضى بوجوب ترحيلهم إلى بلادهم ويرجع ذلك لكرهه للأجانب بصفة عامة (٢).

وفى عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ازداد عددهم وخاصة فى الإسكندرية ، وفى عام ١٨٧٨م أصبح عددهم مايقارب من نصف عدد السكان الأجانب فيها (٣).

كما أنهم كانوا يتمركزون فى حى أوحارة خاصة بهم (٤) وماتزال بعض الجهات حاليا تسمى بأسماء أصحابها اليونانيين ، مثال ذلك زيزينيا فى الإسكندرية ، وفى القاهرة حارة الروم ، وفى البحيرة ديبونو شرقى ادكو ، و جانكليس وكازوليا (٥).

(١) على بركات ، الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية ، محاولة لتفسير ظاهرة العنف فى الثورة ، ص ٣٤٧.

(٢) علـــى شـــلبى ، الـــريف المـــصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ص ١٤٢ .

(٣) حسن صبحى ، المؤثرات الأوروبية فى مجتمع الاسكندرية ، ص ٣٧٠.

(٤) دافيد لاندرز ، بنوك وباشوات ، ص ٣٢.

(٥) محمد محمود زيتون ، أقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ، ص ٢٧٦ ـ ٧٧٠)

وحينما استقروا كانوا يظهرون روحا من التماسك ، كانت محل إعجاب عالم التجارة والمال ، ففى أوقات الرخاء يعملون معاً، كى تكون صفقات كل واحد منهم أكثر ربحا ... يبيعون ويشترون متضامنين ومتماسكين ، ويدعمون أرصدتهم بقبول أوراق بعضهم المالية وخصمه ويحتفظون بالرسوم لمواطنيهم . وفى وقت الأزمات كانوا يعدون سمعة كل شركة هى سمعة المجموعة كلها ، ويبذلون الجهود لإنقاذ بيت تجارى فى محنة(١).

وهناك أيضا كانت الروابط الاجتماعية تقويها رابطة الدم، وكانوا مخلصين لعقيدتهم إلى درجة أنهم نادراً ماكانوا يتزوجون من خارج عائلاتهم ، وقد شددوا على أنفسهم إلى حد كبير ليتجنبوا الاختلاط مع غيرهم. فنجد العائلات الكبرى مثل زاريفى Zarifi ، زاد يفوبولو ، رودكانتش Rodcanachi ورالّي وفلاستو وآخرين قد خصصوا شركاءهم فى التجارة وأعمال البنوك فى حدود دوائرهم الخاصة ولاسيما عندما تصبح المسألة هى المحافظة على الشخصية اليونانية للشركة(٢).

ونتيجة لطول المعاشرة بين المصريين واليونانيين ، لم ينظر إليهم باعتبارهم اجانب حقيقيين ، وبالتالى لم يشعر هؤلاء اليونانيون بأنهم فى وقت من الأوقات فى غير بلادهم ، كما اتصفوا بحبهم للعمل وتواضعهم الكبير ، وتباسطهم مع المصريين (٣).

---

(١) دافيد لاندرز ، بنوك وباشوات ، ص ٣٣.

(٢) نفسه.

(٣) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ، ص ٥٤ ـ ٥٥

وقد أبدي اليونانيون فيما بينهم تعاطفا وتماسكا كبيراً ، فشرف الفرد وكرامته من شرف الجماعة وكرامتها ، فإذا أصابت أية كارثة إحدى العائلات اليونانية فإن الجميع يبذل المجهودات كافة لإنقاذها وتخطى الكارثة ونفس روح الجماعة تسود فيما بينهم فى حالات الرخاء ، كالشدة تماما ، فيتعاملون ويتعاونون بروح عالية وتنسيق كامل لزيادة أرباحهم(١).

الجاليات اليونانية ونشأتها:

من المعروف أنها أكثر الجاليات انتشاراً وعدداً فى مصر ، ومع تمركزهم فى مدينتى الإسكندرية والقاهرة ، فإنهم انتشروا أيضا فى جميع مدن القطر المصرى من شماله إلى جنوبه ، وكذلك فى المناطق التى يقل فيها المصريون أنفسهم ، ففى سيناء والصحراء الغربية والبحر الأحمر وجدت أعداد منهم (٢).

ولذلك نجد أنه عندما بدأت العائلات اليونانية تستقر منذ عهد محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩) ، وأصبح من الضرورى إيجاد تنظيم للجاليات اليونانية فى مصر والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من ناحية أخرى ، وكان من جراء ذلك أن بدأ يونانو الإسكندرية يفكرون فى إنشاء أول جالية لهم فى عهد محمد على ، الذى كان يعطف على اليونانيين لأنه من قوله وبذلك أنشئت أول جالية يونانية بالإسكندرية فى عام ١٨٤٣م(٣). وتبع ذلك إنشاء الجالية اليونانية بالقاهرة فى عام ١٨٥٦م(٤) وأنشئت الجاليات اليونانية فى

(١) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ، ص ٥٤

(٢) نفسه ، ص ٥٥

(٣) M. Papastefanou, Greek Education in Egypt. P. I.

(٤) N. Vatimballas, The Dury of Greek people in Egypt. P. 35.

أنحاء مصر ، حتى بلغت ٣٢ جالية يونانية فى المدن المختلفة وكان لكل جالية منها مجلس تنفيذى له رئيس ومستشارون وعلى هذا الأساس يتكون مجلس الجالية مثل ما كان فى الزقازيق وكفر الزيات وطنطا والمنصورة فى عام ١٨٨١م(١) وبورسعيد والسويس (٢).

وتنتخب الجالية هؤلاء المستشارين الذين تتراوح أعدادهم بين ١٢ ، ١٤ مستشاراً ، ويتغير أعضاء هذا المجلس كل سنتين، وينقسم المجلس إلى عدة لجان كل منها لغرض معين من أغراض الجالية ويشمل لجنة التعليم التى تختص بالإشراف على المدارس ويجتمع المجلس مرة كل شهر ، ويجتمع أعضاء الجالية مرة كل سنة حيث يتقدم الرئيس بالتقرير السنوى (٣).

موقف اليونانيين من المسألة المصرية :

طلبت الحكومة اليونانية فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) من مصر عقد محالفة حربية ، ولما كان اليونانيون يساعدون الكريتيين باستمرار منذ اندلاع الثورة فى الجزيرة ، فقد لاح احتمال قطع العلاقات السياسية بين الباب العالى وحكومة أثينا (٤) وحاولت الحكومة اليونانية استغلال توتر العلاقات بين مصر والباب العالى فى التقرب نحو مصر وايجاد نوع من التحالف معها ضد الباب العالى وشجعها على ذلك سياسة

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، رقم ٢/أ مجموعة ٢١ الخارجية عام ١٢٩٨ هـ / ١٨٨١م، وسنشير إليها بعد ذلك بمجلس الوزراء

(٢) N. vatimallas, The Dury of Greek people in Egypt. P. 2. -

(٣) M. Papastefanou, Greek Education in Egypt. P. 6.

، جرجس سلامة ، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين،ص ٧٣.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقة مصر تركيا فى عهد الخديو اسماعيل ، ص ١٨

والى مصر المستقلة عن سياسة الباب العالى فى الجزيرة وتصريحاته العدائية ضد رجال الدولة العثمانية. وقام قنصل اليونان الجنرال بمصر زيجومالاس Zygo malas بمقابلة إسماعيل (١٩يناير سنة ١٨٦٧م) ونصحه بأن يسحب قواته من الجزيرة لأنها تكبده خسائر كبيرة فى الرجال والأموال ، وحذره من الخطأ الذى وقع فيه جده محمد على من قبل ، وماحدث له فى موقعة نوارين ، وأوضح له مدى عطف الرأى العام العالمى والدول الأوروبية الكبرى على اليونان ، وبأنها ستتدخل فى صالح كريت (١) ، وحذره من الاعتماد على حكومتى انجلترا وفرنسا لأن كلا منها له أطماع فى مصر وأنه يستطيع الاستفادة من هذا التنافس الموجود بعدم الانضمام إلى أحدهما ومحاولة إيجاد حليف أخر له . وكان يقصد بكلمة حليف آخر اليونان.

وفى مقابلة أخرى لراغب ناظر الخارجية المصرية (١٢ فبراير ١٨٦٧م) أوضح له الوزير بأن مصر لاتستطيع سحب قواتها من كريت لسببين أولهما : أن هذا العمل يزيد شكوك الباب العالى نحو مصر ، وثانيها أنه سيغضب الدول الأوروبية التى ترجو مصر الحصول على مساعدتها. ولما كانت حكومة اليونان تشعر بخوف من احتمال وقوع تصادم مسلح بينهما وبين الدول العثمانية أخذت تستعد للحرب وتبحث عن حليف لمؤازرتها والوقوف بجانبها . وقد وجدت فى مصر من مطالبها إزاء الباب العالى مايشجعها على تحقيق هذا الهدف (٢). وأمام ضغط الرأى العام كان على الحكومة اليونانية أن تواجه الموقف ، فعقدت قرضا ضخما اعتمدت

(١) محمد محمود السروجى ، مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ص ٨٢.

(٢) نفسه ، ص ٨٣

معظمه للنفقات الحربية ، وقرر المجلس الوطنى إعادة تنظيم الجيش وتعزيز البحرية ، وحاولت الحكومة ـ مرة أخرى ـ أن تبحث عن حلفاء خارجين يشدون من أزرها فى مواجهة الباب العالى ، وأرسل ناظر الخارجية إلى قنصل اليونان فى مصر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٨٦٧م يدعو الى فتح باب المفاوضات مع الوالى أو مع وزرائه لعقد حلف يوفر للدولتين تحقيق أمانيهما المشروعة . وتوجه وفد من التجار اليونانين فى أول مارس سنة ١٨٦٧ن إلى المنصورة حيث كان يوجد الوالى ليقنعوه باتباع تعليمات حكومتهم وهاجم إسماعيل حكومة لباب العالى ووزرائه خربى الذمة ، واشار بأن على الدولة العثمانية أن تتخلى لليونان عن الولايات المسيحية ، وأنها ـ الدولة العثمانية ـ فى طريقها للزوال ، فلا يحب أن تضيع مصر فى أيامه ، وقد رد عليه التجار اليونانيون بقولهم إن بإمكانه تقرير استقلال مصر ، والاعتماد على اليونانيين وبخاصة المتجنسون بالجنسية المصرية ، فيضع فيهم ثقته بحيث تكفى إشارة واحدة منه ليجدهم طوع أمره(١).

وفى ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٧ ، توجه قنصل اليونان العام إلى المنصورة حيث قابل الوالى ، فأخبره الخديو إسماعيل أنه لايستطيع تنفيذ ما تفترضه الحكومة اليونانية ، وذلك بسبب موقف الدول التى تحمى الأوضاع السائدة فى الشرق ، ثم عقب على ذلك قائلا :

« أنني لاأطالب باستقلال مصر ، بل ببعض الحقوق التى لى الحق فى المطالبة بها ... إن أمامى طريقتين للحصول على حقوق أسرتى ، فإما المفاوضات بالاستناد إلى انجلترا وفرنسا ، وإما

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل ، ص ١٠٨

الحرب ... وأن وضعى الراهن يملى على
التمسك بالخطة الأولى لأننى كما قلت لا
أطلب استقلال مصر كاملا».

كما أن اسماعيل لم يكن جادا فى اتصالاته بالقنصل اليونانى ، بل كان يريد أن يتخذ من هذه الاتصالات سلاحاً لحث الباب العالى على اجابة مطالبة . ولهذا ظل إسماعيل حائراً ولم يستطع تحديد الاتجاه الذى يجب عليه السير فيه انتظاراً لنتيجة المفاوضات مع الباب العالى وكان اسماعيل ـ بطبيعته ـ يرغب رغبة أكيدة فى أن تحل الازمة بينه وبين السلطان بالطرق الودية (١).

ومن هنا لم يرتبط الوالى ارتباطا تاماً بالعروض اليونانية، انتظاراً لنتائج المباحثات الدائرة فى الآستانه ، وبعث زيجو مالاس قنصل اليونان العام إلى حكومته ، يخبرها بأن الوالى ليس لديه نيه فى التحالف مع اليونان ضد السلطان رئيسه الدينى ، وأن فرنسا وانجلترا لن تطلقا له الحرية ، لأنه من المخلّ بالنسبة إلى هاتين الدولتين اللتين تحميان الدولة العثمانية أن تسعا بالتعجيل بانهيارها . وهكذا تبدد كل أمل لدى الحكومة اليونانية فى الوصول إلى تحالف مع إسماعيل ، وبخاصة حين بدا إمكان الوصول إلى اتفاق الوالى مع الباب العالى (٢).

وعندما اشتدت الأزمة المصرية عام ١٨٨١م ، وضع قناصل الدول الممثلة فى اللجنة التى شكلت لبحث الأزمة ، تصريحا مشتركا أعلنوا فيه أن

(١) محمد محمود السروجى ، مصر والمسألة الشرقية ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ، ص ١٨٩ ، الكسندرا شولس ، مصر للمصريين ، ززمة مصر السياسية والاجتماعية ، ترجمة رءوف عباس ، ص ٢٣.

حكوماتهم ستوافق على القانون الذى تعده اللجنة ، وأنها ستبلغه إلى الدول الأخرى التى اشتركت فى الإصلاح القضائي للموافقة عليه . وفى ٢٨ ابريل وجهت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة دورية إلى ممثلى فرنسا فى هذه الدول أوضحت فيها الدوافع التى دعتها إلى اتخاذ هذا الإجراء بالاشتراك مع انجلترا على اعتبار أن الحكومتين لهما مصالح مهمة فى مصر، وتقع معظم الديون المصرية فى أيدى رعاياهما ، الأمر الذى يعطيها الأفضلية فى تشكيل لجنة التصفية (١).

وقد بعثت إنجلترا وفرنسا بأساطيلهما إلى الإسكندرية ، وألقت بمراسيها فى الميناء ، كما حذت حذوهما دول أخرى بغرض مراقبة تحركات هذه الأساطيل ، وكان من بين هذه السفن الحربية التى وصلت إلى ميناء الإسكندرية ، عدة قطع من الأسطول اليونانى . وكان هناك علاقات ودية بين الطبقات الدنيا من اليونانيين فى الإسكندرية والأهالى . ولكن وجود البواخر اليونانية جرح كبرياء المصريين وأثار حفيظتهم ، كما أثار كراهية اليونانيين بالمثل . وقد زاد توتر الشعور العام وأصبحت جميع الطبقات فى حالة من الاضطراب لم تكن لتوجد لولا وجود السفن الحربية العديدة فى الميناء ، ولو أن هذه السفن لم تصل لكان الهدوء التام قد ساد(٢).

ومما زاد الموقف توتراً ، انه قام نزاع بين أحد الأهالى وأحد اليونانيين بالإسكندرية المشاغبين بشأن مبلغ بسيط من المال، واستشاط اليونانى الذى

(١) أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٢٦

(٢) البرت فارمات ، مصر وكيف غدر بها ، ص ٢٨٨.

يقال إنه كان مخموراً، فسحب سكينا وطعن بها السكندرى فى بطنه . وقد أثار منظر المصاب محمولا وهو يدمى ، والقصة التى تواترت بسرعة ، غضب الأهالى الذين بدأوا يتجمعون فى أعداد كبيرة (١) .

وكان اليونانيون يحملون أسلحة نارية بإذن من القنصل بحجة أنها ضرورية لحماية أنفسهم . ونتيجة لإطلاق النار جن جنون الأهالى وتدفقوا إلى المكان الذى وقع فيه الحادث حيث قتلوا بهرواتهم كل أوروبى يعثرون عليه فى الطريق(٢) .

وقد كان نتيجة لموقف اليونانيين من الثورة العرابية ، وبعد ضرب الاسكندرية من جانب الأسطول الإنجليزى ، أن قام أهالى مصر فى مختلف المدن باتخاذ موقف موحد ضد اليونانيين ، وهذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر ، فقد تعرض أحد اليونانيين ويدعى إستاور دليبرس صاحب محل بقالة فى طنطا للهجوم عليه من الجماهير الغاضبة ، وضرب حتى سقط مغشيا عليه ، ثم نقل إلى مستشفى طنطا للعلاج لمدة خمسة وعشرين يوما تحت العلاج، وفى المحلة الكبرى راح ستة من اليرنانيين ضحايا للأهالى (٣) وفى محلة « أبو على » تعرضت منازل التاجرين اليونانيين قسطنطينو وديمترى سيناكس واسطبلاتهم للهجوم عليهما (٤) كما تعرّض وابور طحن أحدهم ومنزله فى كفر الزيات « كاستريا سيوس » للتخريب (٥) .

(١) البرت فارمات ، مصر وكيف غدر بها ، ص ٢٨٨.

(٢)نفسه ، ص، ٢٨٩.

(٣) على بركات ، الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية ، ص ٣٦٧

(٤) على بركات و تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤م ، ص ٤٢٥ .

(٥) نفسه.

وفى طوخ القليوبية هاجم أهالى ناحيتى السيفا وبرشوم ، مكتب ثلاثة من اليرنانيين وحاصروهم فيه ، وقد ثبت من التحقيقات التى أجريت حول هذا الموضوع أن مأمور مركز طوخ كان متواطئاً مع الأجانب ضد الأهالى . كما تعرضت أطيان اليونانى إيليا كريستوبلو التاجر والمقيم بكفر عطا الله لنهب بعض مواشيه ، وقتل أحد الفلاحين مرابيا يونانيا « بينها » لامتناعه عن إعطائه سندات له بمقتضاها عليه دين واجب الأداء (١) وقد قتل الفلاحون عشرة منهم (٢).

وفى الدقهلية أرسل أحد فلاحى قرية السلمية إلى نظارة الجهادية يخبرها بأن اليونانى مخالى ارساكى التاجر بالناحية يخفى فى عزبته أسلحة وقد ضبطت الأسلحة وأرسلت للجيش . وفى التل الكبير تعرّض منزل نيقولا موانيدس وأطيانه للنهب.

وفى البحيرة تعرضت جوزفين طرانيس وعزبتها للهجوم ونهب مخازنها من محصولات زراعية وأخشاب ، وقتل الفلاحون ستة منهم ومثلوا بجثثهم وسكبوا عليها النار وأحرقوها (٣) وتعرضت محلات باوكيدس وبابادوبلس للاتلاف برشيد (٤).

وفى دمياط تعرضت سفينة الشحن التابعة لشركة نقولا لاماركيوس للإتلاف ، والاستيلاء على حمولتها بعد وصولها إلى الميناء فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وحاولت الجماهير قتل من عليها ، وقد هرب بحارتها إلى

(١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، ص ٤٢٥

(٢) نفسه ، الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية ، ص ٣٦٧.

(٣) لطيفة سالم ، القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٣٢٣.

(٤) نفسه ، ص ٣٢٣

سفينة نمساوية (١). كما ضرب اثنان من الأجانب أحدهما يوناني والآخر إيطالى ثلاثة من عساكر المستحفظين بسبب محاولة الأجنبين الاعتداء على إحدى السيدات من البغاة(٢).

وحاول مصطفى كامل سنة ١٨٩٨م استغلال الحرب التى قامت بين الدولة العثمانية واليونان لصالح القضية المصرية، عندما انتصر العثمانيون على اليونانيين ، واحتلوا جزءا من اراضيهم، ولما كانت بريطانيا تعطف على اليونانيين، فقد طالب مصطفى كامل الدولة العثمانية أن تشترط لعقد الصلح مع اليونانيين وإجلاء قواتها عنها، أن تجـــلو القوات البريطانية عن مصر أولا (٣).

وعندما علمت الجالية اليونانية بالإسكندرية بذلك، غضبت غضباً شديداً وأخذت تهاجم مصطفى كامل فى صحفها واتهمته بعدائها وتعصبه الدينى . ولما كانت الجالية اليونانية أكبر الجاليات الأجنبية فى الإسكندرية ، فقد وجد مصطفى كامل أن الحكمة تقتضى توضيح موقفه لليونانيين بالثغر حتى لا يزيد الأمر تفاقما . وفى مسرح زيزنيا (٨ يونيو ١٨٩٨م) ألقى خطابا سياسيا مهما فى حشد كبير من أهل الإسكندرية من وطنيين وأجانب، استهله بحث المصريين على التمسك بعرى الوحدة فى تلك الظروف الحرجة التى تمر بها ، ثم تعرض لموقف مصر من الحرب التركية اليونانية ، ودافع عنه دفاعا مجيداً (٤).

---

(١) نفسه ، ص ٣٥٣ ، على بركات الموقف من الاجانب ، ص ٣٦٨.

(٢) على بركات ، الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية ، ص ٣٦٢.

(٣) محمد محمود السروجى ، مجتمع الاسكندرية والحركة الوطنية ، ص ٤١١.

(٤) نفسه ، ص ٤١٢.

« الفصل الثانى »

النشاط الاقتصادى والإدارى للجاليات اليونانية

لقد تنوعت أنشطتهم الاقتصادية فى مصر ، ولذلك نجد أنهم كان لهم دورهم فى إنشاء العديد من الشركات والبنوك ، وساهموا فى إنشاء بعض الصناعات ، واحترفوا بعض الحرف ، وتاجروا فى العديد من السلع ، وقاموا بعمليتى التصدير والاستيراد إما لحسابهم أو لحساب دولتهم أو لحساب مصر ، واشتغالهم أيضا بأعمال السمسرة والربا والوكالة ، وعملوا أيضا بكونهم موظفين فى الحكومة أو الشركات أو البنوك وامتلكوا الأراضى الزراعية ، واستصلحوها وكذلك قاموا بشراء الأراضى والعقارات وبيعها ولم يتركوا أى مجال إلا وعملوا فيه.

(١) اليونانيون وتجارة القطاعي :

كان اليونانى فى أول الأمر عندما يحضر إلى الاسكندرية فى أول مرة غالبا مايعمل خادما ، ويلتف حوله أبناء جنسه ، وقد ازدحمت الإسكندرية بأمثالهم ممن سبقوه إلى هذا المجال ، ويتتبعه لخطواتهم ، يبدأ أولا بالتجوال ليبيع للفلاح حاملاً حقيبته على كتفه متنقلاً من بلد إلى آخر . مكـللاً بالنجاح مستعملا فى نطقه اللغة العربية بلكنته اليونانية ، وأخيراً يستقر به المقام فى إحدى القرى (١) ، ويبدأ تجارته بافتتاح حانوت خاص به يبيع فيه الخبز والبصل مع قليل من الجبن ، ولايحتوى « الحانوت » على أكثر من ذلك ، وهو ينام الليل أسفل (الرفوف) التى يضع عليها بضائعه فى حانوته الصغير ، ويرتدى (مريلة) غير نظيفة (٢) ويجمع بين أن يكون بقالا وصيدلانيا وصاحب مقهى ، ويبيع البضاعة بعشرة أمثالها ، وفى الوقت

---

(١) لطيفة محمد سالم ، القوى الإجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ص ٣٤ ، ٣٥.

(٢) صالح رمضان الحياة الاجتماعية فى عهد اسماعيل ، ص ص ٢٨٨ ، ٢٨٩.

نفسه يرابى المراباه الجزئية ، فيعطى العشرة القروش ليأخذ خمسة عشر فى نهاية الأسبوع أى فى يوم السوق ، فإذا حال الحول يكون قد ربح مايمكنه من توسيع تجارته. ويلقب « بالصيرفى» وتدريجيا يصبح هذا اليونانى من اكبر الماليين والتجاريين بسوق القطن بالإسكندرية، حتى وصل به الأمر إلى أنه بعد أن كان يقرض الفلاح الفقير ، أصبح يقرض الخديو إسماعيل حيث وصل إلى ذلك بعد أن حطم القرى ومن عليها ، فقد قال طلعت حرب «كم اثرى كثيرون بما أفقروا من أهل البلاد » (١).

كما كان أغلب التجار فى مدن القناة وبخاصة بورسعيد من اليونانيين، ومن رعية الدولة العثمانية ، وأقلهم من الأهالى(٢). وإحتكر اليونانيون بصفة عامة تجارة التجزئية وبخاصة البقالة ، وقد كانوا دائمى الشكوى إلى نظارة الداخلية من قلة أرباحهم المقدرة بـ ١٠٪ لبضائعهم ، حسب تقدير لجنة التموين بنظارة الداخلية ، وطلبوا مساواتهم مع البقاليين الأهلين ، وقد استجابت النظارة لشكواهم (٣) وسمحت لهم بالمشروبات الروحية حيث فتحوا الكثير من الخمارات والمقاهى والمطاعم ، فى غالبية المدن المصرية (٤) وقد فرضت نظارة الأشغال فى عام ١٨٨٦م تعريفة خاصة لدخول هذه الأماكن ويبدو أنها كانت مرتفعة حيث تقدم أحد أصحاب المطاعم بالأزبكية بالقاهرة بشكوى من ارتفاع هذه التعريفة ، واستجابت النظارة لشكوته وحددت هذه التعريفة بـ ٢٠ بارة فقط (٥).

---

(١) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) محفظة مجلس الوزراء نظارة الداخلية رقم ١/١٠ ، متفرقات التموين المجموعة رقم ٣٨٢، بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤م.

(٣) زين العابدين شمس الدين ، بورسعيد تاريخها وتطورها ، ص ١٦١ .

(٤) زين العابدين شمس الدين . بورسعيد تاريخها وتطورها ، ص ١٦٢ .

(٥) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال رقم ٣/١ ، رقم المجموعة ٧١ أشغال عمومية بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦م.

(٢) اليونانيون وتجارة الجملة :

كان عدد التجار اليونانيين العاماين بالجملة فى عهد محمد على خمسة بالاسكـــندرية سنة ١٨٤٠ م. واثنين منهم بالقاهرة بالاضافة إلى تجار التجزئة (١) الذين ســـبق الحديث عنهم. ونظـــراً لعدم وجود رأسمال أهلى كاف، فإن محمد على لجأ إلى الاستعانة ببعض الأجانب الرأسماليين المقيميين فى مصـــر، وقد تمثل إطمئنانه فى هذا المجال إلى اثنين من اليونانيين هما « ميخالى توسيجا Michali Tossiga » وجون باستريه Johon Pasteré » ، وقد تم ذلك بمشاركتهم للدولة بإنشاء بنك خاص (٢).

وسيطر بعض التجار منهم من أمثال Tossiga وستور Store وماروا Marwa وسكارمانجا Sikar Manga فى عهد محمد على على تجارة الحبوب وقتاً طويلاً قبل ان ينتقل نشاطهم إلى تجارة القطن (٣). وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اتسعت أعمال التجار اليونانيين على ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية وكانت الأرباح الطائلة حافزا لهم على توسيع نشاطهم ، فإتجهوا إلى تجارة القطن ، وأعمال الوكالة من شركات البواخر والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن(٤).

وقد استحوذت تجارة الدخان علىّ اهتمام عدد كبير من التجار

---

(١) أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٣٠٣.

(٢) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ـ وتطورها ، ص ٥٣.

(٣) على الجريتلى ، النظام المصرفى فى مصر ، ٢١٩.

(٣) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ـ ص ١٩٦.

الأجانب وقليل من أبناء العرب ، فكانوا يستوردونه من دول أوروبا بأنواعه من الدخان والتنباك والسجائر ـ وبخاصة اليونانيون الذين كانوا يستوردونه من اليونان لبيعه فى منطقة القناة ، والمدن الأخرى ، وقد ساعدهم ذلك عدم إنشاء جمرك بورسعيد فى أول الأمر(١).

وقد أعفى القناصل ووكلاؤهم أيضا من الرسوم الجمركية على ممتلكاتهم الخاصة ، وسمح بإعفائهم بكمية من الدخان لاستهلاكهم الشخصى ، ولذا كان للقنصل الجنرال حق الإعفاء من ٩٠ أقة دخان سنويا ، والقنصل من ٧٠ أقة ووكيل القنصل من ٥٠ أقة . أما السجائر فقد كان يسمح للقنصل الجنرال ٨ أقة ، والقنصل ٤ أقة ووكيل القنصل ١٠ أقات(٢).

وعلى الرغم من صدور الأوامر التى تقتضى بعدم دخول الدخان الأوروبى إلى مصر فان أعمال التهريب التى أقدم عليها الأوربيون وبخاصة اليونانيون ، كانت لاتجعلهم يترددون فى المطالبة برد الدخان الذى تم ضبطه ، بل والتقدم بشكواهم الى قنصلياتهم ومقاضاة الحكومة أمام المحاكم المختلطة ، كما كانوا لايترددون فى إطلاق النيران على العساكر المكلفين بضبطهم أثناء عمليات التهريب وتعرض المواطنون للإصابات (٣) والحكومة عاجزة أيضا عن مداهمة الأماكن التى يوجد بها الدخان وتفتيشها، لأنه فى منازلهم، وكانت الامتيازات الاجنبية حجر عثرة أمام ردع

---

(١) زين العابدين شمس الدين نجم ، بورسعيد تاريخها وتطورها ، ص ١٤٧.

(٢) أرشيف الشهر العقارى ، محكمة مصر الشرعية ، رقم ٣ ، ص ٣١ ، مادة ٥٧ بتاريخ غرة صفر ١٢٩٤ هـ سنة ١٨٧٧م

(٣) زين العابدين شمس الدين ، بورسعيد تاريخها وتطورها ، ص ١٤٧ .

هؤلاء المهربين ولم تجد الحكومة من سبيل لحل هذه المشكلة سوى اللجوء الى قنصل جنرال اليونان للتنبيه على رعاياه باتباع قوانين الجمارك(١).

ولم تكن عملية التهريب قاصرة على الدخان فقط، بل شملت الممنوعات مثل المخدرات ، وقد حدثت أزمة بين الحكومتين المصرية واليونانية عام ١٨٩٣ م. بسبب دخول مركب شراعى يونانى ميناء الاسكندرية محملاً بالحشيش ، ومن المدهش أن الحكومة المصرية قدمت اعتذاراً للحكومة اليونانية بضغط من الدول الأوروبية(٢).

إنشاء الأسواق :

إذا كان لليونانيين دورهم الخاص فى تجارة القطاعى وتجارة الجملة ، فقد كان لهم أيضا دورهم فى إنشاء الأسواق ، ففى عام ١٨٨٦ تقدم أحدهم بالمشاركة مع أحد النمساويين بمشروع الى محافظ عموم القنال يعرضان فيه الحصول على امتياز من الحكومة لإقامة سوق فى بورسعيد لبيع البقول والأسماك وأنواع المأكولات . وقد رفع المحافظ الأمر إلى نظارة الداخلية موضحا فيه أن حالة السوق حينئذ ردئية، ويتطلب الأمر الموافقة على إنشاء سوق جديد ، وتشكيل لجنة مكونة من طبيب الصحة ، ومهندس التنظيم ومفتش البوليس ، ومندوبين من قنصليتى اليونان والنمسا وقامت النظارة بتحويل الأمر إلى نظارة الأشغال التى وافقت على تشكيل اللجنة(٣).

(١) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية فى الثورة العربية ، ص ٦١.

(٢) محمد فريد ، مذكرات محمد فريد ، تحقيق ،نشر رءوف عباس ، القسم الأول ، ص ١٨٦.

(٣) مجلس الوزراء نظارة الأشغال رقم ٦/١، المجموعة رقم ٢١٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣٧٣ ، ٤٤٧ ، أشغال عمومية خاصة بالأسواق بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦م.

واجتمعت اللجنة ودرست المشروع الجديد وعاينت السوق القديم، وأقرت سوء حالته التى تستدعى قيام سوق جديد ، وتنفيذ المشروع الجديد وإسناده لهما لما لهما من خبرة في هذا المجال وخاصةأنهماأقاما سوقا بالقاهرة وأوصت اللجنة بإعطائهم الأرض مجانا، . وبالنسبة لرسم دخول السوق بين الطرفين ، مع تعهدهما ببناء المبانى اللازمة ، وحددت مدة الامتياز بعشرين سنة ، وتوزيع صافى الأرباح الثلث للحكومة والثلثين لهما . وتستولى الحكومة على السوق بعد انقضاء مدة الامتياز ، ووافقت نظارة الأشغال على المشروع بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٨٦ ، ورفعت الأمر الى مجلس النظارة للموافقة. واقترح المجلس ، عرض هذا المشروع فى مزاد علنى،.وتم رسو المزاد عليهما بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦م(١).

كما تقدم سوارس بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٨٨٦ م أيضا إلى نظارة الأشغال بالقاهرة ، لإنشاء سوق على الأرض المعروفة بالمناصرة التى كانت قبلا معدة للمدارس الأهلية وتابعة لنظارة المعارف والحقت بادارة الأوقاف ، حيث سبق موافقة نظارة الداخلية (٢).

مجلس التجار :

وعندما أنشىء أول مجلس للتجار بالقاهرة عام ١٨٢٦م، وهى السنة التى أنشىء فيها ديوان التجارة بالإسكندرية ، وعرف بمجلس تجار مصر المحروسة ، تكون من أحد عشر عضواً على النحو التالى :

أثنان من الأتراك ، ثلاثة من المصريين واثنان من المغاربة واثنان من

(٢) محفظة مجلس الوزراء نظارة الأشغال رقم ٦/١ بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٨٨٦م.

ليونانيين ومثلهما من اليهود ، أما الرئيس فهو تاجر تركى يدعى « عمر شريف أغا » « بجارباش مصر ، كما تألف فى الإسكندرية مجلس للتجار للفصل فى المنازعات والدعاوى التى تقع بين التجار ، وكان أعضاء المجلس من الشيخ مصطفى الصحن ، ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين وتوسيجا Tossigo وأنطون عبيد Anton Ebeed` من اليونانيين وتلكى Tilki وتورتو Torto من المستأمنين ورئيسهم السيد أحمد المغربى ، وكانت نتيجة أحكامهم تقدم لديوان مصر (القاهرة) وديوان الإسكندرية (١).

وقد أنشأ سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٩٦٣ م) عام ١٨٦١ م، مجلسا خاصا عرف بقومسيون مصر أو مجلس القومسيون ، فقد كان مكونا من رئيس مصرى ، وعضوين مصريين ، وعضو أوروبى، وعضو يونانى، وعضو إسرائيلى ، وآخر أرمنى. (٢).

وقد طالب أحد اليونانيين المقيميين ببورسعيد عام ١٨٦٧م ، بإنشاء بورصة تجارية فى بورسعيد (٣) ويبدو أن طلبة لم ينفذ والدليل على ذلك أنه لم تنشأ بورصة فى بورسعيد ، وفى عام ١٨٨٣م ، ثم إنشاء بورصة إسكندرية الخديوية ، بموجب أمر عال ، باسم بورصة الإسكندرية » وكانت مكونة من – جورج جوسيو George Gosiyo يونانى ، ابوستوليس Abosteles يونانى ، كاسدايلس Kasadali يونانى ويجا حبور Rega Habor أرمنى أما المصرى فهو الشيخ ابراهيم باشا . وطلب الأعضاء من حكومة الخديو توفيق بتحويل سراى المحتكم المختلطة بالإسكندرية بميدان

(١) أمين عفيفى مصطفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٩٨

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٥٢.

(٣) زين العابدين شمس الدين ، بورسعيد تاريخها وتطورها ، ص ١٦٧.

محمد على ، إلى بورصة للتجارة والنقود العمومية ، واجتماع التجار وأرباب الأملاك وبنكيرية وأرباب المالية بالإسكندرية ، ويكون لها اختصاصات قانونية حقيقية (١).

وأنشئت بورصة تجارية للأوراق المالية وبورصة للبضائع بالاسكندرية أول سبتمبر سنة ١٩١٠ ، ثم تشكيل مجلس إدارة البورصة من اثنى عشر عضوا بعضهم من اليونانيين ، ولكن تعطل العمل فيها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ، وصدر القرار بذلك ومنع السماسرة من قيامهم بأى إجراء لتسوية ودية لعقودات القطن إلا بترخيص مكتوب من رئيس مجلس النظار(٢) وبتاريخ ٢٨ اكتوبر من نفس العام ـ ١٩١٤ ـ صدر قرار النظار ، بتشكيل لجنة جديدة لبورصة البضائع ، منهم أربعة من اليونانيين ، ولم يذكر القرار عددهم،ويكون مهام اللجنة تصفية عقودات القطن بالبورصة،وتم ذلك بتاريخ ٢٨ نوفمبر . وعينت الحكومة مندوبها يونانيا (٣) ثم صدر قرار آخر بتاريخ ٧ ديسمبر بتشكيل لجنة إدارة بورصة البضائع من اثنى عشر عضوا بما فيهم اليونانيون ، وهم على النحو التالى (٤).

أ. م. غندور رئيسا ، يوسف نجيب أمين الصندوق

أ. أ. الكسندرون A. A. Alexandron ، ك . بيرللس Ki Birlly

(١) مجموعة الأوامر العلية والانعامات الصادرة عام ١٨٨٤م، ص ـ ٧٠ ـ ٧٢ بتاريه ٢٨ يناير سنة ١٨٨٤م.

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الحقانية رقم ١/١/٤ى ، البورصة مجموعة ١٦٤ بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٠

(٣) نفسه ، بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ . ، بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤.

(٤) نفسه ، مجموعة ١٢٤ و بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م.

ب . أوجينو B. Ogeno ، جـ . كارللي G. Karlly

س. أ. جرسى CC. A. Gersy ف . ب ، رمانو F. b. Romano

ميشيل ستادينو Michel Sinadino ، ج . باللى G. Bally

ف. ب . رمانو F. B. Romano س.س. ب كارفر C. B. D. Karfar

ومن الواضح أن الحكومة المصرية فى تلك الفترة أصدرت قرارات متتالية وكان الهدف من صدورها هو العمل على استقرار الوضع الاقتصادى فى مصر خلال تلك الفترة ، خاصة عندما قامت الحرب العالمية الأولى، وكانت تخشى من التلاعب فى أسعار القطن ، وقد قامت بتشكيلات متتالية لإدارة بورصة البضائع بالإسكندرية ، وانتهى بها الأمر إلى الانتهاء من تشكيل مجلس الإدارة ، ووضح من ذلك أنها استعانت بالخبراء الاقتصاديين عندما تم اختيار مجلس الإدارة.

(٣) إنشاء الشركات :

إذا كان كذلك اليونانيون قد عملوا بتجارة التجزئة وتجارة الجملة أيضا، فإنهم كانوا كذلك أعضاء فى المجالس التجارية بأسمائها المختلفة والبورصة ومع ذلك نجد دورهم البارز فى إنشاء العديد من الشركات أو مساهمتهم فى إنشائها . ولذلك نجد أنه فى عام ١٨٣٧ م كانت الشركات الأجنبية فى الإسكندرية حوالى سبعين شركة ، وكان أغلبها خاصاً باليونانيين ، يليها فرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا وبلاد الشرق الأدنى (١) .

وفى عام ١٨٦٠م. أسس محل نيقولا كاسيولى Maison N, G ca-

(١) دافيد لاندرز ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، ص ٨٠

. sullé بمساهمة الأخوان بول ، نيقولا Paul, Nicolas محلجا بكفر الزيات ، وانتقلوا إلى الإسكندرية سنة ١٨٧٩ م. وبعد وفاة كاسيولى استمر العمل تحت اسم Heritiers , N. G. Casullé وادارة نيقولا Nicalas ، وتوفى فى عام ١٠٩١م، واستمر إدارة المحلج تحت اسم ورثة نيقولا كاسيولى ، وفى عامى ١٩١٠ ـ ١٩١٢ اضطلع جان Jan يوحنا كاسيولى بإدارته ، فاحتل مكانه مهمة ، وافتتح العديد من المحالج فى كفر الزيات وسمالوط وشبين الكوم والمنيا(١).

وقد شارك بعضهم الوالى سعيد باشا فى إنشاء الشركات التجارية ، وكان يدعمهم ماليا سنويا بخمسة آلاف فرنك ، ويبدو ان الحكومة لم تدفع لهم الدعم المالى السنوى عام ١٨٦٩م، وطالبوها بدفع المبلغ واضطرت للدفع(٢).

وقد أسسوا الشركة « المساهمة لدى مديرية البحيرة عام ١٨٨٠م، ومدة عقدها ٢٥ سنة ، والغرض من إنشائها هو تغذية ترعتى المحمودية والخطاطبة بآلات بخارية ويكون مركزها الإدارى والقانونى الإسكندرية، وحددت المسئولية، ورأسمالها ١٢٠,٠٠٠ جنيها مصريا مقسم الى ستة آلاف سهم كل سهم ٢٠ جنيها . وقد كان الأعضاء المؤسسون ستة نصيبهم ستة آلاف سهم وهم على النحو التالى : (٣).

عدد الأسهم

٢٠٠٠ سيتادنيوراللى وشركاهم Sindino and Rally Co

---

(١) Athanase Polities, L'Hellenism et Egypt Modern'e T. 2. P. 233.

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، رقم ١/أ جمعيات وشركات بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٩ م

(٣) نفسه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٨٨٠

١٠٠٠ جبر تلو بقوذ نوبار	gerbetlo Bacos Nobar
١٠٠٠ زير فوداكى	Zeer Fodaky
١٠٠٠ يعقوب أورنيهم	Jacob Ornihim
١٠٠٠ هوس	Hoos
٦٠٠٠ إجمالى الأسهم	

ويدفع من قيمة السهم الربع ، ويسدد الباقى على أقساط زمنية محددة وحددت مدة خدمة مدير الشركة ، ومجلس الإدارة ، وأختصاصاته والجمعية العمومية وغير ذلك من قانون الشركة (١) وقد أرسل الأعضاء المؤسسون نسخة من عقد الشركة إلى ناظر الحقانية فخرى باشا بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٠م لكى يرفعه بدوره للخديو لإصدار فرمان الإنشاء والموافقة ، عملا بالمنصوص فى بند ٤٦ من قانون التجارة المصرى (٢) وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨١ وقع المسئول بالشركة عقدا مع مصلحة الأملاك الأميرية (الدومين)، لكى تفتح الشركة حسابا للمصلحة المذكورة بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه مصريا، يكون اعتمادا لمدة سنة واحدة ، على أن تحتسب لهم فائدة على المبلغ ٧,٥٪ على بنك انجلترا مع احتساب عمولة ٤/١ ٪ من المبالغ التى تستولى عليها من هذا الاعتماد ، وعدم إلزامهم بدفع مبلغ زائد من عشرة آلاف جنيه إلا بعد إخبارهم بذلك(٣).

(١) محفظة مجلس الوزراء ، رقم ١/آ ، شركات وجمعيات بتاريخ ٨ مايو سنة ١٨٨٠.

(٢) نفسه بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٠.

(٣) محفظة مجلس الوزراء ، مصلحة الأملاك الأميرية (الدومين) رقم ٢/٤ ، قروض وديون مجموعة ٣١ ، مصلحة الأملاك الأميرية ، بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨١م.

وفى عام ١٨٨٤م ساهم بعضهم مع بعض الفرنسيين وأوروبيين آخرين فى إنشاء شركة العقارات المصرية بالإسكندرية ، وكان الغرض من إنشاء هذه الشركة بناء عقارات مقامة بميدان محمد على وشارع شريف واستغلالها وكانت مبيعة من قومسيون الأملاك الأميرية . ومدة الشركة تسعة وتسعون عاما من بدء صدور الأمر العالى بإنشائها ، ومركزها الإسكندرية برأسمال ٢٥٠ ألف ليرة إسترلينيه مقسمة الى ١٢٥٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرون ليرة استرلينية(١) .

وساهم كاسيلو J. W. casulli فى إنشاء شركة المكابس الحرة بالإسكندرية عام ١٨٩٢ م (٢) وفى عام ١٨٩٣ تقدم الأعضاء المؤسسون لشركة أقطان كفر الزيات بطلب لإنشاء شركتهم وتمت الموافقة على طلبهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٩٤ م. وكان من ضمن الأعضاء المؤسسين من اليونانيين:

جورج كاسيو M. Georges Cassio ، وجورج سوسون georoges L. sursucn وسرسوق G. M. Sursock وهم من أصحاب بنوك الإسكندرية ، وحدد رأس مال الشركة ٥٠,٠٠٠ جنيه وغرض هذه الشركة استثمار المحلج بكفر الزيات (٣) وبإنشاء المصبغة عام ١٨٩٧ وشراء مصنع المعادن القديم بكرموز بالاسكندرية وتحويله إلى معصرة استطاعت الشركة أن تنهض بتشجيع ديمترى زربينى Demetri Zerbini وأنشئت الأقسام التالية

(١) مجموعة الأوامر العلية والانعامات ص ١٠٨ ـ ١١٢ بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤م.

(٢) Politis, Op. Cit., V. I. P. 293.

(٣) الوقائع المصرية العدد ٦٨ ، السبت ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٤ ، شركة أقطان كفر الزيات

بالمصنع ، حليج كفر الزيات ، المعاصر بالإسكندرية وكفر الزيات المسلى الصناعى بالإسكندرية ، المصابن بالإسكندرية وكفر الزيات ، المواد الكيماوية كفر الزيات الإعلاف بالإسكندرية (١).

وعندما قررت مصر الاشتراك فى معرض شيكاغو عام ١٨٩٣م تقدم أحد اليونانيين بتاريخ ٣ مارس ومعه بعض الأوروبين بطلب للحكومة الصرية للموافقة على تأسيس « شركة الآثار المصرية وهدفها إنشاء الهياكل المصرية للمعرض ، وأرسل العقد إلى الحكومة التى حولته إلى اللجنة القضائية وأقرت قانونية الشركة (٢) وقدمت نظارة المالية اقتراحا بالموافقة وصدرت الموافقة من الخديو بشروط وهى دون أدنى مسئولية على الحكومة ، مع خضوعها للقوانين المصرية ، وعدم احتكار لهذه الشركة(٣).

وشارك سيتادينو Sindino فى المساهمة بإنشاء شركة النيل الزراعية بالاسكندرية عام ١٩٠٤ م. حيث حددت أغراضها القيام بالعمليات المالية والعقارية (٤) وساهم كل من جليمونوبولو Gilimo nopoulo ، وبلفاكى G. Pilvacki فى إنشـــاء شركة أراضى البناء سنة ١٩٠٥م، والهدف من إنشائها القيام بالعمليات العقارية وتمويلها ، وشارك كل من سلفاجو M. C. Silvago ،ولوجانيلو St Loganico وماريو لاسكاريس Mario Laccaris وبيرزارلفى Perricles zarifi فى أنشاء شركة اتحادات العقارية بالإسكندرية (٥)

---

(١) نفسه ، ١٨٩٧م.

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، شركات رقم ٢/أ المجموعة ١٨٥ بتاريه ٦ مارس سنة ١٨٩٣ .

(٣) نفسه ٩ ، ١١ مارس ١٨٩٣م.

(٤) Politis, op Cit., V. I. P. 283

(٥) Politis, op Cit., V. I. P. 283

وفى نفس العام ســاهم كل من فويتاديس Ph. Th. Fotiadis ، شورمى G. J. choremi ، بيناكى A. E. Bencki وبرنجو C. A. Pringo ، ميرجور داتو M. murogordato ودلتا E. Delta ، فى إنشاء شركة ملاحة الوجه القبلى ، بغرض الملاحة فى النيل(١).

وفى عام ١٩٠٧ ساهم بعض اليونانيين مع بعض البريطانيين والفرنسيين والروس بإنشاء شركة أراضى القبارى بالإسكندرية ، برأسمال قدره ٦٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصرى موزعة على ١٥٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٤ جنيهات ، وكان رئيس مجلس الإدارة ونائبة يونانيا (٢) وأسس كل من بيناكى Ant Benacki ، وقاسليو بولو P. Vassilopoulo ، وكارابونوس G. carapanos ، وكوربى St. corpi شركة أعمال وتشييد الطرق سنة ١٩١١ بالاسكندرية (٣) وفى نفس العام ساهم كل قسطنطين N, Constantino ، بالتطيس A. S. Blatazzi وأرجيروس G. Arginis ، وقسطنطين J. G. Constantino ، سولو G. Soulos ، أرجير س G. N. Argris فى إنشاء الشركة المساهمة للمخازن والتجارة(٤)

وأشترك بعض اليونانيين والإنجليز والسويسرين والمصريين فى عام ١٩١٢م ، فى إنشاء الغزل الأهلية المصرية للمنسوجات برأسمال قدره ٤٨,٧٢٠ جنيها مصريا (٥) وقد صادف هذه الشركة النجاح منذ بدايتها ،

---

(١) Ibid.

(٢) محفظة مجلس الوزراء، مصلحة الشركات رقم ١١٣ ، ص ١٩٠٧م

(٣) Politis, Op. Cit., V. 2. P. 285.

(٤) Ibid, V. 2 . P. 284

(٥) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب ، ص ١٦٨.

ومما ساعد على نجاحها أيضا قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م، وقله الوارد من الخارج ، كما ساهم الأخوان باللى E. B. ally, M. Bally في إنشاء الشركة المصرية للأحذية سنة ١٩١٢ في الإسكندرية (١)

واستمروا في إنشاء الشركات فقد شهد عام ١٩١٧م ، إنشاء الشركة التجارية المصرية The Commercial Company of Egypt بالإسكندرية والهدف من ذلك هو استغلال معامل درس الغلال وساهم في إنشائها كل من كاسيولى M. Casalli وكونديسه D. Conidis ودلبرتو B. Delapartoc ،وبلناكى W. Pilvaachi ولاجيتكوه St. Lagonic (٢) وفي عام ١٩١٨ ساهم كل من ميشيل سلفاجو Michil Silvgo من النواخذة أى أصحاب السفن ، وجان سلفاجو Jean silvago ، وماتيور نياكى Mateour Niaki مع ابرام ابراميدس Ibram Ebramidis ، محمد سعيد مهدى من رعايا الحكومة المحلية ، وجوزيف كوس Josef Koos بريطاني في إنشاء الشركة المصرية للملاحة بالإسكندرية والغرض من ذلك إجراز السفن البخارية والشراعية وغيرها من السفن البحرية واستغلالها وبيعها والقيام بجميع المشروعات البحرية ، ورأسمالها عشرة آلاف جنيه موزعة على ألف سهم قيمة السهم عشرة جنيهات ، ومدتها خمسون عاما من صدور مرسوم التأسيس ١٩ يونيو سنة ١٩١٨م .كما ساهموا في إنشاء شركة المشروعات البحرية المصرية بالإسكندرية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٨م مع بعض المصريين الاوروبيين فقد كان من اليونانيين المساهمين كل من جان جوانيدس Jan Jawanidis ،

---

(١) Politis, Op. Cit., V. 2. P. 285.

(٢) Ibid.

نقولا كابيرو بولو Nicola Kabiro Bollow وجورج مواتسو -george Mow atswo ، سبيرياكى Siber Beachi ومن المصرين جورج ليان ، ارستيد جوانيدس ومن الفرنسين ايلياس فيناراس Elyias vitaras . والهدف من إنشاء هذه الشركة هو شراء السفن والمراكب البخارية والشراعية وجميع المهمات العائمة واستخدامها وبيعها بوجه الإجمال وتأجير السفن والوكالة من شركات الملاحة وشركات التأمين البحرى ، وممارسة الأعمال الخاصة بالانقاذ والسمسرة والعمولة البحرية والمقاولات البحرية بوجه عام ، ومدتها خمسون عاما ورأسمالها عشرون ألف جنيه موزعة على ألفى سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات(١).

وساهم أيضا بلانيدوس Pelanidos ، كارتلو Kartilo فى انشاء الشركة المصرية للتجارة الدولية (٢) وأيثنلساكى A. Athanassuki وجولاتيس A. Galatis ، لوسيلوس G. P. Loisidis وكارابوس -G. Cara panos ، باباثاسيوبولو G. S. Papathonassopoulo ورالل A. A. Ralli .، وسكافانا J. Th. Scanavi ، فى إنشاء الشركة المصرية والمخازن سنة ١٩٢٠ م. بغرض استغلال مكابس ومعامل الحلج (٣) وساهم الأخوان جورج والكسندر George and Alexander سترافتيس Strafits فى انشاء مكتب لتصدير الاقطان بالإسكندرية (٤).

---

(١) الوقائع المصرية ، ملحق الوقائع ، العدد ١٠٧ ، ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٧هـ / ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨.

(٢) Politis, Op. Cit., V. 2. P. 286.

(٣) Politis, Op. Cit., V. 2. P. 287.

(٤) Ibid 236.

الاستيراد والتصدير : .

إذا كان اليـــونانيون قد ســاهموا فى إنشاء العديد من الشركات ، فعلينا أن نذكر دورهم فى عمليتى الاستيراد والتصدير ، ففى عام ١٨٦٠ م أسس يوحـــنا ردوكاينا كى Theodore Jean Rodaca nachi محلا بالإســكندية باســم Rodcanachietcam ، وله فــرع بالزقازيق ، كما أسس كوريمى بيناكى وشركاه .Choremi Benachiet et Com فى عام ١٨٦٣م شركة لتصدير الأقطان (١) كما أنه فى نفس العام أنشأ سلفاجو وشركاه .C. M. Salvgo and com شركة لتصدير الأقطان (٢)

واستورد أحد اليونانيين فى عام ١٨٨٠م صفقة من المسلى من اليونان والشام ، واتضح بعد ورودها أنها مخلوطة بشحم الخنازير مع مواد أخرى ، إزاء ذلك انتدبت الحكومة المصرية أحد الخبراء اليونانيين وكلفته بفحص الكمية ، وأكد أنها غير صالحة للاستخدام الآدمى (٣) ولم تذكر الوثائق الإجراء الذى اتخذ فى هذه المسألة وبخصوص التبادل التجارى مع اليونان تقدمت نظارة الخارجية المصرية عام ١٨٨٤م، مقترحة إجراء بعض التعديلات فى قانون الجمارك ، لتسهيل التبادل التجارى بين البلدين (٤).

ولم تكن عملية التبادل التجارى قاصرة على البلدين فقط ، بل سمح لهم بالاستيراد والتصدير إلى جميع بلاد العالم ،ففى عام ١٩١٤م صدر ديمتريوس شينا Demetrus china الطماطم وزيت بذرة القطن والحلوى إلى

(١) Ibid T. 2. 235.

(٢) Ibid 334.

(٣) مجلس الوزراء، نظارة الداخلية رقم ١/١٠ التموين متفرقان بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٠م.

(٤) نفسه ، نظارة الخارجية ، محفظة رقم ٢/أ ، المجموعة ٢١ الخارجية بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٤م.

كل من فرنسا وانجلترا ، وكانت تعليمات الحكومة المصرية حينئذ تقتضى بالتقدم بطلب سنوى للتصدير وامتثل لذلك (١) كما صدر نادلر Nadler الحلوى أيضا ، وكانت السلطات المسئولة تزيل أى شكوى تعترض التصدير(٢) وصدر محل كوزيكا Cozika العلف والعسل إلى اليونان(٣) وكوم بنناكس Coom Benakis الرنجة الى قبرص واليونان (٤) ولسان البحر (نوع من السمك) (٥) والبترول إلى قبرص وسيلزيا (٦) .

وصدر محل لوجران بارود Logran Bardo الأكياس الفارغة إلى ليماسول سنة ١٩١٤ لملئها بالجبس ، كما صدر أيضا كميات أخرى إلى قبرص منها لتملأ بالزبيب (٧) وتعاقدت شركة جاكس .Jax Com لاستيراد ٦٤٠٠ طن دقيق من مرسيليا ، وقد لوحظ أنها تصرفت فى ٢٠٠٠ طن وأخبرت الحكومة المصرية بذلك ، ولكن كان رد الحكومة على ذلك أنها ألغت الصفقة من أساسها (٨) كما صدر فنستربارنونشيس Finister Barto Chisis المشروبات الروحية إلى رودس وطرابلس (٩) وجان لورروس Jean Loroos صدر البن والسكر والفول السودانى لقبرص (١٠) ونظراً لقيام

---

(١) نفسه ، نظارة الخارجية ، محفظة رقم ٤/١٠لجنة التموين بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩١٤م.

(٢) نفسه

(٣) نفسه

(٤) نفسه ، رقم ١٠٠/٢/أ بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤م.

(٥) نفسه

(٦) نفسه بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ داخلية تموين المجموعة ٣٨٢م.

(٧) مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية رقم ١٠/٣/ب ، المجموعة ٣٨٢ ، بتاريخ ١٩١٤/٩/٢٣م

(٨) نفسه بتاريخ ١٩١٤/٩/٢٨م.

(٩) نفسه ، رقم ١٠/١ متفرقات التموين ، بتاريخ ١٩١٤/٩/٢٩م

(١٠) نفسه ، بتاريخ ١٩١٤/١٠/٢٧م.

العالمية الأولى ولقلة الوارد من البن ، أصدرت الحكومة قرارها بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩١٤ بمنع تصديره إلى الخارج [١] ولكنها سمحت بتصدير الكميات المتعاقد عليها قبل ذلك [٢] .

وقد صدّر ناتان ريتش Natan Rich ٣٠٠ كيلو حلوى إلى اليونان، كنتيسينو بولو Kinistino Polo بتصدير السكر إلى إلى بيرا سابق ورودها برسم هذه المدينة ، وصدر ساسون وكانتى Sason and Canti ٥٠٠ طن سكر إلى اليونان وانجلترا [٣] .

واستمر نشاط اليونانيون الاقتصادى أبان الحرب العالمية الأولى فى التصدير والاستيراد وتجارة الترانزيت ، ففى عام ١٩١٥م طلب المصدر انطونيادس Antoydis السماح له بإعادة تصدير الدقيق الوارد إلى مصر من الهند ، ففى مثل هذه الحالة تتأكد إدارة التموين التابعة للداخلية وقتها ، من أن هذا الدقيق لم يكن وارداً للاستهلاك المحلى ويسمح له بالتصدير [٤] .

وصدروا العدس إلى باريس (٥) والدقيق إلى قبرص (٦) على الرغم من عدم توفره فى السوق المحلية (٧) ويرجع ذلك إلى سياسة الاستعمار

---

(١) نفسه ، ١٩١٤/٢/١٠ بتاريخ ٥ ، ١٢ نوفمبر ١٩١٤ م .

(٢) نفسه ، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩١٤م .

(٣) نفسه ، رقم ٥/١٠ ، بتاريخ ١٩١٤/١٢/٢٦م

(٤) مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ، محفظة ٢/١٠/ب ، جلود وتموين ٣٨٣ داخلية بتاريخ ٤ يناير ١٩١٥م .

(٥) نفسه ، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩١٥م .

(٦) نفسه ، بتاريخ ١٦ فبراير ١٩١٥م .

(٧) نفسه ، بتاريخ ١ مارس ١٩١٥م

البريطانى وجشع المصدرين اليونايين ، والزبد والبن إلى أثينا [١] والأرز والشاى والفول السودانى إلى جزيرة سبحى فى بحر مرمرة [٢] ونظراً لقلة الحيوانات المذبوحة ، منعت نظارة الداخلية بعدم تصدير الجلود إلى اليونان لاحتياجات السوق المحلية [٣] وهنا نجد التناقض الواضح فى سياسة الحكومة المصرية ، ففى الوقت الذى يسمح فيه بتصدير المواد الغذائية على الرغم من عدم توافرها للسوق المحلية ، فإنه يمنع تصدير الجلود .

وصدروا الأكياس الفارغة لليونان ، لاستخدامها فى استيراد الأسمدة لمصر [٤] والكسب [٥] والأرز لرومانيا [٦] وانجلترا وإيطاليا واليونان [٧] وعندما حدثت أزمة فى عدم توافره فى السوق المحلية منعت الحكومة تصديره [٨] وفى الوقت الذى كان فيه أزمة من عدم وجود الأرز ، نجد أنه كان يوجد فائض من انتاج البيض واشتكى المصدرون اليونانيون من عدم تصديره ، وعندئذ قررت الحكومة تصديره ومعه بعض المواد الغذائية [٩] .

ووصل الأمر إلى احتكار أحد المصدرين اليونايين كوزيكا Kozika

---

(١) نفسه ، بتاريخ ١٤ مارس ١٩١٥ م .

(٢) نفسه ، بتاريخ ١٥ مارس ١٩١٥م ، ١٥ مايو ١٩١٥م .

(٣) نفسه ، بتاريخ ١٦ مارس ١٩١٥م .

(٤) نفسه ، بتاريخ ١١ أبريل ١٩١٥م .

(٥) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ، رقم ١٠/٢/١أ تموين ٣٨٢ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩١٥م.

(٦) نفسه ، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩١٥م .

(٧) نفسه ، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩١٥م .

(٨) نفسه ، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩١٥م .

(٩) نفسه ، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩١٥م .

للكحول مع تعهده بتوفيره أولا فى الصيدليات ولصانعى المشروبات الروحية[1] كما عرض البرت توليدو Albert Tolido باستيراد الدقيق الأرجنتينى لمصر[2] .

الصناعات :

١- صناعة السجائر والدخان :

لوحظ أن اليونانيين لهم مجالهم بهذا الخصوص ، ففى عام ١٨٧٠م جاء عدد من اليونانيين من استانبول وأزمير ، وقاموا بتأسيس مصانع للسجائر بالقاهرة ، مدفوعين بالصعوبات التى واجهوها فى الدولة العثمانية عندما أنشئت صناعة الطباق الخاصة بها ، حيث أجبرتهم على ترك مصانعهم بعد احتكارها للدخان[3] كما ارتبطت صناعة السجائر فى مصر باليونانيين من أمثال جانكليس Janklis ، وكريازى Creasy وغيرهم[4] .

وفى عام ١٨٩٠م أسس كل من قسطنطين والسيبيادیس وديمترى Costantine , Alicibiades , and Demetrie شركة لصناعة السجائر باسم كوتاريللى Cotarilli[5] .

صناعة الورق :

وقامت مجموعة منهم بتأسيس شركة « انونيم » ١٨٨١ ، لصناعة

(١) نفسه ، رقم ٧/١٠ بتاريخ ١١ يناير ١٩١٦ م .

(٢) نفسه ، بتاريخ ١٥ مايو ١٩١٥م .

(٣) رءوف عباس حامد محمد ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢م ، ص ٤٤ .

(٤) نوال قاسم ، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر ، ص ١٤٠ .

(٥) Politis , Op. cit., V. I P. 344 .

أصناف الورق وبيعه ، وحددوا مقر الشركة فى محل «كاغد خانة بيولاق» وكان هدفهم من ذلك هو الاستغناء عن استيراد الورق من الخارج، مع استخدامهم الخامات المحلية فى الصناعة ، وتشغيل الأهالى فى المصنع [١] .

صناعة وتجارة الزجاج والمرايا :

وقد قام كل من الباناكى G. Albanaki وبيرموالى A. Piromaly بإنشاء مصنع للزجاج والمرايا بالإسكندرية ١٩١٠م [٢] .

صناعة تقطير الكونياك والروم :

وقد أنشأ بولانكى Polanki معملاً لتقطير الكونياك والروم فى الإسكندرية ١٨٨٤م [٣] كما قام كوزيكا فى عام ١٨٩٢ - ١٨٩٣م بإنشاء مصنع للكحول فى طرة ، وقد بلغ إنتاجه فى ١٨٩٤ إلى مليون ونصف [٤]، وقد استخرج الزيت الأميليكى من الكحول ١٩٠٤ ، ومنذ عام ١٩١٤ ، اشتغل المصنع باستخراج حامض الكربونيك وبدأ فى إنتاج الأملاح البوتاسية الخام [٥] وأنشأ نسطور جانكليس Nistor Ganklis ١٩٠٣ مصنعا لصناعة النبيذ ، واستورد لها خاماتها من النبات من فرنسا وإيطاليا والمجر [٦] .

واحتكر اليونانيون استخراج الإسفنج من المياه البحرية الغربية فى البحر

---

(١) مجلس الوزراء ، رقم ١/أ ، شركات وجمعيات بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٨١م .

(٢) Politis , OP. cit., V. 2 , P. 284 .

(٣) أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٤) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ٤٤ .

(٥) نوال قاسم ، تطور الصناعة فى مصر ، ص ٢٠١ .

المتوسط ، وخاصة أنهم مهروا فى هذه المهنة ، وأنهم تمرسوا عليها أجيالا طويلة ، وكانت عملية استخراج الإسفنج تطرح سنويا فى مزاد علنى ، وكانت دائما من نصيبهم نظير دفع مبلغ يتراوح ما بين ألفى وثلاثة آلاف جنيه . ويقومون بعد ذلك بتصديره إلى بلادهم حيث كانت منطقة عالمية لتجارة الإسفنج (١) بالإضافة إلى ذلك أنهم احترفوا بعض الحرف مثل حرفة الخياطة وبخاصة خياطة ملابس أفراد الطبقة العليا ولاسيما العثمانلية (٢) بالإضافة إلى احترافهم حرف أخرى مثل النجارة (٣) والقهوجية (٤) .... الخ .

وفى مجال الاختراعات اختراع غرابية كركور منى Grabia Karkormny آلة لكيل القمح ١٨٨٥م (٥) . وقد قدّمها لنظارة الأشغال لفحصها ، وبعد فحصها بواسطة اللجنة المشكلة بهذا الخصوص ، أقرت صلاحيتها واستخدامها فى الجمارك والسكك الحديدية وترتب على ذلك الاستغناء عن الكيالين والملاحظين ، وصرفت مكافأة مالية لورثته عام ١٨٨٧م (٦) .

وفى المجالات الأخرى نجد أن نقولا بيرنس ديلون Nicola Bernis

---

(١) مجلس الوزراء ، مصلحة الشركات محفظة رقم ١٨٩ ، ملف ١٨٤ .

(٢) أ. ب ، كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، جـ ٤ ، ص ٥٤ .

(٣) أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا ، المجلد الثالث ، من الجزء الثالث ص ١٥٢، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٩٤ هـ . ١٨٧٧ م .

(٤) سجل محكمة مصر الشرعية ، رقم ٣ ، ص ٣٥ ، مادة ٦٥ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٩٤ هـ ١٨٧٧م .

(٥) مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، ٦/١ ، المجموعة ٥٦ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٨٨٥م .

(٦) نفسه ، بتاريخ ٧ مارس ١٨٨٧م .

Diplon تقدم عام ١٨٨٥ بطلب للحصول على التزام بحيرة عين الصيرة المعدنية بالقرب من الإمام الشافعى بالقاهرة لجعلها حمامات معدنية ووفق على طلبه [١] بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٨٧م [٢] .

الموظفون اليونانيون في الحكومة المصرية :

كانت نظارات الحكومة مملؤة بالموظفين الأوربيين فكان يعمل بها عدد كبير كاليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والنمساويين والألمان وقد عمل اليونانيون أيضا فى نظارات الحكومة المصرية ولكنهم كانوا يشغلون مراكز دنيا وقد احتل الانجليز شغل المناصب الرئيسية [٣] .

وطبقا لإحصاءات عام ١٨٨٢م ، عن الموظفين الأوربيين فى مصر ، فإننا نجدهم ينتمون إلى جنسيات مختلفة مثل الإيطاليين الذين بلغ عددهم ٣٤٥ موظفاً من جملة عدد الموظفين الأوروبيين البالغة ١٣٦٢ موظفا بمعنى أن نسبتهم ٢٧٫٣٪ من جملة الموظفين الأوروبيين ويليهم فى ذلك الفرنسيون حيث بلغوا ٣٢٨ موظفاً أى بنسبة ٢١٫٥٪ من جملة الموظفين ثم الإنجليز وكان عددهم ٢٧٢ ، واليونانيون ١١٤ ، والنمساويون ٩٦ ، والألمان ٤٠ وجنسيات أخرى ٦٨ . أما مرتباتهم السنوية فكانت على النحو التالى [٤] :

---

(١) محفظة مجلس الوزراء ، المجموعة رقم ٦/١ بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٨٥م .

(٢) نفسه نظارة الأشغال بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٨٧م .

(٣) طلعت رمضان ، الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، ص ٤٤ .

(٤) نفسه ، ص ٤٣٤ .

الجنسية	المرتبات
الإيطاليون	٧١٫٩٠٢ جنيه مصرى
الفرنسيون	١١٧٫٥٦٠ » »
الإنجليز	٩٥٫٦٨٦ » »
اليونانيون	١٦٫٤٣٤ » »
النمساويون	٢٧٫٧٧١ » »
الألمان	١٤٫٦٧٣ » »
جنسيات أخرى	٢٨٫٢٦٥ » »
	٣٧٣٫٤٩١ » »

وبالنظر إلى هذه المرتبات ، فإننا نجد أن مرتبات الفرنسيين كانت تأتى فى المقام الأول حيث بلغت ١١٧٫٦٥٠ جنيها أى بنسبة ٣١٫٥٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين . ثم تأتى بعد ذلك مرتبات الإنجليز فى المركز الثانى حيث بلغت ٩٥٫٦٨٦ جنيها أى بنسبة ٢٥٫٦٪ ويليهم الايطاليون الذين بلغت نسبتهم ١٩٫٢٪ ثم يأتى بعد ذلك النمساويون ثم اليونانيون والألمان .

وفى عام ١٨٨٣م ، أصبح عدد الموظفين الأوربيين العاملين فى الحكومة المصرية هو عام ١٠٥٤ موظفا أوروبيا موزعين على النحو التالى :-

الإيطاليون	٣٠٠
الفرنسيون	٢٤٠
الإنجليز	١٤٠
اليونانيون	١٠٤
المالطيون أو رعاية انجليزية	١٠٠
النمساويون	٨٠
الألمان	٣٥
جنسيات أخرى	٥٥
	١٠٥٤

ويمثل الموظفون الأوربيون ٥ ٪ من مجموع المستخدمين على حين يتقاضون ٢٥ ٪ من جملة التكاليف الإجمالية [١]

فى عام ١٨٨٦م أصبح تعداد جنسيات الموظفين الأوربيين ومرتباتهم على النحو التالى [٢] :

(١) Recueil De Documents officiels du Government Egyptien , Ann'e 1883 , Le Caire , Imprimerie Nouvelle Du " Moniteur Egyptien , 1883 , P. 178 .

(٢) طلعت إسماعيل رمضان ، الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ص ص ٤٣٦ – ٤٣٧ .

	العدد	المرتب السنوى بالجنيه المصرى
إيطاليون	٥١١	٧٩,١٦٤
إنجليز	٤٢٧	١٦١,٠٤٠
فرنسيون	٣١٩	١٠٤,٥٩٢
نمساويون	١٥٣	١٦,٣٤٨
يونانيون	١١٧	٢٠,٣٢٠
ألمان	٤٢	١٥,٩١٢
جنسيات أخرى	٩٣	٥٠,٠١٦
	١٦٦٢	٤٤٧,١٩٢

ويهمنا هنا فى الجدول الموظفون اليونانيون ولم يزد عددهم فى خلال ثلاث سنوات إلا ثلاثة عشر فقط ، حتى إن مرتباتهم لم تزد إلا بنسبة قليلة . وواضح أن الفرنسيين والإنجليز ، والإيطاليين كان لهم النصيب الأكبر فى هذه المرتبات ، فقد تقاضوا ٣٦٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين يليهم الفرنسيون الذين تقاضوا ٢٣٪ والإيطاليون الذين بلغت مرتباتهم ١٧,٧٪ ثم اليونانيون وبلغت مرتباتهم ٤,٥٪ والنمساويون ٣,٦٪ والألمان ونسبتهم ٣,٥٪ من جملة المرتبات الأوربية .

وقد انخفض عدد الموظفين اليونانيين فى عام ١٨٩٨م إلى ٩٢ موظفا نتيجة للسياسة التى اتبعها كرّومر Cromer [١] .

وقد عمل اليونانيون فى النظارات والأعمال كافة سواء أكانت هذه

(١) نفسه ، ص ٤٣٨ .

الأعمال إدارية أم فنية ، فكانوا فى نظارة الداخلية يعملون بكونهم عساكر الجندرمة لكى يعينوا بعد ذلك عساكرا للبوليس ، وكان لهم متعهد يونانى ، يتكفل بإحضارهم من اليونان وبلاد أوروبية أخرى . فى عام ١٨٨٣م ثارت مشكلة بين هذا المتعهد والحكومة المصرية ، ورفع دعوى أمام المحاكم المختلطة ضد الحكومة المصرية ، وكانت رغبته أن يعملوا مباشرة بصفتهم عسكر فى البوليس مباشرة بدلا من استخدامهم جندرمة ، وقد أوكلت الحكومة محامياً يونانياً ، ترافع ، وأشار بأن الإتفاق كان صريحا على أن يعملوا عساكراً للجندرمة ثم يلتحقوا بعد ذلك بكونهم عساكرا فى البوليس ، وانتهى النزاع على أساس أن يدفع له خمسة عشر فرنكا عن كل فرد يحضره [١] وواضح أن النزاع كان على أساس رفع القيمة التى تؤخذ عن الفرد وليس عن طبيعة العمل . وبعد أن تم تسوية هذا النزاع رأت الحكومة ضرورة الاعتماد على بعض موظفيها لإحضارهم – الجندرمة – من ألبانيا وتساليا ، مع صرف بدل سفر ، وكتابة تقرير عن الأخطار التى واجهته ، والأعداد التى أحضرها [٢] ولم تشر الوثائق هل كان يصرف له مبلغ معيّن عن كل فرد يحضره من عدمه .

وعملوا موظفين فى المحاكم المختلفة [٣] وبلدية الإسكندرية [٤] ومعاونين للبوليس فى الإسكندرية [٥] ويحدث أن يفقد أحدهم إحدى عينيه

(١) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية رقم ٤١٨/أ ، رقم المجموعة ١٦٥ ، بتاريخ ٦ ربيع الآخر ١٣٠٠ هـ ، ١٨٨٣م .

(٢) نفسه ، بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٧م .

(٣) نفسه ، بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٧م .

(٤) نفسه ، رقم ٧/٧ ، بتاريخ ٢٦ ديمسبر ١٨٨٩م .

(٥) مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية، رقم ٣/٣/٨/المجموعة ١٤٢ بوليس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٨٩١م.

أثناء الخدمة ويطالب بتعويض عن ذلك ، ومكافأة له لإحالته للمعاش [١] ورئيس قلم ويمنح زيادة شهرية في راتبه [٢] ومفتشا مع منحه لقب البكوية [٣] وكتبة حسابات [٤] ومحاسبين بقسم الضبط [٥] والدفترخانة [٦] ومهندسين للوابورات [٧] وأعمال مكافحة دودة القطن ، وتكافئهم النظارة على ذلك [٨] وكونستلابات [٩] وكانوا دائما مثار إعجاب رءوسائهم الذين يصرفون لهم مكافآت مالية [١٠] والبوليس السرى خارج البلاد وداخلها [١١] وتصرف لهم المكافآت عند ضبطهم للصوص خارج البلاد [١٢] وشغلت إحدى نسائهم وظيفة ناظرة قسم البنات بالإصلاحية [١٣] .

وفى نظارة الحربية عملوا موظفين مدنيين مثل المترجمين بمستشفى

---

(١) نفسه ، ، رقم ٩/ب شئون موظفين بتاريخ ١٨٩٣/٥/٨ م .

(٢) نفسه ، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٨٩٤م .

(٣) نفسه ، مجموعة ٥١ شئون موظفين ، بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٩٧م .

(٤) نفسه ، بتاريخ ٢ مارس ١٨٩٩م .

(٥) نفسه ، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٠١م .

(٦) نفسه ، المجموعة ٣١١ داخلية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٠٥م .

(٧) نفسه ، رقم ٨/٥/ب ، المجموعة ١٤٧ موظفين ٦ أغسطس ١٩٠٧م .

(٨) نفسه ، رقم ٩/جـ ، المجموعة ٥١ ، بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٠٩م .

(٩) نفسه ، رقم ٨/٤/ب ، بتاريخ ٤ يونيو ١٩١٢م .

، رقم ٨/٣/٣ بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٢م ، ٨/٣/٢/ب مجموعة ٥١ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٢م

، ٨/٣/٢/ب بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩١٣م .

(١٠) نفسه المجموعة رقم ١٠٥ ، بتاريخ ١٩ يناير ١٩١٤م .

(١١) نفسه رقم ٨/٣/٣ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩١٤م .

(١٢) نفسه ، رقم ٨/٣/٤/ب مجموعة ١٤٢ ، بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩١٥م .

(١٣) نفسه

الجيش بجانب عملهم فى الوجه القبلى ، وقد كانوا يعينون على بند المكافآت بالإضافة إلى مرتبهم الأصلى ، وقد وافق مجلس النظار على ذلك فى عام ١٨٨٦م [١] ووظائف أخرى [٢] ومهندسين ، حيث كانوا يعملون قبل إلتحاقهم فى وابورات سفن البوستة الخديوية ، وأظهروا كفاءتهم الفنية فى معركة توشكى عام ١٨٩٠م [٣] ومعلمين موسيقيين لفرقة الموسيقى الخديوية [٤] ونظارة مخابز الجهادية بطرة [٥] ومترجمين للغة الحبشية [٦] وتصرف لهم نظارة الحربية مكافآت عند وفاتهم فى العمليات العسكرية [٧] .

وفى نظارة الأشغال عملوا فى الوظائف الفنية والإدارية ، فمنهم من عمل قائدا للكراكات [٨] وتفتيش الرى [٩] ومديرى حدائق القاهرة [١٠] وعملت نساؤهم مصممات أزياء ، والحفاظ على أدوات مسرح الأوبرا وملابسها [١١] .

---

(١) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الحربية ، رقم ٢ ف ، ١٥ حربية شئون موظفين بتاريخ ١٤ يناير ١٨٨٦م .

(٢) نفسه رقم ٢/د ، ١٥ حربية بتاريخ ١١ أبريل ١٨٨٧م .

(٣) نفسه رقم ٢/ف ، ١٥ حربية بتاريخ ٢١ يوليو ١٨٩٠م .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ، رقم ٢/ح . مجموعة ١٥ حربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٩٤م .

(٦) نفسه ، رقم ٢/ح شئون موظفين ، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٩٨م .

(٧) نفسه ، مجموعة ٧٦ شئون موظفين ، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٠٠م .

(٨) نفسه ، نظارة الأشغال ، رقم ٣/ب مجموعة ٤١ ، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٨٨٦م .

(٩) نفسه رقم ٢/١ بتاريخ ١٩ فبراير ١٨٨٧م .

(١٠) نفسه ، رقم ٣/جـ بتاريخ ٦ مارس ١٨٩٧م .

(١١) نفسه ، رقم ٢/١/أ بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٧م .

كما عملوا فى مصلحة الأملاك الأميرية (١) وميكانيكية للكراكات(٢) ومهندسين بتفتيش الرى (٣) ومفتش عموم الوجه القبلى (٤) ومجالس تأديب الوزراء(٥) ومراقبين (٦) وموظفين عاديين (٧) .

أما بالنسبة لتعيينهم فى نظارة الحقانية فإنه قبل الحديث عن تعيينهم فى إدارتها لابد من التعرض للأمتيازات القضائية لليونان حيث كانت آخر دولة تمتعت بالامتيازات منذ عام ١٨٥٤م ، فقد كانت جنوة والبندقية من أوائل الدول التى تعاقدت معها الدولة العثماية فى عامى ١٤٥٣ ، ١٤٥٤م ، وتبعتها فرنسا فى عام ١٥٣٥م ، بعقدها معاهدة الامتيازات ، وتوسعت بمعاهدة ١٧٤٠م ، وشملت ما يخص الأمور التجارية ، وما يتعلق بحقوق الإقامة وما ينظم شئون القضاء . إذ حصلت القنصلية الفرنسية على حقوق قضائية ، كانت القاعدة التى وطدت الإمتيازات القضائية ، وأصبحت هذه المعاهدة بمثابة دستور لباقى الدول فحصلت عليها تدريجيا بريطانيا ، وهولندا ، النمسا ، سردينيا ، الروسيا ، السويد ، الدانمارك ، بروسيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا ، البرتغال وأخيرا دولة اليونان التى تمتعت بالامتيازات منذ عام ١٨٥٤م ، ومما يذكر أن كل دولة أصرت على وضع شرط سمى

---

(١) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، رقم ٥١٨/أ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٧م .

(٢) نفسه ، رقم ١٣/د مجموعة ٤١ بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٨٨م .

(٣) نفسه ، رقم ٢/١ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨٨٨م .

(٤) نفسه ، بتاريخ ٨ فبراير ١٨٩٢م.

(٥) نفسه ، بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٤م .

(٦) نفسه رقم ٣/د ، المجموعة ٤١ ، ١٨٩٤م .

(٧) نفسه ، رقم ٢/٢/د بتاريخ ٦ مارس ١٩٠٥ ، بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٠٦م .
، رقم ٣/ز شئون موظفين بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٠٦ م.

« شرط الأمة الأكثر تفضيلاً » وكانت هذه المعاهدة تجدد مع اعتلاء كل سلطان جديد لعرش الدولة [1] .

وبالنسبة لقوانين المحاكم القنصلية ، كان لكل قنصلية تطبيق قانون يختلف عن الآخر ، وبالتالى تناقضت الأحكام على الجرم الواحد . وكان القناصل يتحكمون وفقا لأهوائهم حتى فى الفصل بين الأجانب المختلفى الجنسية ، فالقنصل الفرنسى بالإسكندرية عندما وقف قاضيا بين يونانى وفرنسى ، وللأول حق سند عند الثانى ، ولما علم القنصل أنه من رعايا اليونان شطب القضية مثلما يفعل القنصل اليونانى مع الفرنسيين [2] .

ومنذ البداية رأت بريطانيا أن تغلغل نفوذها فى المحاكم عن طريق من تتحكم فيهم ، ويكون وجودهم لصالحها ، فعال على القوى اليونانية ، وخاصة أن لهم وضعاً خاصاً فى مصر ، وتواجدت الظروف التى خلقتها ، فقد رغبت اليونان فى أن يكون لها قاض دائم بمحكمة الاستئناف مع الدول الكبرى ، لجأ بيزانتيوس Pizantios القنصل اليونانى إلى بارنج Baring ليعينه فى هذا الأمر ، وتبنى المعتمد البريطانى المسألة ، فهذا ما يتمناه وأرسل إلى حكومته يطلب التأييد وبيّن أنه سيلقى معارضة قوية من باقى الدول والسبب أن أحداً لا يثق فى القضاة اليونانيين ، وأنه من الصعب الحصول على موافقة الحكومة المصرية إلا بطلب قوى ، ويطلب التأكيد الذى يعطى الحكومة للقنصل فى هذا الشأن وجاء رد الحكومة البريطانية بالترحيب بوجود قاض يونانى فى محكمة الاستئناف رغم ما فى ذلك من مساوئ يعترف بها بارنج نفسه وخاصة أن العذاب الذى خضع له المصريون هو على أيدى يونانية فكيف سيكون قاضيهم عادلاً فى أحكامه ، ولكن وضعت المصلحة

(١) لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ١ ، ص ٢٩

(٢) نفسه ، جـ١ ، ص ٣٢ .

البريطانية فوق كل اعتبار [1] .

وبعد أن تسلم بارنج Baring الرد فى هذل الشأن كان عليه أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية خاصة فى الوقت الذى ساءت فيه العلاقة بين الطرفين المصرى واليونانى وذلك حينما رفعت الحكومة المصرية الرسوم الجمركية على الدخان المستورد فى النصف الثانى من عام ١٨٨٨م وكان للتجار اليونانيين ، كمية كبيرة منه فى ميناء الإسكندرية ، وتدخل القنصل العام وطلب من الحكومة الإفراج عن الرسالة طبقا للرسوم الأصلية وبدون زيادة ، وتأجيل التعريفة الجديدة لحين انتهاء التجار من نقل سلعهم . وكان فى ذلك خسارة قدرها ١٢ ألف جنيه . ورغم ذلك فقد حددت الحكومة للتجار الفرصة حتى نهاية العام . ولكن القنصل العام اعترض على تحديد الميعاد فساءت العلاقات بالإضافة إلى رغبة الحكومة فى إخضاع الأجانب لضريبة بلدية الإسكندرية ، فاحتج القنصل اليونانى على هذا الإجراء، وتدخل بارنج Baring واستعجل الحكومة اليونانية فى مراعاة تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة واقتنع القنصل وسحب احتجاجه على ضريبة البلدية وأجرى الاتصالات مع رياض باشا رئيس النظار وتوصل بارنج Baring إلى جعل التفاهم بين طرفى النزاع يجرى من خلاله وبحضوره وبطريقة غير رسمية حتى يتم تعيين القاضى اليونانى [2] .

وأصبح ما تقوم به الحكومة المصرية ، بتوجيه من السياسة البريطانية فى هذا الصدد ، القاعدة التى جرى عليها تعيين القضاة الأجانب فى مصر فعندما

---

(١) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٥٩ .

(٢) لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ، ص ٥٩ .

اخليت وظيفة قاضى يونانى ورشحت الحكومة اليونانية آخر ليحل محله ، رفضت الحكومة المصرية ، وأرسلت خطاباً رسمياً إلى القنصل اليونانى عما إذا كان لديه إعتراض على تعيين ستوبيس Stobis قاضيا بمحكمة المنصورة المختلطة ، وطلب كرومر Cromer من سفير بريطانيا فى أثينا إتمام الأمر ، وعند لقائه بالوزير اليونانى عارض وبين له أن اليونانيين ضحايا الإمتيازات التى تمتعت بها الدول القوية ، وأنه يفضل الموت على موافقته بأن تكون اليونان دولة متخلفة ، فيقول السفير وأوضحت له أن الحكومة المصرية استخدمت حقها ، وأنه نفذ ذلك مع غير اليونان ، وأن « ستوبيس » Stobis لديه من المؤهلات ما يجعله صالحا لهذا المنصب وأخيرا وافقت اليونان على تعينه بعد أن اتبع الأسلوب البريطانى [1] .

القضاء المختلط والقضاء القنصلي قبل مؤتمر مونترو :

ومن المعروف أن اليونان لم تسبب قلقا بشأن تعيين القضاة ، وكان المستشار القضائى يساند ويوصى بتعيين المطلوب ، كما أن السلطات البريطانية تلطفت فى معاملتها ، فحين تأخرت الحكومة اليونانية فى تقديم ترشيحاتها ، ينقل اللنبى لحكومته الرغبة فى تعيين المحامى فلاكوس valachos فى وظيفة قاضى بمحكمة مصر المختلطة ، ولكن الخارجية البريطانية تفضل إعطاء فرصة أخرى للحكومة اليونانية التى تقترح الأسماء ، وفى النهاية يفوز بالمركز مرشح المندوب السامى والمستشار القضائى [2] .

واستمر هذا الموقف المتعاطف مع اليونان ، حيث أن قضاتها سواءاً

(١) نفسه ، ص ٦٠ .

(٢) لطيفة سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ ، ١٩٥٢ ، جـ٢ ، ص ٢٨ .

مؤيدون من المسئولين البريطانيين ، عند إنشاء وظائف قضائية جديدة فى المحاكم الابتدائية ، تكون لليونان الخطوة فى الترشيح ، وإن اعترضته أحيانا بعض العقبات ، فقد حدث أن تأخر تعيين بعض القضاة لخلاف حدث بين الحكومتين البريطانية واليونانية على مرشحين رشحتهم الأخيرة ورفضتهم الأولى التى تمسكت باختيارها .

وطالبت الحكومة اليونانية بوظيفة ثانية فى محكمة الاستئناف المختلطة عندما أثيرت مسألة إنشاء دائرة جديدة بها ، فطلبت من وزيرها المفوض فى مصر الاتصال بالحكومة المصرية ، وبيان أهمية الطلب لعدالته نظراً لكثرة رعاياها (٥٦٧٣١ يونانيا) من ناحية ولأن ثلث القضايا التى تنظر أمام تلك المحاكم تخص المصالح اليونانية من ناحية أخرى . هذا فى الوقت الذى خاطب فيه الوزير اليونانى الخارجية البريطانية طالبا مساندة هذه الرغبة الشرعية ، وإعطاء تعليمات للمندوب السامى فى مصر باستخدام تأثيره على الحكومة المصرية لضمان تعيين المستشار اليونانى ، وردت الخارجية البريطانية بأن المشاورات تجرى مع مندوبها فى مصر .

وكتب لويد إلى حكومته يعترض على تلك الرغبة ، ويرى أنه باتفاقه مع المستشار القضائى ، ونظراً لأهمية الجاليات اليونانية ، من الممكن إرضاء اليونان بإعطائها إحدى الوظيفتين الجديدتين اللتين خصصتا خصيصا للأجانب بالمحاكم الابتدائية ، وتوافق لندن ، ويتم تعيين مافريس Mavris قاضيا بمحكمة المنصورة المختلطة ، وهو يعمل بالمحاماة فى مصر مدة عشرين عاما ، وجاء التعيين بناء على رغبة المستشار القضائى ومساندته الذى أصر عليه من بين مرشحى الحكومة اليونانية [١] .

(١) لطيفة سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ ، ١٩٥٢ ، جـ٣ ، ص ٢٨ .

وأعطت حكومة اليونان حق التصريف للمسئولين فى مصر ، لذا لم تشكل عقبة أمام السياسة البريطانية ، وقد وصل الأمر أحيانا إلى أنها لم تقدم مرشحين لتولى المناصب القضائية ، وتركت المسألة تتم بدون تدخلها ، فعلى أثر ترقية القاضى فلاهوس Flahos إلى منصب مستشار ، طلبت نظارة الحقانية من الحكومة اليونانية ، ترشيح قاض يحل محله فى المحاكم الابتدائية ، فاجابت بانها تترك حق الاختيار للحكومة المصرية ، وبطبيعة الحال فالأمر يعود للمشيئة البريطانية [١] .

وحاولت اليونان استخدام اللغة اليونانية فى المحاكم المختلطة ، وخاصة بعد أن وجدت ميل المسئولين الإنجليز لها ومساعدتهم فى إيجاد مستشار لها فى محكمة الاستئناف ، واعتمادا على وجود جاليات يونانية كبيرة ، طلب القنصل اليونانى العام من كرومر جعل اللغة اليونانية من اللغات المستعملة أمام المحاكم المختلطة ، ويبلغ كرومر ذلك لحكومته ، واعتذرت له عن تأييدها لطلبه أولا لأن باقى الدول ستحذو حذوه ، وثانيا لعدم إلمام القضاة باللغة اليونانية [٢] .

أما بالنسبة للوظائف التى تولوها فكانوا قضاة فى محاكم القاهرة المختلطة [٣] والإسكندرية المختلطة [٤] ، والمنصورة [٥] وعندما ينقلون إلى

---

(١) لطيفة سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ ، ١٩٥٢ ، جـ٢ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

(٢) نفسه ، ص ٤١ .

(٣) محفظة مجلس الوزراء نظارة الحقانية رقم ١/١/١/١أ مجموعة حقانية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨٨٤م.

(٤) نفسه رقم ١/١/١/١أ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٤م .

، بتاريخ ١٩ فبراير ١٨٨٥م .

(٥) نفسه ، بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤م .

محاكم أخرى ، كان الأمر يصدر من الخديوى نفسه ، بعد تقديم مذكرة من ناظر الحقانية بالموافقة [1] وعيّن أحدهم الذى كان يعمل محاميا أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية قاضيا بمحكمة المنصورة المختلطة [2] وعندما أخليت وظيفة قاض أوروبى بمحكمة المنصورة المختلطة ، عينت بدلا منه قاضيا يونانيا من محكمة النقض والابرام بأثينا [3] وآخر بمحكمة الإسكندرية المختلطة [4] والتحقوا بصفتهم موظفين فى المحاكم [5] ومستشارين بالحكومة المصرية [6] وكونستلابات « معاونى فى البوليس [7] واستعانت بهم نظارة الداخلية بخبرتهم حتى بعد خروجهم على المعاش [8] ووصل بعضهم إلى وظيفة مدير عام لإدارة الأمن فى نظارة الداخلية [9] وكانت النظارة تكافئهم بمكافآت مالية على حسن أدائهم الخدمة [10] .

هكذا التحق اليونانيون فى الوظائف المختلفة فى النظارات المتعددة ، ومنهم من تولى الوظائف العليا والوظائف الدنيا ، وقد انتشروا [11] فى

(١) نفسه .

(٢) نفسه مجموعة ٩ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٤م .

(٣) مجلس الوزراء ، نظارة الحقانية ، رقم ١/١/١/جـ مجموعة ٩ بتاريخ ٩ مارس ١٩٠٦م .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ، رقم ٢/١/١ مجموعة ٩ حقانية بتاريخ ٢٧ مارس ١٩١٧م .

(٦) نفسه ، نظارة الخارجية ، رقم ٢/أ ، مجموعة ٢١ الخارجية بتاريخ ١ أبريل ١٩١٧ م .

(٧) نفسه ، نظارة الداخلية رقم ٣/٣/٨ ، المجموعة ١٤٢ داخلية عام ١٩١٧م .

(٨) نفسه ، ٤/٨/ب المجموعة ٥١ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩١٩م .

(٩) نفسه ، بتاريخ ١٠ يناير ١٩٢٠م .

(١٠) نفسه ، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٢٠م .

(١١) Politis , Op. cit , V. 1. P. 291 .

ديمترى ينى زربينى ، تاريخ مؤسسة صناعية ، شركة أقطان كفر الزيات ١٨٩٤ – ١٩٥٦م ، ص ٩.

الوزارات كافة هذا بالنسبة للوظائف التى تقلدوها فى الحكومة أما فى الشركات والبنوك فإننا نجدهم أيضا تقلدوا بعض الوظائف المهمة والرئيسية نقول على سبيل المثال لا الحصر ، كان رئيس مجلس إدارة شركة المياه الإنجليزية التى تأسست ١٨٧٩م يونانيا سلفاجو M.C. Salvago وأحد أعضاء مجلس إدارتها لاسكارى M. Laccaris [١] وكان الموظفون الأساسيون فى شركة أقطان كفر الزيات يونانيين [٢] ويستحوذون على المرتبات العالية ، وكان من ضمن مؤسسيها وأعضاء مجلس إدارتها جورج جوسيو George Goussio وعدد أعضاء الموظفين المصريين ٦١ واليونانيين ٦٤ ، فتكون النسبة المئوية لعدد الموظفين المصريين ٤٨٫٨٪ والأجانب ٥١٫٢٪ .

كما شغل آدم ابوان Adam Ebwan رئيس حسابات بشركة سالونيك بالاسكندرية منذ عام ١٩١٤م ، ومرتبه الأصلى ٤٢٫٥٠٠ جنيه والغلاء ١٧٫٥٠ جنيه . وتكاد تكون معظم الوظائف المهمة فى الشركة من اليونانيين مثل الخرمنجى ورئيس خرمان . وشغلوا الوظائف المهمة حتى إننا كنا نلاحظ أنهم يمثلون ٨٠٪ من العمالة الأجنبية [٣] .

وفى شركة أراضى القبارى بالاسكندرية شغل اثنان من اليونانيين مناصب أعضاء مجلس الادارة . وشغل أحدهم مناصب عديدة فى وقت واحد حيث كان عضوا بمجلس ادارة البنك الأهلى اليونانى والأثينى وبنك التسليف الزراعى والتعاونى . وعضواً بمجلس ادارة الشركة

(١) مجلس الوزراء مصلحة الشركات ، رقم ٦١ ، لسنة ١٩٠٣م .

(٢) ديمترى بنى زرينى تاريخ مؤسسة صناعية ، شركة أقطان كفر الزيات ١٨٩٤ - ١٩٥٦م ص٩.

(٣) مصلحة الشركات ، رقم ١١٣ ، لسنة ١٩١٤ .

الشرقية ، وعضواً بمجلس ادارة مراقبة التوفير . وآخر شغل رئيس مجلس ادارة شركة أقطان خوريمى بناكى Gorimi Benache ، وعضو مجلس ادارة المكابس الحرة [١] .

أما البنوك فقد التحق هؤلاء اليونانيون بوظائف رئيسية فى كثير من البنوك ومنها بنك الأراضى وهذا البنك سيطر على إدارته ومختلف وظائفه الأخرى اليونانيون وفى مجلس الإدارة نجد أن ميشيل سلفاجو M. Silvago رجل الأعمال المشهور يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة . أما بقية الوظائف بالبنك فقد شغلها اليونانيون ، فرئيس الحسابات يونانى ومندوبو البنك يونانيون وأكثر الكتبة وموظفى الحسابات والأعمال الأخرى من اليونانيين [٢] . هذا مثال يمكن تطبيقه على بقية البنوك الأخرى .

دور اليونانيين في تكوين النقابات العمالية المصرية :

كان معظم عمال السجائر والدخان فى مصر من اليونانيين والأرمن وبعض العمال المصريين ، واستغنت الشركات عن بعض العمال نتيجة لاستخدام الآلات فى الصناعة ، وخيرتهم بين الاستغناء أو قبول تخفيض أجورهم ، وترتب على ذلك إضراب عمال السجائر عن العمل فى عام ١٨٩٩م وكان اليونانيون هم المحرضون على ذلك . وقد شمل هذا الإضراب عدداً من معامل السجائر بالقاهرة والإسكندرية ، وكان هدف العمال من إضرابهم الضغط على أصحاب المعامل لدفعهم للمفاوضة وإجابة طلبهم ، وذلك بوسيلتين :-

---

(١) نفسه .

(٢) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب ، ص ٥٦ .

الأولى :– إطالة مدة الإضراب إلى أن تشح السجائر فى السوق .

الثانية : استخدام القوة لمنع أصحاب المعامل من استخدام عمال جدد ليحلوا محلهم ، واعتدوا عليهم عند دخولهم المصانع ومنعوهم من دخولها ، وبلغ عدد المضربين ٩٠٠ عامل موزعين على مختلف المصانع .

نجح هذا الإضراب ، لأنه كان مفاجأة لأصحاب المعامل ، مما دعاهم إلى إجابة مطالب العمال ، واجتمع القنصل اليونانى بقادة المعتصمين ، ووافقوا على إنهاء اعتصامهم لقاء زيادة أجورهم ، ولكن تمكن كل صاحب عمل إلى التوصل إلى اتفاق خاص بعماله مما أدى إلى تفاوت الشروط والامتيازات التى حصل عليها العمال من معمل إلى آخر [1] .

وترتب على هذا تكوين جمعية لفافى السجائر بالقاهرة ١٨٩٩ ، واستمرت قائمة حتى ١٩٠١م . وكان رئيسها يونانيا يدعى دكتور Creasy ، وجمعية اتحاد الخياطين بالقاهرة ١٩٠١ ، وكان رئيسها دكتور بستس Bestes يونانيا كذلك . وفى ٤ نوفمبر ١٩٠١ اعتصم الخياطون على أثر احتشادهم فى إحدى المقاهى بالقاهرة ، وانضم اليهم بعض أعضاء جمعية لفافى السجائر والكثير من الجمعيات الأخرى ، فبلغ عددهم ١٥٠٠ عامل ، ورأس الاجتماع الدكتور بستس Bestes رئيس جمعية الخياطين ونقولا ديانو Nicola Diano سكرتيرها وأحمد أفندى أمين الصندوق وتحدث رئيس لفافى السجائر عن واجبات العامل نحو صاحب العمل ، وحقوق العامل طرف صاحب العمل ، وطالب أن يقسم العمال الأرباح مع أصحاب الأعمال

(١) رءووف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ، ص ٥١

مراعاة للعدالة والذمة [١] .

وفى عام ١٩٠٢م أضرب لفافو السجائر الأجانب ومنهم اليونانيون والمصريون بالإسكندرية بمعامل سملوم مطالبين بزيادة أجورهم ، والاحتجاج على عسف رئيس العمل ، واستعان صاحب العمل بالبوليس لحماية العمال الذين رفضوا الاشتراك فى الإضراب . وهناك ما يشير إلى أن الإضراب ظل مستمراً أكثر من أسبوع . فقد اجتمع العمال المضربون فى تياترو عدن برئاسة الدكتور بودينوس Bodenos رئيس جمعية عمال السجائر الذى أخذ يحضهم على مواصلة الاعتصام ووعدهم بجمع مساعدات مالية من إخوانهم فى المهنة ومما يتلقاه صندوق الجمعية من تبرعات .

واتفاقا مع التقاليد السائدة ، قدم العمال اليونانيون من بين المضربين شكوى إلى قنصل اليونان كشفوا عن مطالب أخرى لهم مثل المطالبة بوقف ما يخصم منهم (نصف فرنك شهريا) للمستشفى اليونانى ، والمطالبة يوقف ما يكلفون به من أعمال خارج طبيعة عملهم .

ويؤكد البعض أن السبب الحقيقى وراء هذا الإضراب يرجع إلى أن أصحاب معامل السجائر ، وعددها ستة معامل تستخدم ١٢٠٠ عامل ، حاولوا فرض تخفيض جماعى على أجور عمالهم ، فقام هؤلاء بمطالب مضادة لرفع الأجور وعزل رءوساء العمال الذين يتعسفون فى معاملتهم ويفرضون عليهم الإتاوات [٢] .

---

(١) رءوف عباس حامد ، الحركة العمالية فى مصر ، ص ٥٤ .

(٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ٦٤ .

وبإعلان الإضراب دخل الصراع فيما يمكن أن نسميه مرحله امتحان الصبر وطول المقاومة ، فتمسك العمال بتضامنهم إذ إن نجاحهم فى منع إستخدام عمال غيرهم ، كفيل بوقف الإنتاج تماما ، وبالتالى فان المخزون لدى التجار سينفذ خلال شهرين على حسب التقدير ، ومن ثم يضطرون لقبول شروط العمال . ومن ناحية أخرى فإن أصحاب المعامل والتجار سيبذلون كل جُهد لضمان إستمرار الانتاج ـ ولو جزئياً ـ وخاصة من خلال استخدام عمال جدد أو كسب ولاء فئة أخرى من العمال المضربين وتأليبهم على زملائهم [1] .

وقد شهدت الشهور الطويلة التى استمر الإضراب أثناءها من الجانبين جميع أشكال المقاومة والضغط المتبادل ، ويبدو أن العمال قد نجحوا فى الحصول على مساعدات كافية مكنتهم من إطالة عمر إضرابهم وحاول أصحاب المعامل استخدام عمال جُدد تحت حراسة البوليس ، ولكن العمال المضربين كانوا يتصدون لهم ، ويقتلونهم بإطلاق الرصاص عليهم وهم فى العربات التى تنقلهم إلى المعامل . والظاهر أن بعض أصحاب المعامل وبخاصة معمل جانكليس نجح فى بث الفرقه بين فئات العمال ، وأوقع بين العمال الوطنيين والسوريين والعمال اليونانيين الذين داوموا على الأضراب من ناحية أخرى [2] .

وفى النهاية تضافرت قوى أصحاب المعامل والبوليس على تصفيه الإضراب وعاونت القنصلية اليونانية على نفى قادته خارج البلاد ، وخسر

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ص ٦٤

(٢) نفسه ، ص ٦٥ .

العمال الإضراب خسارة فادحة (١).

وفى ديسمبر سنة ١٩٠٣ م أضرب لفافو السجائر بالقاهرة للمرة الثانية مطالبين بزيادة أجورهم ، وكانت غالبيتهم من اليونانيين بالإضافة إلى قليل من العمال المصريين ، وكانت نتيجة هذا الإضراب تأسيس النقابة المختلطة لعمال الدخان التى أسسها عمال شركة ماتوسيان . وحققت تلك النقابة بعض النجاح بفضل تآزر أعضائها (٢).

وأضرب جميع عمال السجائر مطالبين بزيادة الأجور ، ونقص ساعات العمل واحتساب الإجازة المرضية بأجر ، ولكن فشل هذا الإضراب نتيجة تدخل البوليس ثم عادوا إلى الإضراب فى ١٧ اكتوبر ، وأسفر إضرابهم عن إعادة تشكيل نقابة عمال الدخان (٣).

ولم يقتصر إنشاء النقابات على عمال الصناعات فقط ، فقد قام تجار الأرز اليونانيون أيضا بتأسيس نقابة خاصة بهم فى عام ١٩١٥ م ، وكان الهدف من انشائها تجارة الأرز الزبخورلى والتحكم فى أسعاره ، وعلى الرغم من تحذير كارفلى Karvilly للحكومة المصرية من الأضرار التى ستعود من ذلك إلا أنها لم تلتفت إلى هذا التحذير (٤) كما ساهم كل من كيتروف Th. Kittroef وكوسل كاسلبو J. W. Caculli فى إنشاء نقابة لعمال النسيج بالإسكندرية سنة ١٩١٨ م (٥).

(١) نفسه ، ص ٨٥ ـ ٨٦ .

(٢) رءووف عباس حامد ، الحركه العمالية فى مصر ، ص ٥٣ .

(٣) نفسه ، ص ٥٦ .

(٤) محفظه مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية رقم ٦/١٠ المجموعة ٣٨٢ ، بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩١٥

(٥) Pclitis T. I. P. 292 .

دورهم فى إنشاء البنوك والأعمال المصرفية :

يعد سنادينو Sinadino من رواد الأعمال المصرفية . وقد نزح إلى مصر من آسيا الصغرى سنة ١٨٣٠ ، وجمع ثروة هائلة من التجارة ثم أنشأ بنكا خاصا بالاشتراك مع زرفوداكى Zerfodaki وسلفاجو Sil-vago وأنشأ محمد على بنك الإسكندرية سنة ١٨٤٢ م بمساعدة اليونانيين حيث أتفق مع توسيجا Tossizza التاجر اليونانى وبسطر Paster التاجر الفرنسى على إنشاء هذا البنك ، على أن يكون رأسماله ٠٠٠ر ٧٠٠ ألف ريال فرانسة تدفع الحكومة المصرية فى خزانته ٠٠٠ر ٤٠٠ ريال فرانسه أى أكثر من نصف المال المدفوع وكل من توسيجا Tossizza وبسطر Paster يدفعان ٠٠٠ر ١٥٠ ريال فرانسه ، ومايتبقى عن طريق المساهمين ، وباشر البنك أعماله من تاريخ إيداع رأس المال فى خزانته ، وكان الهدف من إنشائه الرغبة فى ضبط أسعار العملة المصرية والأجنبية المتداولة فى مصر [(١)] . وأنشأ البنك الصناعى وقد ساهم فيه بركليس جليمونوبولو Parklis Gli monopoulo أحد مؤسسى شركة ترام الاسكندرية والرمل وشركة البناء [(٢)] .

واقرضت البنوك اليونانية الحكومة المصرية قروضا بفوائد ٥ $\frac{٣}{٤}$ ٪ ، وقد دخل معهم سوارس هذا المجال ، لمصلحة الأملاك الأميرية ، وكان يشترط

---

(١) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٤٧١ ـ ٤٧٢ ، أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٣٢٣ .

(٢) ديمترى زرينى ، تاريخ مؤسسة صناعية ، ص ١٩ .

(٣) محفضة مجلس الوزراء ، مصلحة الأملاك الأميرية [الدومين] رقم ٢/٤ قروض وديون بتاريخ ١٠ ربيع الأخر عام ١٢٩٧ هـ / ١٥ مارس ١٨٧٩ م .

التسديد قبل حلول ميعاد الدفع بخمسة أيام [٣] وأسسوا بنك الإسكندرية التجارى عام ١٨٦٨ م ، واندمج مع بنك الانجلواجبشيان سنة ١٨٨٤ م . وساهم فى تمويلة مجموعة من اليونانيين على رأسها خوريمى Gorimi وأنطونيادس Antonyadis وسلفاجو Silvago وزوفوداكى Zedfodaci[١]. ومن الطبيعى أن تؤدى ضخامة الجاليات اليونانية وضربها بنصيب وافر فى التجارة والصناعة والخدمات إلى إنشاء العديد من فروع البنوك اليونانية بمصر ، حيث افتتح بنك أثينا فرعا له فى مصر سنة ١٨٩٤م. لمتابعة أعمال بنك يونانى عرف بازمار Bazmar وغلوه Waglo وشركاه . ثم انتقلت إليه إصول بنك الخصم المصرى سنة ١٩٠٩ م وخصومه [٢]. وفضلا عن فروع البنوك اليونانية البحته شهدت تلك الحقبة إنشاء فروع لبنوك مراكزها الرئيسية فى اليونان وتساهم فى رأسمالها بنوك ألمانية أو نمساوية أو بريطانية بنصيب وافر . ولم تكن الحكومة تفرض أية قيود على إنشاء البنوك المساهمة أو فروع البنوك الأجنبية . وقد ظل هذا الوضع قائما إلى منتصف القرن العشرين فلا فرض شيء من الرقابة على بيوت التسليف على رهونات وخضوع البنوك المساهمة لقوانيين الشركات [٣].

وقد تم إنشاء بعض البنوك اليونانية ، ففى عام ١٩٠٤ م تم إنشاء البنك اليونانى الألمانى ، والبنك التجارى للشرق الأدنى [٤].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ – ١٩٥٢ م .. ص ٢٢٦– ص ٢٢٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٣١ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه ص ٢٣٢ .

ونظراً لاقتصار البنك العقارى المصرى على التعامل مع كبار الملاك والتجار وصغارهم الى المرابين ولبلوغ الفائدة أحيانا ٣٠ ٪ سنويا قام البنك الأهلى عام ١٩٠٢ م بتأسيس البنك الزراعى المصرى بالأشتراك مع أرنست كاسل Arnest Casil ،سلفاجو Silvago وزرفوداكى Zerfodaki ، والهدف من إنشائه إقراض صغار الملاك ومتوسطيهم بدلا من قيام البنك الأهلى بذلك مباشرة [١].

وشهد عام ١٩٠٥ م إنشاء العديد من البنوك اليونانية حيث أنشىء بنك سالونيك ، وبنك الأراضى المصرى ، وأشرف على تأسيسها وساهم فيها عدد من المموليين الإنجليز والفرنسيين بالاشتراك مع زردفوداكى Zerfoda-ki وزرايفى Zarrifi وسلفاجو Silvago وزامنير بولو Zanmir Poulo ، وبلغت موارده من رأسمال ومستندات حوالى ٥ر ٢ مليون جنيه [٢] وقد ساهم ناجفى بك G. Nungovich Bey بإنشاء المصرف التجارى والمالى المصرى بالإسكندرية ، والهدف من إنشائه القيام بالعمليات المالية والتجارية[٣]. وبنك الشرق ، حيث واجه منذ البداية أزمات مختلفة ففى عام ١٩٠٧ م واجه أزمة قيام الحرب العالمية الأولى والتطورات المختلفة التى جعلته فى عام ١٩٢٤، .يصفى أعماله وحل محله بنك يونانى آخر هو البنك الأهلى اليونانى [٤].

---

(١) الجمعية التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٢) Politis, op cit, v. 2. P. 283 .

(٣) Ibid. .

(٤) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب ، ص ٢٨٣

بالإضافه إلى ذلك عملوا صيارفه [1]وأسسوا عام ١٨٨٥ م شركة الإسكندرية المصرفية بالإسكندرية [2].

ودخلوا مجالات أخرى مثل القروض فى أشكالها المختلفه والرهانونات وقد سبق لنا الحديث عندما كانوا يقرضون الفلاحين مستغلين حاجتهم للمال ، ويحصلون فى نظير ذلك على أرباح طائلة نتيجة لذلك ولقيام الحرب الأهلية الأمريكية سنة ١٨٦٠، ووضح ذلك فى الاطلاع على سجلات المحاكم والأرشيف .

وعلى الرغم من الإزدهار الذى ظهر على الفلاحين ، الذين لم يتعودوا على الادخار ، ولم يعملوا حسابا لأية طوارىء مع أيام الازدهار ، فقد لجأوا للمرابين للتوسع فى زراعة القطن لمزيد من المكاسب ، ولبّى اليونانيون الطلبات وعرضوا البذور ، وكل الأموال المطلوبة فارتفعت أسعار الأراضى وارتفع إيجارها بالتالى نتيجة لهذه الظروف وكان ذلك على حساب الطبقات الأخرى [3]كما أدى الانخفاض المفاجىء فى أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية مع ارتفاع الضرائب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين ربما أدى إلى انتقال أراضيهم للدائنين والمرابيين [4].

وكانت مدن الأقاليم تمتلىء فى أيام الأسواق بالنسوة اللاتى يبعن إلى المرابين اليونانيين ملابسهن وحليهن المصنوعة من الفضة ، وسبب ذلك

---

(١) سجلات محكمة دمياط ، رقم ١٢٩ ، عين ١٧٧ ، مخزن ٤٦ ، ص ٥٤ ، مادة ١٣٨ ، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩ م .

(٢) Politis, op cit v.l. P. 291 .

(٣) لطيفة محمد سالم ، القوى الإجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٣٤ ، ٣٥

(٤) Gabrial Baer, Ahistory of land owner ship P 35

ضغط جباة الضرائب على القرية وكرابيجهم فى أيديهم [١] ووصل أحدهم بقوته وجبروته إلى أنه استطاع الاستيلاء على محصول القطن فى مركز السنطة بطنطا بالقوة الجبرية ، إذ أحضر ستة من الأشخاص المسلحين للاستيلاء على ما يجنى بالقوة الجبرية لوضعه فى محلاته ، وكان رد الفعل من جانب الفلاحين أن توقفوا عن الجنى بل وأعدموا المحصول ، فتقدم اليونانى المرابى إلى قنصله بطنطا شاكيا مشايخ البلد والفلاحين فى التعدى على حقله والهجوم عليه ، وإطلاق سراح الأهالى والمواشى وثبت من التحقيق تعدى الفلاحين وكسر الأشجار وسير المواشى على الأقطان [٢].

واستطاع أحد المرابيين امتلاك إحدى القرى بالمنصورة ٢٠٠ فدان ، نتيجة لانتزاعه الأراضى من الفلاحين ، وكان هذا المرابى لا يمتلك سوى عشرة خنازير وفدان من الأرض لكى ترعى فيها ، وصار يبيع من إنتاجها للفلاحين مع إقراضهم ثم وصل به الأمر إلى إقراض كبار ملاك الأراضى حتى أصبح يمتلك القرية بأكملها [٣]. كما استطاع المرابى اليونانى قسطندى قسطنديبيوس Constandy Costandinous انتزاع ٢٣٦ فدان من أراضى الفلاحين فى قرية برج نور الحمص بمركز منية سمنود دقلهية فى عام ١٨٩١ م ، فى وقت لم يكن أحد من سكانها يملك سوى بضعة أفدنه حتى شيخ القرية نفسه لم يكن يملك سوى ١٢ فدانا [٤].

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٤٣ .

(٢) ديوان الخديوى سيادية مجموعة محافظ للعرضحالات ، محافظ غير مرقمه فى الفترة من ١٨٩٣ ـ ١٩٤٤ ، لطيفة محمد سالم ، القوى الإجتماعية فى الثورة العرابيه ، ص ٣١٨ ،

(٣) Gabrial Baer, op cit, P. 36 ، لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ ١ ، ص ٩٠ .

(٤)على شلبى ، الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ص ٢٣٤

وكانوا دائما حريصين فى فرض الشروط القاسية عندما يقرضونهم ـ الفلاحين ـ فقد كتبوا عقوداً على الفلاحين تنص فى بعض بنودها على أنه فى حالة تأخر المدين عن السداد فى الموعد المحدد ولو ليوم واحد تصبح الأرض ملكا له دون منازع ، ويحصل فى نفس الوقت على توكيل من الفلاح بأنه ليس لديه مانع من تسجيل الأرض باسمة « المرابى » . كما حدث فى مركز طوخ عام ١٨٩٥ م [١].

ولم يقتصر نشاطهم على صغار ملاك الأراضى ، بل وصل إلى كبارهم ، وكانوا يقرضونهم بضمان أراضيهم ، فقد أقرض محلج اخوان سوارس فى مركز بنى مزار بالمنيا أحد كبار ملاك الأراضى مبلغ ٠٠٠ ر٨٥ ألف جنيه بضمان ٢٥٠ فدان ، وقد قام بدوره بإقراض صغار الملاك فى مركزه بضمان محصول القطن ، ووّقع الفلاحون على كمبيالات على بياض مع تحرير عقد بيع أو تعهد بالدفع . كما أقرض محلج إخوان فاسيلو بولو Vasibolo Brothers بنفس المركز ، أحد كبار الملاك بنفس المركز قرضا بمبلغ ٧٧ ألف جنيه بضمان أرضه ، والذى قام أيضا باقراض صغار الفلاحين بنفس الشروط السابقة . وكانت شركات الأقطان بالمنيا الخاصة باليونانيين تقوم بنفس الدور . وقد تضرر الفلاحون من ذلك ، حتى إنهم عندما يبيعون محصولاتهم لهذه الشركات تتلاعب فى الوزن والسعر [٢].

كما تمكن أحد المرابين اليونانيين من الاستيلاء على أطيان صغار الملاك فى المنوفية بالشروط القاسية السابقة . ،قد استطاع المرابى دوانير

---

(١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر من ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، ص ٣٢٠

(٢) مدحت محمد عبد النعيم ، صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنيا ، ص ١٢٨ .

زيمراتو Dawnis Semarto المقيم فى دكما مركز شبين الكوم سنة ١٩٠٨ من بيع أرض أحد صغار الملاك التى كانت مرهونة لديه نظير منحه قرضاً ، وهناك الأمثلة العديدة فى البتانون ودملج مركز منوف ... وغيرها[1] هذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر أحدهما فى الوجه القبلى والآخر فى الوجه البحرى .

كانت امتيازات أراضى « الأبعادية » شأنها فى ذلك شأن أراضى المعمورة تمنح للأجانب فى عهد محمد على وبخاصة لليونانيين الذين نزحوا إلى مصر واستقروا فى البلاد . وقد استطاع كثير من اليونانيين البارعين فى التجارة أن يكوّنوا رءوس أموال ضخمه استثمروها فى استصلاح الأراضى أما من لا رأسمال لهم من الزراع ذوى الخبرة ، فقد ساعدهم محمد على الذى قدّم لهم الأموال ليشتروا بها المواشى ومستلزمات الزراعة والبذور ، وقد كان لليونانيين دورهم فى الزراعة المصرية [2] . ولعلّ من أقدم المنح التى أعطيت لليونانيين خاصة المنحه لقنصل اليونان توسيجا Tozziga ١٢٥٤هـ/١٨٣٨ م الذى منحه محمد على ١٠٠٠ فدان من أبعادية ناحيتى محلة كيك والجروات بالبحيرة ، كما منح القنصل نفسه ، منزلين مساحتهما ٢٥٠٠ ذراع بقرية سبناوة بنفس المديرية لإقامة مخبز بها [3] كما حصل قسطنطين زوفوداكى Costantine Zed Fodaki على مساحة ٤٦٣٠ فدان فى منطقة برارى البوطة من أبعادية البحيرة عام

(١) حلمى أحمد شلبى ، صغار ملاك الأراضى الزاعية فى المنوفية ، ص ٩٠ .

(٢) هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص ٩٣ .

(٣) على بركات ، الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية ، ص ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

١٢٥٥هـ/١٨٣٩ م [١] كما منح زيزنيا ٣٠٠ فدان من أبعادية البحيرة فى نفس العام [٢] .

واستطاع القنصل اليونانى توسيجا Tossiga بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ/١٨٤٤م شراء ١٢٠٠ فدان من أطيان الأبعادية بزاوية نعيم بالبحيرة من أمير اللواء عثمان بك شريف وأخوته ، حيث دفع ثمنها ١٢ ألف قرش [٣] وفى عام ١٢٦٢ هـ/١٨٤٦م منح محمد على زيزينا ٣٣٧ فدان أخرى من أبعادية البحيرة وأيضا توسيجا Tosiga من أبعادية البحيرة من أطيان رزقة بلامال [٤] كما منح أيضاً ٢ قراط ٤٠١ فدان بناحية زرقون بمديرية البحيرة ، وأعطى له حق البيع والشراء والإيهاب [٤] ومع نهاية حكم محمد على بلغت كمية الأراضى التى يمتلكها المذكور فى هذه المنطقة ١٦٠١ فدان [٥] .

وفى عهد اسماعيل أعطيت منح جديدة للأجانب ، فقد حصل جورج اسبانيولى George Asbanouli على ٣٠٠ فدان من ناحية صفط تراب بالمنوفية عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م [٦] ولم يقتصر منحه على الأراضى

---

(١) نفسه ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، على شلبى ، الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ص ١٤٧ .

(٢) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ١٩٤

(٣) دفتر قيد تقاسيط رزقة بلامال رقم ١٢٣٥ ، جـ ١٢ ، ص ١٢٠ بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م .

(٤) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ١٩٦ .

(٥) نفسه ، ص ٢٨٢ بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٧ م .

(٦) نفسه

الزراعية فقط فقد منح أحد اليونانين مساحة من الأرض تقدر بـ ١١٫٠٠٠ متر مربع بميدان الاسماعيلية بالقاهرة ونظراً لإن هذه الأرض قد انتزعتها مصلحة الرصف بالقاهرة للمصلحة العامة ، فقد أقام هذا اليونانى قضية ضد نظارة الأشغال طالبا بتعويض مالى كبير (١).

وعندما ترك الفلاحون أراضيهم ، وعرفت بأرض أو بأطيان المتروك وهذا قد أعطى الفرصة لبعض اليونانيين للاستيلاء على هذه الأراضى ووضح ذلك فى عهد عباس حيث استولى نقولا وسيلى Nicolas Vasili على ٤٨ فدان ، من أطيان المتروك فى قرية ناى التابعة للقليوبية وزرعها ، وعند عودة الفلاحين أصحاب الأرض رفض المذكور إعادتها بدعوى أنه اشتراها وفى موضع آخر استولى نفس الشخص على خمسة أفدنة ونصف وساقية كانت لفلاح وأدعى أنه اشترى هذه المساحة ومنع الفلاحين من زراعتها ، وثبت من التحقيق فى هذين الموضوعين انه ليس له الحق فى امتلاك الأراضى (٢).

وبدأت الدولة فى عهد سعيد فى بيع أراضى المتروك للأهالى وصدر قراد بهذا الشأن فى ١٥ جمادى الأولى عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م (٣) ثم صدر قرار آخر فى نهاية حكم سعيد فى ١١ جمادى الأول سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٠م قضى ببيع الأطيان الخارجة عن الزمام لمن يرغب فى شرائها (٤)

(١) مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال رقم ٥/١ بتاريخ ١٨٨٤/٨/٧ م .

(٢) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٣١٨ .

(٣) نفسه ، الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، ص ٢٦ .

(٤) نفسه ، الموقف من الأجانب عن الثورة العرابية ، ص ٣٥٤ .

وكان الدافع الأساسى لبيع أراضى الدولة يرجع إلى مواجهة الأعباء المالية التى ترتبت على حفر قناة السويس (١). وإزاء ذلك قام اليونانيون بشراء الأراضى ، فاشترى سويتر انسطا سيارى Sotir Anasta Siyaari ٣٥٠ فدان من نواحى ابشاى وكفر الجرايده بتقسيط بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م ،. وامتلك زيرنيا Zezinia ٦٣٧ فدان من الأطيان العشورية بالبحيرة وتوسيجا ١٠٠٠ فدان بزاوية نعيم (٢). وامتلك كركو دمتيس Kirko Demetis فى ميت أغا التابعة لمديرية القليوبية ٣ أفدنه من الأراضى العشورية وهى خاصة بخليل بك وهبى ، ودفع ثمنها وأعطى له حجة تمليك واشترط عليه تأدية العشور السنوية عليها (٣)كما امتلك جوانى ليوبنتى Gowani Liobinty التاجر بالزقازيق ١٠٠ فدان بناحية الغزالى شرقية وهى خاصة بمحمد زكى باشا (٤) وقد قام مجموعة منهم بشراء مساحة من الأراضى المذكورة حيث امتلك كل من بورفيربوس Poor Firious رئيس دير طور سيناء ، أفجنيوس Afaginious وكيل الدير ونقولا زيروه Nicolas Zeero وميخائيل بشارة Michil Bishara الصراف وهم النظار والمتحدثون على وقفى رفله ، وعبيد ، أربعمائة فدان بحوض البحرى وحوض ساقيه موسى من أراضى ناحية نشيل التابعة لمركز محله منوف بمديرية الغربية ، وثلاثمائه وأربعين فدانا نواحى شقرف وشتا (٥).

(١) نفسه .

(٢) نفسه

(٣) دفتر الأباعد الثورية رقم ٣١٩ ، جـ ٩٥ ، ص ٧٧ ، مادة ١٠٦ بتاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٥ هـ/ ٢٥ مارس سنة ١٨٧٨ م .

(٤) نفسه ، رقم ١٣٣٤ ، جـ ١ ، ص ٦ بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٣٠٢ هـ/ ٦ يونيو سنة ١٨٨٥م.

(٥) محكمة مصر الشرعية رقم ١٩ ، ص ٢٣ ، مادة ٢١ ، بتاريخ ٧ شوال سنة ١٣٠٥ هـ / ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٨ م

وكانت تصفية أطيان الدائرة السنية فرصة أمامهم لتوسيع ملكياتهم ، حيث اشترى ميجريدس انترنيكيان Migaryds Enternikian ٦٤٢ فدانا من أطيان الدائرة بناحية قلمشاه بالفيوم ، وماركو ميخالى Marco Michali ، ٥٥٤ فدانا من أطيان الفشن بالمنيا [١] وامتلك تومابدس Tomadyis حوالى ١٤٣٥ فدانا بالشرقية [٢] كما امتلك برانيد فيلا Branid Villa التاجر بالزقازيق ١٢٠٠ فدان من أطيان مركز [٣] .

كما أن أراضى العزب الواسعة التى تزيد على ٢٠٠ فدان آلت إلى بعض اليونانيين فى المنوفية ، حيث امتلك نقولا كازولى Nicolas Ca-zooly مدير أقطان كفر الزيات ٨١٩ فدانا فى مركز أشمون فى عزبتين منسوبتين إليه الأولى فى ناحية أبورقية ، ولم يكن زمام هذه الناحية جميعه يزيد على ٨٣٩ فدان ، وعدد سكانها ١١٣٧ نسمة ، ولم يكن سوى نتيجة واحده لهذه الحاله هى أن تتحول ملكيات هؤلاء إلى ملكيات قزمية [أقل من فدان] تتنافس على إيجاد فرصة عمل فى عزبة نقولا أو تطميع فى أحسن الأحوال فى استئجار بضعة قراريط ، والثانية فى ناحية [النعناعية] وكانت مساحتها ٤٠٠ فدان . أما جورجى Goegrgy قد تملك فى أشمون أيضا عزبتين تزيد مساحتها على ١١٨٠ فدان إحداهما فى ناحية دروة زمامها ٤٠٠ فدان والثانية فى ناحية طهواى زمامها ٧٨٠ فدان ، والأخيرة كانت تتميز بكثافة سكانها ونسبة من الأفدنة لا تتعادل مع هذه الكثافة ٤٨٨٨ نسمة ولا يزيد الزمام عن ٢١٩٨ فدانا [٤] .

(١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، ص ١٩٤ .

(٢) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، ص .

(٣) على بركات ، الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، ص ٢٣ .

(٤) حلمى أحمد شلبى ، صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ، ص ٤٥ ـ ٤٦

وفى ناحية الأنجب التابعة لأشمون أيضاً تملك غليون Gillion وحده من الزمام ٤٨٥ فدان [عزبة غليون] التى لم يزيد عدد سكانها ٦٠ فرداً ، على حين بلغ زمام هذه الناحية ١١٧١ فدان ، وبجوار كفر الحما تملك يوسف بنرس Gosef Bennis عزبة مساحتها ٣٥٠ فدان [١].

أما فى مركز منوف فقد تملك مانولى Manoly عزبة مساحتها ٢٧٥ فدان . وهى تابعة ناحية سروهيت التى بلغ عدد سكانها ٢٤٧٥ نسمه لا يملكون أكثر من ١١٩٠ فدانا . وفى ناحية فيشا الكبرى تملك ديمترى Dimetri عزبة مساحتها ٣٥٠ فدان ، وفى كمشوس تملك كرنجر Kirnger ٢٩٠ فدان أما فى منوف العلا نفسها التى يبلغ عدد سكانها ٢٠٨١٣ نسمة ومساحة الأطيان الزراعية بها أى زمامها ٣١٩٨ فدان ، فقد تملك اخوان سرسق عزبة من الزمام ٥٨٠ فدان وفى ناحية هيت تملك اخوان مزنكى Mizinki ٣٠٧ فدان [٢].

وفى زمام شبين الكوم أقل مراكز مديرية المنوفية مساحة ، تملك انجال سرسق Sarusuck عزبة على مقربه من جزيرة الحجر زمامها ٢٥٠ فدان ، وفى ناحية اصطبارى تملك فرقس Farksh ٢٧٥فدان وفى ناحية العسالقة تملك كل من ديمترى Dimteri ٢٠١ فدان واسبروا Asbero ٢١٥ فدان أى أن مجموع ملكيتها فى العزبتين ٤١٥ فدان أو نحو ٥٦ ٪ من جملة الزمام فى هذه الناحية ٢٨٤ فدان وعدد السكان فيها ألف نسمه

---

(١) نفسه ، ص ٤٧ .

(٢) حلمى أحمد شلبى ، صغار ملاك الأراضى الزراعية فى المنوفية ، ص ٤٨ .

٩٠٩ وواضح من هذه المقارنه التفاوت الحاد فى الملكية لصالح الأجانب وتوفر الظروف لظهور شريعة صغار الملاك بل والمعدمين أساسا (١) .

أما فى ناحية شتوان فكان ديمترى Dimetri يمتلك أيضا عزبة زمامها ٢٣٠ فدان . وكانت هذه الناحية من أكثر النواحى اكتظاظا بالسكان حيث يوجد بها نحو ٨٣٧٥ نسمة ولم يكن زمامها يربو على ٢٧٧ فدان . وفى مركز البسطا التابعة لمركز قويسنا امتلك لكح Lakah نحو ٧٨٠ فدان، ولم تكن مساحة الزمام كله تزيد على ٥٥٨ فدان وعدد سكان هذه الناحية ١٤٥ نسمة . وتملك الأخوان سرسق Sarsuck عزبة تابعة لقرية وراجيل زمامها ٤٢٣ فدان وفى كفر الصناديق ٤٧٢ فدان (٢) .

واشترى أحدهم قطعتى من أرض الميرى بسوهاج وهى أراض غير مرهونه فى عام ١٨٨٠ م ، وقد لوحظ أن على باشا مدير مديرية جرجا هو الذى وقع على العقد نيابة من الحكومة (٣) وأيضا أحد المقيمين فى الإسكندرية اشترى أرضا بالمنصورة (٤) .

وعندما أعلنت الحكومة سنة ١٨٨٢ اشتداد الأزمة المالية ، واضطرت الى بيع الأراضى الميرية تقدمت شركة سوارس اخوان لشراء هذه الأراضى ، حتى تستطيع الحكومة مواجهة نفقاتها المالية ، من مصلحة الأملاك الأميرية التى تقدمت بمذكرة إلى مجلس النظار للموافقة على اسناد عملية البيع إلى

(١) نفسه .

(٢) حلمى أحمد شلبى ، صغار ملاك الأراضى الزراعية فى المنوفية ، ص ٤٨ .

(٣) محكمة مديرية جرجا الشرعية رقم ١ ، عين ١٧١ ، مخزن ٤٦ ، ص ٢٢ بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ م

(٤) محكمةاسكندرية رقم ٢٤٤ ، مادة ٣٤٤ ، ص ١١٣ ، بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م .

هذه الشركة لما لها من خبرة فى هذا المجال مع تقسيم هذه الأراضى إلى قطع معينة من الأرض وتحديد ثمنها [1] وبناء عليه فقد بيعت بعض أراضى الأملاك الأميرية إلى بطرخانة الروم الكاثوليك بالقاهرة وحضر البطريك غريغورس يوسف Girigos Yossef هذا البيع وحددت مساحتها وثمنها [2].

وفى عام ١٨٨٣م أعلنت الحكومة تنازلها عن رسوم نقل ملكية الأراضى الأميرية وقدره ٥٪ ، وعندئذ تقدمت شركة أخوان سوارس بطلب لرد المبلغ الذى دفعته سابقا رسما على نقل الأملاك الأميرية [3].

يأتى بعد ذلك دورهم فى مجال بيع الأراضى والعقارات وشرائها فقد كان لهم دورهم الواضح فى هذا المجال ، ولم يتركوا أى مجال إلا وعملوا فيه ، ووصلت عملياتهم هذه أيضا ممتلكات الأوقاف الخاصة بهم أو لغيرهم ، فكانوا يشترون أو يبيعون لحساب الوقف مثل وقف فقراء النصارى الأروام بدمياط [4] ووقف دير مارى جرجس ، المعروف بدير الأروام بمصر القديمة ، وكنيسة البندقايين ، وكنيسة الأروام بدمياط [5] وكان يوكل أحيانا ناظر

---

(١) مجلس النظارة مصلحة الأملاك الأميرية رقم ٢/٤ بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٢) محكمة مصر الشرعية رقم ١٧ ، مادة ٩٠ ، ص ٥٥ بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ هـ / ٧ يناير سنة ١٨٨٣ م .

(٣) مجلس النظارة ، مصلحة الأملاك الأميرية رقم ٢/٤ بتاريخ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٣ م .

(٤) محكمة الزاهد ، سجل رقم ٧٠١ ، مادة ١٠٩ ، ص ٣٨ بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٠٦هـ/ .

(٥) نفسه .

الوقف بعملية الشراء من الأهالى [١] أو بيع أراضى الوقف الخاصة بوقف الروم الكاثوليك بالقاهرة [٢] أو بالإسكندرية [٣] أو فى أماكن أخرى .

وقد كان تركيز أغلبية اليونانيين بالإسكندرية ، ولذلك فقد وضح ازدياد عددهم فيها بتركزهم فى بعض أحيائها مثل حى العطارين ومحرم بك والإبراهيمية وغيرها من أحياء الإسكندرية ، واستطاع أحدهم شراء نسف دائرة فى محرم بك [٤] أو فى كرموز [٥] وأيضا العطارين [٦] وفى دمياط كانت عمليتا شراء الأراضى والعقارات وبيعها واضحة سواء أكان بين بعضهم بعضا أم بينهم وبين الأهالى أم بينهم وبين رعايا الدول الأخرى ، حتى نسائهم دخلّن هذا المجال [٧] وفى البحيرة أيضا [٨] وفى الإسكندرية

---

(١) نفسه ٧٠٢ ، مادة ٢٩٦ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٢٢١ هـ / .

(٢) نفسه ، سجل القسمة العربية ، رقم ١٤٨ ، ص ٤٣ ، مادة ٨١ ، بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٦١هـ .

(٣) محكمة اسكندرية رقم ٤٠١ ، عين ٧٥ ، مخزن ٤٦ ، تركى بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٩٩ / ١٨٨٢ م .

(٤) نفسه رقم ٤٠٣ ، ص ١ مادة ، بتاريخ ١١ صفر سنة ١٢٩٩ هـ / يناير سنة ١٨٨٢ م .

(٥) نفسه رقم ٤٠٨ ، ص ٢ ، مادة ٢٣ بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٢٩٩ ، يناير سنة ١٨٨٢

(٦) نفسه ، ٤٠٩ ، ص ٤٨ ، بتاريخ ١١ ربيع الأخر ١٢٩٩ هـ / فبراير ١٨٨٢ م .

(٧) محكمة دمياط رقم ١٠٨ ، مادة ٣٤٩ ، ص ٧٠ ، بتاريخ شهر رجب سنة ١٢٨٨ ، ذى الحجة الحرام سنة ١٢٨٨ ، سجلات أرقام ١١٠ ، ص ٧١١ ، مادة ٢٦ بتاريخ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ هـ ، ص ١٥٩ ، ص ٤٧ بتاريخ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ / ، مادة ٣٤٠ ، ص ١٠٠ ، ١١٢ ، ص ٨٥ ، مادة ٢٣١ ، بتاريخ ربيع الآخر سنة ١٢٩١ هـ/ ، سجل ابعاد العالى رقم ٥٥٤ ، ص ٥٣ ، مادة ٥٣ ، بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٩٢ هـ/ ١٨٧٦ م . ، لقسه بتاريخ ١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٦ م .

(٨) سجل محكمة الأسكندرية رقم ٤٠٦ ، عين ٧٥ ، مخزن ٤٦ بتاريخ ٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢ م .

خصوصا ظهر أثرهم واضحا فى هذا المجال فى أحيائها المختلفة مثل شدس[1] وعامود السوارى [2] والقاهرة بأحيائها المختلفة [3] والجيزة [4] وميت غمر مركز حصفا بالدقهلية بحوض البحيرة [5].

---

(١) الباب العالى رقم ٥٠٥ ، مادة ١١٦ ، ص ١١١ ، بتاريخ ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٦ م ، القسمة العربية رقم ١٥٦ ، ص ٥٧ ، مادة بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٦ م .

، محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ١٢/ب ، مجموعة ٨٦ داخلية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٦ م .

(٢) محكمة اسكندرية رقم ٤٠٦ ، عين ٧٥ ، مخزن ٤٦ ، بتاريخ ٧ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ / سنة ١٨٨٢ م .

، نفسه رقم ٤٠٧ ، ص ٤٦ ، مادة ٧٤ ، بتاريخ ٦ رجب سنة ١٢٩٩ هـ / سنة ١٩٩٢ م .
والسجلات أرقام ٤١٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، سنوات ١٣٠١ هـ / ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، .. ألخ .

(٣) سجل محكمة الاسكندرية ، رقم ٤٠٦ ، عين ٧٥ ، مخزن ٤٦ ، بتاريخ ٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه .

الفصل الثالث

النشاط الاجتماعي لليونايين

لقد تنوع النشاط اليونانى الاجتماعى فى مصر خلال تلك الفترة ، وشمل نشاطهم جميع المجالات مثل إنشائهم العديد من المدارس لخدمة أبنائهم أو خدمة أبناء المنطقة التى يعيشون فيها ووضح ذلك فى مناهجهم ، وأيضاً المستشفيات والجمعيات الخيرية ، وقد برز دورهم الواضح خاصة فى مدينة الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد وقليل من المدن المصرية . وأيضاً فى مجال الخدمات الأخرى مثل مجلس البلدية ، كما ساهموا فى النشاط الإعلامى بإنشائهم صحفهم الخاصة والمجال الرياضى وإنشائهم المعارض .

وبالنسبة لإدارة شئونهم الخاصة بالناحية الدينية فقد تركت لهم الحكومة المصرية حرية اختيار بطريركهم وإدارة كنائسهم وأوقافهم وميراثهم ومدافنهم لدفن موتاهم .

وفى الجانب الآخر فقد كان لهم دورهم فى المشاغبات التى تحدث من بعضهم ولعبهم القمار وتجارة المخدرات وهذا سنتعرض له ، خلال هذا البحث.

١ – المدارس اليونانية :

وقبل الحديث عن المدارس اليونانية فى مصر لابد من الحديث عن التعليم اليونانى ، لأنه من المعروف أن كل قوم يهاجرون من أوطانهم ينقلون معهم عاداتهم وتقاليدهم التى اعتادوها فى وطنهم ، وهذا ينطبق على اليونانيين فى مصر ، عندما حضروا إليها منذ أجيال مضت ، كان عليهم أن يتأقلموا فى البيئة المصرية ويتعودوا عليها ، وينهلوا منها لكى يستطيعوا العيش فيها[١] .

---

(١) جرجس سلامة ، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ص ٧٢.

وقد تعلم اليونانيون اللغة العربية ،وبدءوا يتجرون بأنواع معينة من التجارة في مصر ، وأخذوا يستقرون فيها ، غير أنهم شعروا أنهم لو تركوا أنفسهم فإنهم سيذوبون فى بحر الثقافة والعادات المصرية ، فكان لابد لهم من أن يرسموا لأنفسهم خطة للمحافظة على عاداتهم وثقافتهم ولغتهم ، وكانت وسيلتهم لذلك هى المدارس اليونانية ، ولما كانت بلاد اليونان ليست من الغنى بحيث تساعد الجاليات اليونانية فى الخارج ، فقد اعتمدت الجاليات اليونانية فى مصر على الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وعلى المنح الخاصة لذوى اليسار من أعضاء الجالية [1] .

وبدأت مجهودات اليونانيين فى مجال التعليم فى القرن السابع عشر الميلادى ، واختلفوا مع الكنيسة الكاثوليكية لاعتناقهم المذهب الأرثوذكسى ، وازدهر التعليم اليونانى منذ عام ١٦٤٥ م حينما افتتحت الجالية اليونانية أول مدرسة خاصة بها فى مصر القديمة فى دير سان جورج Sant Gorege وأنشأها البطريرك أيونيكيو Inoanikio [2] . واستمرت هذه المدرسة إلى أوائل القرن التاسع عشر [3] وتوسعوا بعد ذلك وأنشأوا مدرستين أخريين إحداهما فى حارة الروم ، والأخرى فى حى الجوانية بالقاهرة ، ثم أنشأوا مدرسة أخرى

---

(١) Papastefanou " Greek Education in Egypt, P. 34;
• جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق، جـ ٢ ، ص ٨٥٣ ؛ D. Kallimahos, Patrianch's of Alexandria
Greek Schools at Cairo, P. 4.

(٣) Politis, op. cit., V. 2, P. 398.

بالإسكندرية فى دير سان ساباس St. Sabbas ، وكانت الدراسة بهذه المدارس باللغة اليونانية وقاصرة على اليونانيين [1] وفى عهد محمد على أنشئت مدرسة Hyppapati Greek Orthodox School فى حى الحمزاوى [2] .

ويبدو أن الجالية اليونانية بالقاهرة واجهت أزمة مالية ولم تستطع الإنفاق على هذه المدرسة عام ١٨٥٦م ، فطلبت المساعدة المالية وإمدادها بالكتب من ذوى اليسار والحكومة المصرية وأجيب الطلب واستمرت فى الدراسة [3] .

وعلى الرغم من ذلك ، فلم يقتصر نشاط الجالية اليونانية بالقاهرة على إنشاء مدارس البنين ، بل ساهمت فى إنشاء مدارس لتعليم البنات وأوكلت إدارتها للسيدة هيلين فاسيليدس Héléen Vassiliadis سنة ١٨٦٠م . وكانت تلميذاتها بعد إتمام دراستهن يلتحقن بالمدارس الابتدائية اليونانية القريبة من دار البطريركية بحى الحمزاوى [4] وأغلقت بعد ذلك بسبب الاقتصاد فى النفقات المالية [5] .

---

(١) H. Dunne, An introduction to the History of Education in Modern Egypt. London, 1938, P. 91.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ، جـ ٢ ، ص ٨٥٣ .

(٣) نفسه ، جـ ٢ ، ص ٨٥٤ ، جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٤) أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٥٤،
Politis, op. cit., V. 2 , P. 413.

(٥) أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٥٦ .

وبالنسبة لمدرسة أبت بالقاهرة فإنها قد أنشئت عام ١٨٦٠م [١] ، وقد اشتملت على قسمين أحدهما يونانى والآخر مصرى ، وكان التعليم لجميع التلاميذ ، ومازالت موجودة حتى وقتنا الحاضر وهى معانة من وزارة التربية والتعليم وأصبح اسمها المدرسة العبيدية [٢] .

وأكثر تلاميذ هذه المدرسة من اليونان والقبط والأرمن ، وفى الوقت الذى ضعفت فيه مدارس الجالية بالقاهرة ، نهضت هذه المدرسة لتسد حاجة أبناء الجالية ، وغيرها من أبناء الجاليات الأخرى للتعليم ، ويرجع ذلك إلى الأوقاف الموقوفة عليها ، وإعانة الحكومة المصرية لها . وأنشئ القسم العربى وهو خاص بالطلبة الذين لايعرفون اللغة اليونانية ،وأكثر تلاميذ هذا القسم من المسلمين وكان ذلك فى عام ١٨٧٦م [٣] .

هذا بالنسبة لنشاط اليونانيين فى القاهرة أما فى الإسكندرية فإنهم كانوا يشكلون الغالبية العظمى من الجاليات الأوروبية فى المدينة ولذلك فقد كثرت مدارسهم فيها ، فأنشأت الجالية اليونانية سنة ١٨٤٣م مدرسة توسستا Tossiza ، فى نفس العام الذى أنشأت الجالية اليونانية جاليتها وسميت هذه المدرسة باسم مؤسسها Michel Tossiza [٤] ، وتبرع اليونانى نفسه بأرض

---

(١) Politis, op. cit., V. 1. PP. 442 , 481.

(٢) M. Papastefanou, op. cit., P. 412.

جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) H. Dunne, op. cit., P. 412.

(٤) أمين سامى باشا ، تاريخ التعليم فى مصر ، ص ١٤ ، أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق، جـ ٢ ، ص ٨٥٤ ، جرجس سلامة ، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر ، ص ٧٤ .

أخرى سنة ١٨٥٤م أقام عليها مستشفى ومدرسة جديدة للبنين وأخرى للبنات وأنشئت بها مكتبة [١] كما أنشأوا مدرسة للبنات عام ١٨٥٥م . وعند افتتاح هذه المدرسة لم يكن بها من الإدارة وأعضاء هيئة التدريس إلا الناظرة ومُدّرسة واحدة [٢] .

وتمثل نشاط الجالية اليونانية بالإسكندرية فى المجال التعليمى فى إنشاء العديد من المدارس الابتدائية والثانوية منها العامة والخاصة بالإضافة إلى إنشائها المدارس الليلية والفنية لكى تتيح فرصة التعليم أمام الجميع حتى الذين لم يتيسر لهم الحصول على التعليم سابقاً . فمن المدارس العامة [٣] :

مدرسة توسستا وكان عدد فصولها	٦ فصول
مدرسة زر فوداكى وكان عدد فصولها	٤ فصول
مدرسة فاميليا ويس	٦ فصول
المدرسة المختلطة بالرمل	٤ فصول
	١٦ فصل خاص بالذكور
	و٤ فصول خاص بالمختلط

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٢ ، ص ٨٥٤ ،
Politis, op. cit., V. 1 , P. 283.

(٢) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٣) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٤.

أما المدارس الخاصة بالبنات فهى على النحو التالى [1] :

مدرسة أفيروف	٦ فصول
مدرسة زر فوداكى	٦ فصول
مدرسة فاميليا ويس	٦ فصول
	١٨ فصل

وكانت المدارس الثانوية التجارية الخاصة بالإسكندرية هى مدرسة جيمتاز أفيروف Le Gymnas Averof وعدد فصولها خمسة ، والمدرسة التجارية سلفاجو Silvago أربعة فصول والمدرسة الثانوية الخاصة للبنات أفيروف Averof والمدرسة التجارية أفيروف Averof فصلان [2] .

هذا بالنسبة للمدارس العامة والخاصة للبنين والبنات ، أما المدارس الليلية بالإسكندرية فقد أسست الجالية سنة ١٩٠٥م مدرسة Dr. Sorate Lagoudakis ، وتعمل من الساعة السابعة إلى الساعة التاسعة مساء ، ومناهجها تدريس اللغات اليونانية والفرنسية والإنجليزية والعربية ، وعدد أعضاء هيئة تدريسها ١٨ عضواً ، أما عدد تلاميذها فكان فى بداية الأمر ٥٣ تلميذاً ثم أصبحوا ٣٠٠ تلميذ ، وكان يشرف على المدرسة الاتحاد اليونانى بمصر، وقد تأسس لنفس الغرض [3] .

(١) Politis, op. cit., T. 1, P. 402 .

(٢) Ibid, P. 407.

(٣) Ibid, P. 437.

ووجدت المدارس الليلية الفنية وقصد بها تزويد الميكانيكيين اللذين تركوا الدراسة ، واشتغلوا بهذه الأعمال فى الصباح ، بما يجعلهم ميكانيكيين مؤهلين ، ومدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات يصبحون بعدها مؤهلين فنياً إلى جانب تزويدهم بالثقافة اليونانية [١] فأنشئت المدرسة الفنية بالإسكندرية عام ١٩٠٦م . وقد حوّلت الجالية هذه المدرسة فيما بعد إلى مدرسة تجارية ، باعتبارها أكثر فائدة للجالية [٢] كما أنشئت فى نفس العام مدرسة اليتامى للبنات [٣] . كما أعدت لهن الجالية اليونانية مدارس للتدبير المنزلى ومدارس فنية لتعليم الحياكة ، والآلة الكاتبة والأعمال الكتابية إلى جانب الثقافة اليونانية [٤] .

وبالنسبة لنشاط الجالية اليونانية ببورسعيد فقد جاء نتيجة لتدفق اليونانيين على منطقة قناة السويس ومعهم أسرهم وبخاصة فى بورسعيد ، فأقام لهم ديلسبس كنيسة لهم فى بورسعيد ، وأنشأ لهم مدرسة لتعليم أبنائهم بها، بل وقام بتعيين مدرس يونانى لتعليم صغارهم ، وتم ذلك كله على نفقة شركة قناة السويس ، ونتيجة لتضامن أعضاء الجالية ، وبفضل الإيرادات التى حصلوا عليها من بيع الشموع فى الكنيسة ، ومن الرسوم القليلة التى دفعها التلاميذ، حتى إنهم كوّنوا صندوقاً خاصً لتمويل كنيسة ومدرسة ، وتنازل ديلسبس

---

(١) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢) نفسه ، ص ٧٧ .

(٣) M. Papastefanou, op. cit .. , P. 3.

(٤) Ibid, P. 4.

لهم عن قطعة الأرض التى أقاموا عليها مدرسة للبنين والبنات عام ١٨٦٦م[١] . وطلبت حكومة اليونان من الحكومة المصرية إعطائها حق ملكية الأرض التى نازلت عنها شركة قناة السويس لهم فى عام ١٨٨٦م فوافقت على طلبها[٢] .

وقد حظيت هذه المدارس بمساعدة الحكومة المصرية وتشجيعها لها ، وأمدتها جمعية المعارف اليونانية فى بورسعيد بالكتب اللازمة لتدريس اللغة العربية لأبناء الجالية ، فأرسلت إليها بناء على طلبها عشر نسخ من كتاب الهباء باللغة العربية ، واشتملت كل نسخة على جزئين بالإضافة إلى عشر نسخ أخرى من أجرومية قدرى بك باللغتين الفرنسية والعربية ، وقد طالبت الحكومة محافظة بورسعيد بتحصيل مبلغ مائة وثمانين قرشاً ثمناً لهذه النسخ[٣] وفى السويس طلبت الجالية اليونانية من الحكومة المصرية إعفاءها من دفع رسوم تسجيل أرض لتقيم عليها مدرسة ووافقت الحكومة على ذلك[٤] وفى عام ١٩١٤ اشترت الجمعية اليونانية الخيرية قطعة أرض من

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٥٥ ، زين الدين شمس الدين ، بورسعيد ، ص ٣٥٠ .

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية محفظة رقم ١٢ أ مجموعة ٢١ الخارجية عام ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٦م .

(٣) ديوان المدارس ، دفتر ٤٨ .

(٤) محفظة مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١/ب ، طوائف قبطية ٣ المجموعة ١٤٣ بتاريخ ١ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ هـ / ٤ يونيو ١٩٠٥ م .

M. Papastefanou , op. cit., P. 16.

البنك العقارى المصرى لتقيم عليها مدرسة ومشغل وأعفتهم الحكومة من دفع رسوم التسجيل [١] .

المناهج فى المدارس اليونانية :

وتتبع المدارس اليونانية فى مصر نفس المناهج الموجودة أو المقررة على المدارس فى اليونان ، ويزود الفرد اليونانى الذى يعيش فى مصر بما يلائم معيشته فيها ، ومن أجل ذلك تدرس المدارس اليونانية اللغتين العربية والفرنسية منذ السنة الثالثة الابتدائية وتضاف اللغة الإنجليزية فى التعليم الثانوى .

وتقوم الجالية اليونانية فى مصر ، بتزويد أفراد الجالية بما يؤهلهم للحياة فى البيئة المصرية ، بإنشاء مدارس للتجارة ، مهمتها إعداد اليونانيين الملحقين بها للعمل التجارى الخارجى الحر ومدة الدراسة بها ست سنوات ، يدرس فيها منهج الغرض منه الإعداد للحياة وهذه المدارس موجودة بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة [٢] .

وقبل التعرض لمناهج التعليم فى جميع مراحله ، لابد أن نتناول مراحل التعليم أولاً ثم بعد ذلك نتعرض إلى المناهج فى كل مرحلة . فكان على التلميذ أن يبدأ بالالتحاق سنة بالحضانة ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية حيث يمكث بها ست سنوات . ويستطيع التلميذ أو التلميذة الاتجاه بعد ذلك إلى مدارس مختلفة . فبالنسبة للتلميذة يمكن أن تلتحق بالمدرسة

---

(١) محفظة ، نظارة الحقانية ، موضوعات ١/٤/هـ مجموعة ٦٠ حقانية ١٦ أبريل ١٩١٤ .

(٢) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

الصناعية للبنات وتمكث فيها ٤ سنوات وتدرس بها التدبير المنزلى أيضاً ، أما التلميذ فإنه يستطيع الالتحاق بالمدرسة الصناعية ويمكث بها خمس سنوات أو الالتحاق بمدرسة ليلية ثلاث سنوات . أما من يرغب الالتحاق بالتعليم الثانوى فإنه إما أن يلتحق بمدرسة العلوم ومدة الدراسة بها ست سنوات أو التعليم التجارى ومدة الدراسة بها ٦ سنوات أيضاً .

وبالنسبة لمنهج التعليم بالمرحلة الابتدائية ، فإنه يشتمل على تدريس اللغة اليونانية حتى إذا ترك التلميذ المدرسة بعد ذلك ، ولم يكمل تعليمه يكون قد ألمّ بهذه اللغة ، ويدخل التلميذ هذه المرحلة فى سن السادسة ، ويستمر بها ست سنوات كما سبق القول ، ويدرّس له القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب وتاريخ مصر ، ويتعلم فى السنوات الأربع الأولى اللغة اليونانية الدارجة ، وعند وصوله للخامسة الابتدائية يبدأ فى دراسة اللغة اليونانية الحديثة الأصلية . وعند انتقاله إلى الثانوية يتعلم اللغة اليونانية القديمة واللغة العربية والفرنسية [١] . ويدرس التلميذ بالسنة الخامسة الابتدائية الدين واللغة اليونانية، والتاريخ وعلم الأحياء والطبيعة والكيمياء والجغرافيا والرسم والأشغال اليدوية والحساب والجبر والموسيقى والتربية البدنية [٢] .

ويشمل منهج الثانوى الدين ، تاريخ اليونان القديم ، وتاريخ اليونان الحديث ، والحساب والفلك والفلسفة وعلم الأحياء والجبر والطبيعة والكيمياء والصحة واللغة العربية والفرنسية والإنجليزية والتربية البدنية [٣] .

---

(١) Papasetefanou, op. cit, P. 17.

(٢) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ؛
Papasetefanou, op. cit., P. 19

(٣) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨

الامتحانات :

كانت الامتحانات فى هذه المدارس محليّة صرفة ، وبعضها كان يتبع امتحانات وزارة المعارف المصرية ، وبعضها كان يعد لامتحانات خاصة ترسلها الحكومة التابعة لها هذه المدارس ومعتمدة من جامعاتها وحكوماتها [١] .

ويتضح لنا من كل هذا أن المدارس اليونانية فى مصر قد وجدت من أجل المحافظة على عادات اليونانيين وثقافتهم ولغتهم مع التعديلات التى تناسب البيئة ، ولذلك فإن الحكومة اليونانية قد أعدت مناهجاً لمدارسها فى بداية القرن العشرين (١٩١٢م) بحيث تطبق نفس المناهج فى جميع المدارس اليونانية الموجودة خارج اليونان والتى يتكلم أبناؤها اللغة اليونانية طوال اليوم ، أى أنها تطبق فى المدارس اليونانية فى مصر ، وتقوم الحكومة اليونانية بالرقابة على مدارسها فى مصر ، عن طريق التفتيش المنظم عليها ، فإن المفتش العام للمدارس اليونانية يحضر إلى مصر ويفتش على هذه المدارس فى أى وقت، ويرسل بذلك تقريراً إلى وزارة المعارف اليونانية ، وذلك لضمان تحقيق الأغراض التى من أجلها أنشئت هذه المدارس ، واحتفاظها بالمستوى الثقافى اليونانى المطلوب [٢] .

وقد لوحظ أن جميع تلاميذ المدارس اليونانية هم من اليونانيين وهذا يدل على أن هذه المدارس لم يقصد بها نشر مذهب معين أو ثقافة معينة ، وإنما قصد بها المحافظة على الثقافة واللغة اليونانية بين اليونانيين المهاجرين إلى مصر [٣] .

---

(١) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٢) نفسه ، ص ٧٨ .

(٣) نفسه .

وقد قام رئيس الجالية اليونانية بالإسكندرية ، بمحاولات عدة لرفع مستوى التعليم اليونانى بالإسكندرية ، وكان له رأى واضح هو أن أحسن وسيلة لتقوية شعور الفرد نحو البلد الذى يعيش فيه ، أن يعطيه نوعاً من التعليم يتمشى مع حاجات البيئة التى يعيش فيها . وفيما بين عامى ١٨٨٥ - ١٨٩٤م . زادت سنوات الدراسة فى الجمينزيوم من سنتين إلى أربع سنوات، واعترفت الحكومة اليونانية بأن مستوى التعليم فى هذه المدارس مساو تماماً لمستواها ببلاد اليونان [١] .

واستمروا فى إنشاء المدارس ، فأسسوا بالإسكندرية مدرسة أريون L'Arion التى استمرت حتى عام ١٩١٥م ، وكان بها مائتا تلميذ بأقسامها اليونانية والفرنسية والإنجليزية والعربية [٢] ، وأنشأوا مدرسة الأحد L'Ecole du Dimanch فى سنة ١٩١٨م وساهم فى إنشائها Ligue de Femmes Héllenes والهدف من إنشائها تطوير التعليم وتسهيله بالنسبة للعمال اليونانيين [٣] . وفى سنة ١٩١٨م أنشئت المدرسة الليلية التابعة لجمعية السيدات اليونانيات بالإسكندرية L'union de Femmes Grccque وكانت مدرسة ليلية تدرس فيها اللغة اليونانية والرياضيات والعلوم والصحة والتاريخ والدين المسيحى واللغة الفرنسية بجانب تعليم الآلة الكاتبة [٤] .

---

(١) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢) Politis, op. cit., T. 1, P. 434 .

(٣) Ibid, T. 1, P. 441 .

(٤) Ibid, T. 1, P. 440.

وفى عام ١٩٢٣م أنشأوا مدرسة ليلية L'union بالإسكندرية ، وكان أعضاء هيئة التدريس بها فى أول الأمر ١٣ مدرساً ، وبدأت الدراسة بها فى أكتوبر عام ١٩٢٥م ، فى الصالات الرئيسية لمدرسة توسستا Tossista التى تخلت عنها لجنة من الجمعية اليونانية لجمعية آشيل أريون L'union . Eshyle Arion

وفى المنصورة أنشأت الجالية اليونانية مدرسة بأقسام الحضانة والابتدائى والثانوى والتجارى والداخلى [1] .

وفى ٨ مايو عام ١٩٣٧ م اعترفت الحكومة المصرية بالمدارس اليونانية طبقاً لمعاهدة مونترو ، حيث إنه كان الهدف من إنشائها التعليم وليس الرعاية. وفى عام ١٩٤٣ م ، اتفقت الحكومتان المصرية واليونانية على التحاق خريجى المدارس اليونانية بجامعة الإسكندرية ، وقد تعثروا فى المواد العلمية ، مما أدى لإنشاء مدرسة العلوم اليونانية عام ١٩٤٦م [2] .

واضطرت الجالية اليونانية بالإسكندرية للموافقة على طلب مدير جامعة الإسكندرية سنة ١٩٤٨ م على جعل الامتحان النهائى مماثلاً للمتركيوليشن الإنجليزى والبكالوريا الفرنسية ، بحيث يعقد امتحان للمدارس اليونانية تحت إشراف وزارة المعارف اليونانية وتم ذلك فى عام ١٩٤٩م [3] .

---

(١) Politis, op. cit., T. 1 , P. 438 .

(٢) M. Papastefanou, Greek Education in Egypt, P. 10 - 12.

(٣) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

وفيما يلى إحصائية بمدارس الجاليات اليونانية عام ١٩٥٠م [١] .

جدول إجمالى للمدارس اليونانية

عدد الجاليات	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلميذات	عدد التلاميذ	عدد تلاميذ المدارس المشتركة	عدد الأجانب فى هذه المدارس	مجموع التلاميذ
٣٢	٨٢	٦٥٤	٢٨٩٥	٤٥٨١	٣٩١١	٢٦٦	١١٦٥٣

يتضح من الإحصائية السابقة أن عدد التلاميذ الأجانب فى المدارس اليونانية البالغ عددها ٨٢ مدرسة هو ٢٦٦ تلميذ من مجموع التلاميذ بالمدارس اليونانية البالغ عددهم ١١٦٥٣ تلميذ ، وهى نسبة لاتذكر حيث إنها تمثل ٣ر٤ ٪ .

أما عن طريقة تمويل هذه المدارس فكانت تتم على النحو التالى [٢] :

عدد المدارس	جهة التمويل
٥	البطريركية الأرثوذكسية اليونانية
٥٩	الجاليات اليونانية
٦	الاتحادات اليونانية
١٢	مدارس خاصة يمولها الأفراد

(١) نقلاً عن جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢) نفسه .

ويتضح من الإحصائية السابقة أن أغلبية المدارس كانت تمول عن طريق الجاليات اليونانية فهى تمثل ٧١٫٩٥٪ من إجمالى عدد المدارس ، أما المدارس الأخرى التى تمثل حوالى ٢٨٫٥ ٪ فتمويلها عن طريق جهات أخرى مثل البطريركية والاتحادات اليونانية والأفراد .

نشاط اليونانيين العلمى والإعلامى :

لم يقتصر نشاط اليونانيين على إنشاء المدارس فقط ، بل امتد نشاطهم أيضاً إلى مجالات علمية وإعلامية فى مصر ، فقد قاموا بطبع حوالى خمسمائة وخمسة الاف كتاب ، طبع أغلبها فى مصر ، وكانت بعضها باليونانية ، واللغات الأخرى مثل الفرنسية والإنجليزية والعربية ، وقد تناولت هذه الكتب شتى الموضوعات والفنون كالأدب والفن والتاريخ وعلم الفلك وعلم الآثار وموضوعات تتعلق بالديانة المسيحية والإسلام . كما شارك الكثير من أهل الإسكندرية بالذات الكثير من أهل اليونان ، وقدموا دراسات لكل من الجالية اليونانية والمصريين عامة أو للأجانب بها فى مجالات متعددة كالتاريخ والأدب واللغة ... الخ تتعلق بمصر عامة والإسكندرية خاصة .

كما أخرجت مطابع الإسكندرية كتباً ليونانيين تتعلق بقضايا مصرية ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر ، سكويتذس Scothis من رجال السلك الدبلوماسى فى الإسكندرية ، ونشر فى عام ١٨٨٢م ، مقال بعنوان أزمة مصر فى سنتى ١٨٨١ ، ١٨٨٢م ، وجراسيموس بنداكيس Grasimos Bendakis (١٨٣٨ - ١٨٩٨م) ، الذى ولد بالإسكندرية ، حيث قام بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة اليونانية ، فى ثلاث طبعات ، كانت الأولى عام ١٨٧٩م ، ومعجماً فى اللغتين العربية واليونانية طبع فى

الإسكندرية عام ١٨٨٥م وألف « أبحاث مصرية » باللغة اليونانية طبع عام ١٨٩٨م [١] .

وفى عام ١٩٠٤م ، أنشأوا الجمعية الأدبية L'association Litte-raire Neazoi والحياة الجديدة La vie novell ، حيث اجتمع بعض الشبان اليونانيين بالإسكندرية بصالة جمعية الرياضة البدنية (ميلون) ، وقرروا إنشاء جمعية أدبية ، يكون هدفها نشر الآداب اليونانية الحديثة بين الجالية اليونانية بالإسكندرية ، وساهم فى إنشاء هذه الجمعية كل من أنطونى كوكينكوس M. M. Anotoine C. W. ، وقنسطانينيوس C. N. Constandinidis ، وبول Paullet وجورج George وبيترياد سPetuidis ورود يوليوس R. Rodo Poulos ، وسكامبوس S. Scamboulos [٢] . وفى سنة ١٩٠٩م تأسست جمعية أريون بالإسكندرية L'association Hellenique Arion بهدف تطوير النواحى الفكرية للجالية اليونانية وافتتحت قاعة للمحاضرات ومدرسة مسائية من أجل الأطفال الفقراء بالمدينة [٣] .

كما أصدروا العديد من الصحف بغير اللغة اليونانية فأصدروا فى عام ١٨٤٧م جريدة La Phare d'Alexandrie بالفرنسية ، وجريدة Arrivage du jour Arrive عام ١٨٨٢م بالفرنسية ، وكانت تسمى من

---

(١) حسن صبحى ، المؤثرات الأوروبية فى مجتمع الإسكندرية ، ضمن أبحاث ندوة مجتمع الإسكندرية عبر العصور المختلفة ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٢) Politis, op. cit.. T. 1 , P. 502.

(٣) Ibid, T. 1 , P. 512.

قبل Arrivi [1] . وجريدة أمونيا Emonyia وقد تقوم مديرها بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٤م بطلب إلى نظارة الداخلية للموافقة على إنشاء مطبعة خاصة بجريدته التى تصدر باللغة اليونانية ووافقت النظارة على طلبه بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٨٤م [2] .

أما موقف نظارة الداخلية من الصحافة بصفة عامة أجنبية أو محلية فقد ألزمت الصحافة بقرارها فى عام ١٨٨٤م بضرورة إرسال أربع نسخ من أعدادها إلى النظارة والتزم الجميع بذلك [3] وقد أرسلت كل من صحيفة M. Etappyh Mieieaae , Andia " a la Directeur du Journal grecá Alexandri نسخة من العدد الأول ، ويبدو أن الجريدة لم تكن قد حصلت على التصريح الخاص بافتتاحها ، فقد طلبت النظارة بضرورة اتباع التعليمات الخاصة بذلك ، فالتزمت [4] .

ويبدو أن جريدة أمونيا قد تجاوزت حدودها فى عام ١٨٨٥م ، فأصدرت نظارة الداخلية قراراً باغلاقها وعلى الرغم من ذلك تحايل مديرها فقام بإنشاء جريدة ومطبعة أخرى باسم آخر ولم تشر الوثائق إلى اسمها [5] وفى ظل القوانين الجديدة التى أصدرتها نظارة الداخلية فقد أصدروا العديد من الجرائد باللغتين العربية والفرنسية ، فمن الجرائد التى صدرت باللغة

---

(١) حسن صبحى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

(٢) محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ، محفظة رقم ١/٣/١أ صحافة ومطبوعات ، بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٤م .

(٣) نفسه ، محفظة رقم ١/١أ صحافة ومطبوعات بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٣٠٢ هـ ، ١٨٨٤م.

(٤) نفسه بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٨٥م .

(٥) نفسه

العربية المخبر المصرى ، والنور التوفيقى ، والمنارة ، وأنيس الجليس فى عام ١٨٨٨ ، وباللغة الفرنسية La Larquette Journal du Commereceat de le Marine فى عام ١٨٩٨م [١] وفى نفس العام أصدرت الحكومة المصرية قرارها بفرض ضرائب على المطبوعات غير الدورية والتزم الجميع بذلك [٢] .

وقد أصدر اليونانيون الموجودون فى بورسعيد مجلة لوبروجريه Le Progres الأسبوعية ، وقد توقفت فترة من الزمن ثم عادت للظهور ، وكانت يونانية فرنسية ، وقد خصصت الصفحتين الأولى والثانية للتحرير باللغة الفرنسية أما الصفحتان الثالثة والرابعة فكان التحرير بها باللغة اليونانية ، ثم انتقلت فيما بعد إلى القاهرة وكانت تجارية أدبية ولنشر الإعلانات وكان يديرها لازاريدس Lazarides [٣] .

وظهر منهم الشعراء اليونانيون من أهل الإسكندرية الشاعر قسطنطين كفافيس Constrandis Kfavis [١٨٦٣ - ١٩٣٣] . ويبدو أنه ضجر بالاحتلال الإنجليزى ، وأنه طاف بالإسكندرية بعد احتلالها ، وكان يشبه الإسكندرية بالطائر الحبيس فى القفص وقد عاصر كفافيس عدداً من شعراء الإسكندرية اليونانيين مثل قسطنطين قسطنطيندس Costantin Costandidis الذى ولد بالإسكندرية ، وكان يجيد الحديث باللغة العربية ، وقد نظم قسطنطيدس الشعر عن الريف والفلاح وأرض الفراعنة ،

---

(١) حسن صبحى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ، رقم ١/١ صحافة ومطبوعات بتاريخ ١٨٩٨/١/١م.

(٣) زين العابدين ، بورسعيد تطورها ، ص ٣٧٩ .

وأنشأ بالاشتراك مع الأدباء نادياً أدبياً أسموه نادى الحياة الجديدة .

وظهرت بعض الشاعرات اليونانيات فى الإسكندرية ، ونشرن أشعارهن فى الصحف والمجلات بالمدينة ومنهن « أفيجينى باليولوغو وبنزونده » Evagini Ballogo Benzonda التى اشتغلت بالتعليم ومن قصائدها « مناجاة الإسكندرية وأمجادها ومصر وأهلها وكفاحها » وأيضا اليزابيث تساراس Eyzabith Tasras وكانت تعمل محررة بجريدة تشيدروموس Tchichard Mossey التى لم تصدر بالإسكندرية منذ عام ١٨٨١م وأخرجت اليزابيث مجموعتها المسماه الإسكندرية المكافحة التى استلهمتها من أحداث الحرب العالمية الثانية . وبلغت مجموعتها الأدبية ١٦ كتاباً ، طبعت جميعها بالإسكندرية كذلك كتبت عن الأغانى المصرية ، وترجمت نماذجاً منها . كما ترجمت نماذج من الشعر العربى للمتنبى وابن الرومى وغيرهما إلى اللغة اليونانية (١) .

وامتد نشاطهم إلى الحياة الفنية وبخاصة المسرح ، وقدمت الحكومة المصرية الدعم المادى لهم بصفة مستمرة وخاصة فى فترة الشتاء ، لعدم إقبال الجماهير على المسارح فى هذا الفصل ، وكانت المسارح تابعة لإشراف نظارة الأشغال التى كانت تطالب لهم بالدعم المادى المستمر لهم إلى مجلس النظار وكان يوافق دائما على معونتهم ويطلب من نظارة المالية باستمرار إرسال الأموال لهم ، حيث إنهم كانوا يقدمون مسرحيات وأوبرتات باللغة الفرنسية مع خضوعهم للرقابة الفنية (٢) .

---

(١) حسن صبحى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠ .

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، محفظة رقم ٢،١ بتاريخ٢٩ ذى القعدة عام ١٢٩٩ هـ / ١١ نوفمبر ١٨٨٢م

وقد استأجر أحدهم مسرح حديقة الأزبكية عام ١٨٨٥م ، وتقاعس عن الدفع بحجة أن فرقة الموسيقى العسكرية الإنجليزية تعزف مرتين فى الأسبوع ، مما جعل الناس تحجم عن الدخول للمسرح ويفضلون سماع الموسيقى ، دون دفع أى مقابل وطلب من مجلس النظار إعفاءه من الإيجار ولم يوافق على طلبه [١] وتطالب نظارة الأشغال من وقت لآخر من مجلس النظار بتقديم العون المادى للمسارح اليونانية وتجديد عقود إيجار المسارح لهم [٢] . وفى عام ١٨٨٦م ، تعاقدت نظارة الأشغال مع متعهد يونانى لاستغلال مسرح الأوبرا بالقاهرة لتقديم مسرحيات للجمهور بالمجان [٣] على أن يقدم المتعهد بيانا بالدخل والمنصرف وعدد الحاضرين ، والفرق التى اشتركت فى الأعمال المسرحية [٤] .

ولم يكتف اليونانيون باستئجار المسارح ، بل ساهموا فى إنشاء الشركات الخاصة بإدارة المسارح مع بعض المصريين والأوربيين ، وكان المدير المسئول يونانيا [٥] وفى عام ١٨٩٧م كوّن بعض اليونانيين والأوروبيين من النمسا والمجر والروسيا وانجلترا شركة « التياترية بالقطر المصرى » ومقرها

(١) نفسه ، بتاريخ ١٨ ذى الحجة عام ١٣٠٢هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٨٥م . يبدو أنه كان يعانى فعلا من أزمة مالية ، لأن نظارة الأشغال تقدمت بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٨٧ من اعفائه من دفع الأجرة (نفسه بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨٧م) .

(٢) نفسه بتاريخ ٢٩ مارس ١٨٨٦م .

(٣) نفسه بتاريخ ٢ يونيو ١٨٨٦م .

(٤) محفظة مجلس الوزراء نظارة الأشغال رقم ٢/١ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٦م .

(٥) نفسه ، بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٨٧م .

الإسكندرية [1] ووافقت الحكومة المصرية على إنشائها بشرط عدم تحملها أية مسئولية [2] .

وفى عام ١٩٠٥م تأسست جمعية أشيل بالإسكندرية وهى جمعية محبى التمثيل اليونانية L'association philodromatigyc Hellénique وساهم فى إنشائها Aschle مجموعة من الشباب اليونانى ، أصدقاء الفن بهدف تمثيل الدراما أو التراجيديا القديمة والحديثة بهدف تطوير الذوق الأدبى وتحسينه ، وتغيرت التسمية فى عام ١٩٠٧م إلى جمعية أشيل اليونانية Association Hellénique Aschle بهدف تطوير المستوى الفكرى والشعور القومى لليونانيين بالإسكندرية ، فتم إفتتاح قاعة للاحتفالات وقاعة للمحاضرات وإنشاء أقسام للدراما والموسيقى [3] .

وفى عام ١٩١٥م ، انضمت إلى هذه الجمعية جمعية أخرى وهى جمعية أريون وكونوا اتحادا سمى اتحاد أشيل أريون الذى كان فى البداية ذات صبغة أدبية وفنية ليصبح ذات صبغة احسانية [4] .

واستمروا فى نشاطهم العلمى والإعلامى ، فقد أنشأوا شركة الطباعة والنشر عام ١٩٢٧م Société d'Impression et de Publications ، وساهم فى إنشائها لوجونيكو St. Logonico [5] وألف فى التاريخ اثينا بولتيس Athana Politis كتاب بعنوان اليونانيون ومصر الحديثة ، فى جزأين

(١) نفسه ، رقم ١/أ – المجموعة ٢٥٨ شركات وجمعيات بتاريخ ٢٧ يونيو عام ١٨٩٧م .

(٢) نفسه المجموعة رقم ٢٨٠ آ ، بتاريخ ٤ مايو ١٨٩٩م .

(٣) Politis , Op. Cit T. 1. P. 512 .

(٤) Politis , Op. Cit T. 1. P. 512 .

(٥) Ibid , T.1. P. 290 .

- ورجعنا إليه فى متن هذا البحث - وطبع فى الأسكندرية فى عامى ١٩٢٨، ١٩٣٠م ، ومن الأطباء أوليمبوس Olimpos ، الذى أصدر مجلة لطب الأسنان بالإسكندرية عام ١٩٣٤م ، ومن الموسيقيين كرينوس ذى كاسترو Kirinos the Castero ، وألف عدة مؤلفات منها « يونانيو الاسكندرية عام ١٩٥٠ [١] .

نشاطهم في المجالات الأخري :

لم يقتصر نشاط اليونانيين على المجالين العلمى والإعلامى بل امتد نشاطهم إلى مجالات أخرى وتقدم أحدهم بطلب لتعليم السباحة فى النيل بالقاهرة ووافقت نظارة الأشغال على طلبه لما رأت الفائدة المرجوة من ذلك [٢] .

كما أنهم كانوا يقيمون من حين لآخر مهرجانات رياضية ويدعون رئيس النظار لافتتاح هذه المهرجانات وحضورها [٣] وأقاموا المعارض فى الإسكندرية ، وكانت معارض مشتركة مثل المعرض اليونانى المصرى ، ويطلبون العون المستمر من الحكومة المصرية التى كانت لا تتأخر فى ذلك [٤] وفى عام ١٩١١م أرادوا إقامة معرضا دائما للمصنوعات المصرية اليونانية ومن أجل هذا الهدف طلبوا تأجير قطعة من الأرض بالميناء الشرقية بالأسكندرية لمدة عامين بصفة مبدئية وتجدد تلقائيا بعد ذلك ، على أساس إعفاء السلع المعروضة من الرسوم الجمركية ، واستعانتهم بالخبراء من الداخل أو الخارج .

(١) حسن صبحى المؤثرات الأوروبية ، ص ٣٩٨ .

(٢) مجلس الوزراء محفظة رقم ٦/١ نظارة الأشغال بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٨٧م .

(٣) نفسه رقم ٦٧/١/١٧ جمعيات وشركات بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٩٣م .

(٤) نفسه رقم ٤/ب المجموعة ٥٥٦ شركات وجمعيات بتاريخ ٨ مارس ١٩٠٦م .

ودفع ٥٠ ٪ من الايجار مع التعهد بدفع الباقى بعد وصول المعروضات ، وعدم التأجير من الباطن ، وتتحمل إدارة المعرض الإضاءة ، وتكون إدارة المعرض من المصريين واليونانيين [١] .

نشاطهم في مجال الخدمات العامة :

١- المستشفيات :

أ- المستشفي اليوناني بالإسكندرية :

يرجع إنشاء المستشفى اليونانى بالاسكندرية قبل إنشاء أول قنصلية يونانية بالإسكندرية ١٨٣٣م ، حيث إنه كان هناك أمر ملكى يونانى بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٣٤ . رقم ١٦٠٨٣ ينص بأن القنصلية الملكية اليونانية بالإسكندرية قد حصلت على ترخيص بأن تحصل على ضريبة على كل المراكب التى ترفع العلم اليونانى وتمر من ميناء الإسكندرية ، وذلك من أجل دعم المستشفى اليونانى بالإسكندرية . أما الأرشيف التاريخى للجالية اليونانية بالإسكندرية فلم يوجد مع الأسف إلا منذ ١٨٤٣م ، وتذكر وثائقه أن هذه المستشفى قد أسسها تيودور توستا Tudor Tossta أخو ميشيل Michel Tossta الذى كان يشغل منصب القنصل العام لليونان بالإسكندرية ويشغل فى الوقت نفسه رئيس الجالية اليونانية بالمدينة ، ولم يتعرض الأرشيف للتاريخ المحدد لتأسيس تلك المستشفى التى يرجح أنها تأسست بين سنتى ١٨١٠ ، ١٨٢٠ ، ومن هنا يمكن القول إنها أقدم

---

(١) نفسه بتاريخ أول أغسطس ١٩١١م .

مستشفى أوروبى بالإسكندرية [1] .

وقد أقيمت المستشفى فى حى المسلة بشارع المستشفى اليونانى والمدارس اليونانية بالمدينة معتمدة على الجالية اليونانية ، ويدير المستشفى مجلس مكون من ستة أعضاء ، ولأن الجالية اليونانية ازداد عددها بصورة متزايدة ، فلم يستطع البناء القديم للمستشفى اليونانى مواجهة موضى الجالية اليونانية . ومن هنا فقد تم هدم هذا البناء القديم ، وأعيد بناؤه بصورة أكثر اتساعا ١٨٨٥م ، بفضل الهبات والعطايا التى قدمها يونانيو الإسكندرية وقد قامت أيضا حركة إصلاح فى المستشفى بين عامى ١٩٢٢ - ١٩٢٧ ، وتكلف هذا البرنامج التجديدى الشامل ١٦ ألف جنيه مصرى منها ٦٢٥٠ جنيه مصرى قدمها المتبرعون من أصدقاء المستشفى اليونانى بالاسكندرية وفى عام ١٩٢٨ تم هدم قاعة العمليات بالمستشفى وإنشاء قاعة أخرى أكثر اتساعا وعلى أسس علمية حديثة [2] .

وتعالج المستشفى ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ مريض بالقسم الداخلى سنويا دون تمييز فى الجنس أو الدين ، ومنهم حوالى ٦٠٪ يمثلون المرضى الفقراء ، وتبلغ الميزانية الخاصة بالمصروفات السنوية حوالى ١٦ ألف جنيه مصرى ، مقابل ١٣ ألف جنيه مصرى للإيرادات وتسد الهبات والعطايا التى تقدمها الجالية اليونانية هذا النقص فى ميزانية المستشفى [3] .

وعندما انتشر وباء الكوليرا ١٨٦٥م . فجأة فى الإسكندرية وكان الناس يموتون فى الشوارع ، أدى ذلك إلى ذعر الأوربيين فغادروا المدينة

(١) Alexandrie Nouvelle , 1 ére Année , No. 7 , Vendredi 9 Novembre , 1928, P. 8 .

(٢) Alexandrie , Nouvelle , Op. Cit, P. 8 .

(٣) Ibid .

إلى أوروبا ، واستمر هذا الوباء طوال شهر يونية وجزء من شهر يوليو ، وغادر البلاد خلال شهر يونيو فقط ٣٠٠ من اليونانيين نصفهم على الأقل من جراء هذا الوباء . وخلال ذلك قامت المستشفى بدورها ، ونظم أحد أطبائها د. زنكارول Zangarol الذى بقى فى الإسكندرية طوال فترة الوباء نظم الخدمات الطبية للمستشفى بطريقة تدعو للإعجاب ، حيث كانت سيارات الإسعاف تنقل إليها مئات المرضى الذين هاجمهم هذا الوباء ، وتمكن من معالجتهم فى المستشفى بدون تمييز فى الجنس أو الدين . وهذه المساعدات التى قدمتها المستشفى اليونانى أثناء فترة الوباء يذكرها بالعرفان كل من الجمهور وسلطات مدينة الإسكندرية ، وقد عبرت الحكومة المصرية عن رضاها التام وتقديرها بلسان ناظر الخارجية ، فقد بعث شريف باشا خطابا بذلك إلى القنصل اليونانى بمصر ، مقدراً الخدمات التى قدّمها المستشفى اليونانى لسكان الإسكندرية ، وفى نفس الوقت عبّر حاكم مصر عن تقديره للمساعدات التى قدمتها المستشفى بأن منحها هبة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى ، وأصدر مرسوماً بمنح هذه الهبة للمستشفى اليونانى كل عام (١) .

وفى عام ١٨٧٧ تقدمت الجالية اليونانية بالإسكندرية بطلب إلى الحكومة المصرية لمنحها قطعة أرض تطل على الميناء الشرقية لتقيم عليها مستشفى لجاليتها ، واتضح أن هذه الأرض ، عبارة عن قلعة عسكرية كاملة ومعسكر لتدريب الجنود ومخزن للأسلحة والذخيرة ، كما أنها تعتبر مركزاً استراتيجياً للدفاع عن المدينة ، بالإضافة لسيطرتها التامة على الميناء الشرقية . واتضح أن هذه القلعة واستحكاماتها قد أنشأها محمد على واستعان فى ذلك

(١) Alexandrie Nouvelle , Op. cit. , No. 14 , Vendredi 11 Janvier , 1929, P.9 .

بالمهندس جاليس الفرنسى واهتم بها الخديو اسماعيل ، وإن كان قد أصابها الخراب فإنه يمكن إصلاحها خاصة وأنها مرتبطة بقلعة كوم الدماس كما أن الأرض المقامة عليها غير أميرية . وعرض الأمر على مهندس الاستحكامات فلم يوافق على طلبهم ، واقترح منحهم قطعة أرض أخرى خارج هذا النطاق كما فعل سابقا مع بروسيا [1] .

وجدّدوا طلبهم مرة أخرى عام ١٨٧٩م ، فنظره مجلس النظار من جديد فى ضوء تقرير مهندس الاستحكامات ، ورفض لنفس الأسباب السابقة بالإضافة لذلك خشى المجلس أنه فى حالة الموافقة فإن الطائفة الإسرائيلية بالمدينة ستطالب بالمعاملة بالمثل ، واقترح إعطائهم قطعة أرض أخرى بباب سدرة [2] . وانتهى بها الأمر إلى اختيار الموقع الحالى .

وكما سبق القول فإن الحكومة المصرية كانت تدفع لها إعانات سنوية ، ولكن هذه الإعانة توقفت فى الفترة من عام ١٨٧٦م إلى ١٨٨٢ الأمر الذى جعل بطريرك الإسكندرية يقدم التماسا للحكومة المصرية ١٨٨٤ يطالب فيه بتقديم المنحة مرة أخرى حيث إنها تقدم خدماتها لليونانيين والمصريين وجنسيات أخرى ، وكانت على النحو التالى [3] :

---

(١) محفظة مجلس الوزراء رقم ٢ المجموعة ١٧٤ بتاريخ ٤ يونيو ١٨٧٧م

(٢) نفسه رقم ١/ب محفظة رقم ٣ طوائف قبطية وثيقة رقم ٤٩/٥٨١ بتاريخ فبراير ١٨٧٩ ، نفسه وثيقة رقم ٣٩٢ بتاريخ ٥ فبراير ١٨٧٩ .

(٣) محفظة مجلس الوزراء رقم ٣ ، طوائف قبطية بتاريخ ١٥ فبراير ١٨٨٤م .

عام	عدد المترددين من المرضى
١٨٧٦	١٠٠٠ منهم يونانى ٧٦١ ، ٣٦ أوروبى ، وجنسيات أخرى .
١٨٧٧	٨٧٣
١٨٧٨	٨٥٨
١٨٧٩	٩١٠
١٨٨٠	١٠٦٠
١٨٨١	٩٥٤
١٨٨٢	٨٦٦

ويلاحظ أن عدد المترددين على المستشفى يزداد وينقص تبعا للخدمات التى تقدمها المستشفى ، ومن هنا طلب البطريرك من الحكومة المصرية ضرورة تقديم المنحة السنوية حتى تستطيع المستشفى القيام بواجبها على الوجه الأكمل . واستجابت الحكومة المصرية لطلبهم ، ودفعت المنحة المطلوبة بالإضافة إلى ما كانت تدفعه إلى المدارس اليونانية والجمعيات الخيرية[(١)] .

وفى القاهرة وجدت مستشفياتهم الخاصة بهم ، وكان بعض أغنيائهم يمنح هبات خاصة بمستشفى البطرخانة بالقاهرة ١٩٠٠ . وفى هذه

(١) نفسه ، رقم ١ ، المجموعة ١٤٣ ، الملف ٢٧ الفترة التاريخية من ١٨٧٦/٢/١١ إلى ١٩١٤/٩/٢١م .

الحالة يقوم قائمقام بطريرك الروم بالإسكندرية برتوسنجلوس Perto Singilos باثبات هذه الهبة ودفع الرسوم المقررة عليها وقدرها ٢٫٩٥٠ جنيه ـ جنيهان وتسعمائة وخمسون مليما) ويوكل عنه أحد اليونانيين لإنهاء إجراءاتها [١] .

كما قامت الجالية أيضا بشراء قطعة أرض بجهة العباسية لتقيم عليها مستشفى ١٩٠١م ، وأعفتهم الحكومة المصرية من دفع نصف ثمن الأرض ورسوم التسجيل بشرط عدم استخدامها فى غير الغرض المخصص من أجلها [٢] وفعلت الحكومة نفس العمل مع الجالية اليونانية بالإسكندرية عند شرائها قطعة أرض بالشاطبى لإقامة مستشفى عليها [٣] .

يأتى بعد ذلك نشاطهم فى مساعدة العجزة والفقراء والأطفال اليتامى ، ففى عام ١٨٩٤م تأسس La Philoptochos لمساعدة العجزة بالإسكندرية ، وساهم فى إنشائه بعض السيدات اليونانيات وهن Julie C. Salvago , Virgini Emm , Benachi , Despina C. , Sinadino Zoé , Crypatis , Heléne Othoneos . وكان الهدف من إنشائه مساعدة اليونانيين الفقراء والعجزة والمعوقين ، وكانت إدارتها من عشرين سيدة يونانية [٤] .

وتبرع أحدهم بمنزل بجهة العباسية بالقاهرة ١٩٠٠م ، للجمعية الخيرية لطائفة الروم الكاثوليك ، على أن يخصص دخله للإنفاق على

---

(١) أرشيف الشهر العقارى ، سجل محكمة مصر الشرعية ، رقم ١١٠ ، ص ٤ ، مادة ٣١٩ ، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٣١٧ هـ / ٣١ مارس ١٩٠٠م .

(٢) مجلس الوزراء ، المجموعة ١٤٣ ، طوائف قبطية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٠١م .

(٣) نفسه ، مجموعة ١٧٤ ، طوائف قبطية ٢٧ أبريل ١٩١٥م .

(٤) Politis , L'Hèlénisne , V. 1. P. 523 .

المحتاجين ، وطلب رئيس الجمعية من الحكومة المصرية إعفاءهم من رسوم التسجيل فأعفتهم من هذه الرسوم وأيضا من رسوم نقل ملكية أرض لصالح ملجأ العجزة بشبرا (١) .

وأنشأوا ملجأ أشيلى بمحرم بك Le Petit Asile فى أول مارس ١٩٠٥ تحت رعاية السيدة بنيلوب دلتا Mme Pénelope Delta وسيدات أخريات من الجالية اليونانية بالإسكندرية بمنزل متواضع ، وضم فى بدء إنشائه ثلاثين من الأطفال الصغار اليتامى ومن الأطفال المشردين (٢) .

وفى عام ١٩٠٧م أنشأوا ملجأ بيناكى Benachi ويرجع الفضل فى إنشائه إلى ايمانويل بيناكى M. Emanuel Benachi وزوجته فرجينى Virigini اللذين تبرعا بمبلغ ٢٠ ألف جنيه مصرى تقريبا ، من أجل إنشاء ملجأ قرب المدارس اليونانية بالشاطبى ، وقد توافرت له كل الشروط الصحية الصحيحة ، وعند افتتاحه أقيم احتفال كبير حضره كل من البطريرك والقنصل اليونانى العام (٣) واشترت الجمعية اليونانية بالقاهرة فى نفس العام منزلا بجهة غيط الغربى لتخصيصه للأعمال الخيرية ، وأعفتهم الحكومة المصرية من رسوم التسجيل (٤) على أساس أن يتحول المنزل إلى معهد خيرى يدعى « الأفران الإقتصادية » Fourneaux Economequie يكون مطعماً للفقراء وأيضا مدرسة ليلية مجانية (٥) .

---

(١) مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٢ ، المجموعة ٢٩٠ ، طوائف قبطية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٠٠ .

(٢) Politis , Op. Cit. T. P. 496 .

(٣) Ibid P. 496 .

(٤) مجلس الوزراء محفظة رقم ٣ ، مجموعة ١٤٣ طوائف قبطية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٠٧م .

(٥) نفسه ، بتاريخ ٦ أبريل ، ١٩٠٨م .

وفى ١٩٠٩ أنشأوا بالإسكندرية ملجأ انطونيادس ، وكانت موارده المالية تعتمد فى المقام الأول على الهبات والجالية اليونانية وجمعية الإحسان بالأسكندرية اليونانية للسيدات L'association Charitable des dames héllenes d'Alexandrie ومن جمعيـة الكنائـس اليونانيـة بالإسكندرية (١) .

واستمر نشاطهم فى مجال الخدمات الاجتماعية وواصل اتحاد اشيل اريون بالإسكندرية ١٩١٥م Union héllenique Aschyle Arion رسالته ، وعندما تولى باسيلى سيراندس M. Basili Sarandis رئاسة الجمعية ، هدف إلى تطوير النواحى الثقافية للجالية اليونانية بالإسكندرية ، فأنشأ المدارس والملاجئ للأطفال اليونانيين الفقراء ووضع لهم البرنامج التالى :-

- تنظيم قاعة احتفالات وأخرى للمحاضرات .
- مدارس للأطفال الفقراء .
- مدارس مسائية ونهارية .
- ملجأ للأطفال الفقراء .
- مجلة خاصة .
- قسم موسيقى وقسم درامى .
- تمثيل وحفلات موسيقية ليلية ورحلات .

وفى عام ١٩١٦ تأسست جمعية La Mellissa a Cabeile Alexandare بمساعدة السيدات Detta Sindino ومساهمة بعض الفتيات

(١) Politis , Op. cit. T. 1. 505 .

(٢) Politis , Op. cit. T. 1. 517 .

اليونانيات بالإسكندرية ، من أجل تقديم الكساء للأطفال الفقراء اليونانيين ، فقدمت لهم مساعدات فى العام الأول شملت تقديم ٢١٨٤ قطعة من القمصان والبنطلونات [١] وأنشأت جمعية السيدات اليونانيات بالقاهرة L'union des Femmes grecques d'Egypte ملجأ مانا الأم La Manna á la mere تحت رئاسة فاسيلوبولو Mme Valassopoulo من أجل مقاومة فساد الأطفال وانحرافهم الأخلاقى لدى أطفال الطبقات العامة [٢] .

وأنشئت جمعية أبوللون اليونانية Association hellenique Apollon ١٩١٧م ، وكانت أساسا جمعية أدبية فنية خصصت أخيراً من أجل الإحسان وتأسست تحت اسم بارناسوس Parnasos وتغير هذا الاسم فى ٢٠ ديمسبر ١٩١٧ ليصبح جمعية ابوللون وبجانب أهدافها الأدبية والفنية أنشأت ملجأ من أجل السيدات اليونانيات فى ١٤ أغسطس ١٩٢٦ باسم L'Asile de Sananbi فى منزل بشارع مسجد العطارين وضم ٦٠ من السيدات [٣] وتأسس ملجأ أشيل أريون التابع للاتحاد اليونانى اشيل أريون Union Hellénique Eschyle - Arion ١٩١٧ من أجل الأطفال الفقراء ، وبلغ عدد أطفاله فى عام ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٣٥ طفل بلغت مصروفاتهم السنوية ٣٠٠٠ جنيه مصرى [٤] كما تأسست جمعية تلاميذ المدارس اليونانية القدماء بالإسكندرية La association des anciens élèves

---

(١) Politis , Op. cit. T. 1. 517 .

(٢) Politis , Op. cit. T. 1 . P. 506 .

(٣) Ibid, T. 1. P. 514 .

(٤) Ibid. T. 1. P. 489 .

من أجل مساعدة الطلاب القدامى des ecoles gracques d'Alexandrie للمدارس اليونانية والذين هم فى أمس الحاجة ودفع النفقات الدراسية للتلاميذ فى أوروبا وإعطاء الإعانات للتلاميذ الذين يرغبون التكملة فى مدارس خاصة وتوزع مجانا الكتب والأدوات المدرسية للتلاميذ بالمدارس اليونانية ، وقد وزعت ١٩٢١ ، ١٥٠٠ كتاب ، ١٠ آلاف كراسة على التلاميذ المحتاجين ، كما منحت ١٩٢٢ ، ٩١٣ تلميذ من الجنسين ٦١٣٠ كتاب مدرسى (١) .

وتأسس مطعم بتناكى الاقتصادى ١٩١٨ ، الذى كان يقدم ٢٠٠٠ وجبة سنويا بأسعار اقتصادية والربع يقدم مجانا إلى العائلات الفقيرة وتلاميذ المدارس الفقراء وعمالها ، وكان يقدم إلى ملجأ بيناكى وإلى المدرسة الثانوية أفيروف للبنات ومدرسة سلفاجو ومدرسة الصناعات اليونانية (٢) .

وأنشأوا ملجأ سيدى بشر حرصاً على الأطفال المرضى من الطبقات الفقيرة من الإسكندرية ومن المدن المصرية الأخرى وحقق الملجأ نجاحاً ملموساً فى هذا المجال حيث استقبل فى العام الأول ٥٢ طفلاً بلغوا ١٩٢٧ ١٥٠ طفلا (٣) وقد طلبت جمعية اتحادات السيدات اليونانيات بالقطر المصرى إعانة الملجأ ومدرسة ليلية بالإسكندرية من مجلس قومسيون البلدى بالإسكندرية واستجاب المجلس لطلبهم (٤) .

---

(١) Ibid. T. 1. P. 520 .

(٢) Politis , Op. cit. T. 1 P. 518 .

(٣) Ibid, Op. Cit. T. 1 . P. 508 .

(٤) اوراق خصوصية لأعضاء القومسيون البلدى غـ ٤١ ، محضر جلسة ٨ نوفمبر ١٩٢٠ ، ص ٨.

وفى ١٩٢٥ أنشأوا نادى العجزة انطونيادس ، ويضم الرجال والنساء اليونانيات المسنين والمسنات وغير القادرين بسبب الشيخوخة والضعف ، وكان مجلس إدارته يتكون من ثلاثة أعضاء من الجالية اليونانية وثلاثة سيدات من مجلس La Commission de la philoptochos Ph. d. Alexandrie ويرأس المجلس رئيس الجالية اليونانية بالإسكندرية (١) .

وقد مارست البطريكية أعمالها بكل حرية ونشاط ، وبخاصة فيما يتعلق بشئونهم ، ولذلك فقد طلبت اليطريكية فى عام ١٩١٧م من الحكومة المصرية أن تختص بالأحوال الشخصية للرعايا اليونانيين ، ووافقت لهم الحكومة على ذلك (٢) وكان موقفها دائما تقديم المعونات والخدمات لهم كافة ووضح ذلك بإعفائهم من رسوم التسجيل الخاصة بأعمال الخير (٣) .

وبالنسبة للرعايا اليونان الكاثوليك فإنهم كانوا يتبعون مطران حلب ، ويعيّن له نائب فى مصر (٤) ويبلغ ذلك لرئيس مجلس النظار الذى يصدر أوامره لناظر الداخلية لتنفيذ ذلك (٥) .

كما أنهم كوّنوا جمعية لمقاومة الرقيق الأبيض (٦) كان هذا نشاطهم

---

(١) Politis , Op. cit. T. 500.

(٢) محفظة مجلس الوزراء رقم ١/ب المجموعة ١٤٣ طوائف قبطية بتاريخ ١٣ مايو ١٩١٧ .

(٣) نفسه ، نظارة الحقانية رقم ١/٤/هـ مجموعة ٦٠ حقانية بتاريخ ٧ مارس ١٩١٧ ، نفسه رقم ١/٤/هـ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩١٧م .

(٤) نفسه ، رقم ١/ب المجموعة ٢٩٥ طوائف قبطية ٣ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ، نظارة الداخلية رقم ٣/٣/٨/ المجموعة ١٤٢ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩١٧م .

فى الجانب الإيجابى .

مدافن اليونانيين :

وبالنسبة لمدافنهم ، فقد طلبت الجالية اليونانية ١٨٨٤ مع بعض الجاليات الأوربية الأخرى بمنحهم أراضى تخصص لدفن موتاهم ، وطلبت ٤٤٠٠ متر لمدافن الأرثوذكس ، ٢٢٠٠ متر لمدافن الكاثوليك ، وأحالت الحكومة المصرية طلبهم لمحافظة الإسكندرية للدراسة . وأفادت بأن الأرض المطلوبة تابعة لنظارة الجهادية التى وافقت هى الأخرى على طلبهم بالرغم من قربها من المنشآت الحربية ، واقترحت إقامة سور عال على نفقتهم الخاصة ، وأرسلت دراستها لنظارة الداخلية لاتخاذ اللازم [١] .

وفى السويس طلبوا منحهم قطعة أرض من أراضى الميرى لإقامة مدافنهم هناك ، وبعد دراسة طلبهم وجد أن هذه الأرض بعيدة عن المدينة ، وغير ضارة بالصحة العامة [٢] ووافقت الحكومة على منحهم الأرض المطلوبة مجانا [٣] .

وفى القاهرة تقدمت الجالية اليونانية بالتماس للحكومة بتاريخ ٤ مايو ١٩١٠ ، منحهم قطعة أرض أخرى بجوار مدافنهم بمصر القديمة وتمت الموافقة على منحهم الأرض المطلوبة مجانا [٤] .

---

(١) مجلس الوزراء رقم ٤ ، طوائف دينية وجاليات أجنبية رقم ٢ ، مجموعة ٦٣ طوائف قبطية بتاريخ ٢١ صفر عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٤م .

(٢) نفسه رقم ٢ ، بتاريخ ١٣٠٤ هـ / ٢ فبراير ١٨٨٧م .

(٣) نفسه ، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٣٠٤هـ / ١٨٨٧م .

(٤) نفسه المجموعة ٢٣٦ بتاريخ ٤ مايو ١٩١٠ ، ٢١ مايو ١٩١٠ .

المجالس البلدية :

وبالنسبة للمجالس البلدية كان لهم نشاطهم فى هذا المجال ، ولهم المناصب العليا فى هذه المجالس ، وكانت تتم بالانتخابات ، وساهموا بدورهم فى تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية كافة فى المدينة التى يقيمون بها . وبرز دورهم على سبيل المثال لا الحصر فى المنصورة ، حيث كانت رئاسة المجلس لهم وبعض المناصب الكبرى ، وقرروا فى عام ١٨٨٠م تصليح الشوارع وتبليطها وعمل مشاريع المجارى وقرروا الاعتماد على المجهودات الذاتية ، دون طلب دعم مالى من الحكومة ، ففرضوا تحصيل عشرة فضة عن كل قنطار قطن من إنتاج المنصورة ، خمسة فضة عن كل أردب بذرة قطن ، وخمسة فضة عن كل أردب من الحبوب والغلال كافة الواردة للمنصورة [١] .

وعندما أعيد تشكيل مجلس القومسيون بالإسكندرية ١٨٨٣م بقرار ناظر الأشغال المصرية من ثمانية أعضاء منهم محافظ الإسكندرية رئيسا ، ورئيس مجلس الصحة والكورنتينه البحرية ، ومفتش المجلس ومدير الأشغال بالمدينة وهما يونانيان ومفتش المجلس ومفتش الصحة ووكيل القومسيون ، ومدير شركة مياه الإسكندرية وآخر وكانوا أوربيين [٢] .

ويلاحظ أن غالبية المجلس أعضاء أوروبيون ولم يكن للمصريين من الوظائف إلا الوظائف الدنيا ، فذلك سمة من سمات الاحتلال البريطانى

(١) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ٤/١ ، محضر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٨٨٠م .

(٢) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، رقم ٤/١ نمرة ١٤٠ محضر بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٨٣م .

وهى نجلزة الوظائف المصرية أو أوروبيتها .

وفى عام ١٨٨٥م ، تقدم أحدهم لنظارة الأشغال للحصول على امتياز عمل المجارى فى كل من القاهرة والإسكندرية [١] وعندئذ طلبت النظارة من القومسيون السكندرى ببحث هذا العرض وتشكيل لجنة لهذا الغرض [٢] فاقترح يونانى آخر بشراء أدوات النظافة من الحكومة المصرية للإسكندرية ، لقيامه بنظافة المدينة ورصفها بتكاليف تقل ١٠٪ عن تكاليف الحكومة ، مع تعهده بقيامه بعمله على الوجه الأكمل [٣] .

وتقدم بعض اليونانيين (لومبروزو Lomborozo) فى عام ١٨٨٦م، لبلدية الإسكندرية بمشروع لعمل حديقة النزهة بمحرم بك، ولم ينفذ هذا المشروع لتبعية الأرض لنظارة الحربية ومعارضتها لأسباب استراتيجية [٤] كما تنازل ستليو بازيليا Stelo Bazilia فى عام ١٨٩٠م عن أراضى خاصة به للحكومة المصرية، لتحويلها إلى شوارع عمومية فى منطقة مصطفى كامل[٥] .

وحصل بعضهم على امتياز من بلدية الإسكندرية ١٩١١م، لتحويلات فضلات الكناسة إلى أسمدة عضوية ، والنصف الآخر للبلدية للتصرف فيها لأغراض أخرى ، واستغلال ثلاثة أفدنة لبناء المصنع ، مع تحديد الانتهاء من بنائه خلال ثمانية أشهر ، وبداية العمل فيه خلال سنة ونصف من تاريخ التوقيع على العقد ، وله حق الاستغلال أربعين سنة ، وتؤول ملكية الأرض والمصنع للبلدية ، مع اشتراكها فى الإدارة وحقها فى الاستيلاء عليه فى خلال الخمسة والعشرين سنة الأولى[١] ولم توضح الأسباب الخاصة بذلك .

---

(١) نفسه ، المجموعة ٣٥ ، أشغال عمومية بتاريخ ٢ مايو ١٨٨٥م .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه ، بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨٨٥م .

(٤) نفسه ، رقم ٤ ب شركات وجمعيات وحدائق عامة رقم ٣٤ ،١٧٨ ، املاك ، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٨٨٦م .

(٥) نفسه ، نظارة الأشغال رقم ٥/٨/أ المجموعة ٢٦٦ أشغال عمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٩٠م .

(٦) بلدية الإسكندرية ، مجموعة العقود والاتفاقات الخاصة بالكناسة ، ١٣٠١١ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩١١ م .

الشئون الدينية والأوقاف :

١ - البطركية اليونانية :

وكانت الحكومة المصرية تترك لهم حرية انتخاب البطريك الخاص بهم، طبقا لنظام الدولة العثمانية فأعطتهم حرية ذلك ، ويبدو أن الانتحابات قد تعقدت نتيجة لتدخل رجال الدين الأوروبيين فى مصر عام ١٣١٧ هـ / ١٩٠٠ م . ولم تستطع الحكومة المصرية اتخاذ الإجراء المناسب ، وأدى ذلك إلى تدخل الأستانه التى طلبت ضرورة حل هذه المسألة طبقاً للإجراءات المعمول بها فى الدولة العثمانية على حسب الأصول والقواعد الثابتة بالبطريكية اليونانية بالآستانه (١) .

ولم يتفق اليونانيون على أى إجراء بخصوص الانتخابات وطالت المدة، وتقدم المسئولون بالبطريكية بالتماس للخديو عباس حلمى الثانى طالبين منه التدخل لإجراء انتحابات البطريكية وخصوصا أن الإدارة إدارة استبدادية على حسب قولهم . ونتج عن ذلك خسائر مادية وأدبية مست شهرة الكنيسة ، معلنين أنهم من رعايا الدولة العثمانية ، راغبين إجراء الانتخابات طبقا لقوانينها ، محددين الشروط التى يجب توافرها لانتخاب البطريك وهى الأدب والأمانة وثقة الحكومة والشعب به ، فانه يكون قد سبق له إدارة ابرشية مدة من الزمن لا تقل عن سبع سنوات مقدمين قائمة بأسماء أربعة مطارنة ليرشحوا اختيار أحدهم (٢) .

---

(١) مجلس الوزراء ، محفظة ٢ ، المجموعة ٢٩٥ ، طوائف قبطية بتاريخ ٢٤ شعبان ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ م .

(٢) نفسه بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٠ م .

وقد أيد ذلك تلغرافيا المسيحيون السوريون والعثمانيون المقيمون بالفيوم[١] وعلى الرغم من معارضة لفافو السجائر بالاسكندرية لهذا الإجراء وتعرضهم للضغط بخصوص إبداء رأيهم فى هذا الانتخاب [٢] وإزاء ذلك فقد طلب السوريون بالفيوم لائحة الانتخابات الخاصة بالبطريك الأرثوذكسى والمطبقة باليونان [٣].

واجتمع أعضاء الجمعية الانتخابية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٠ ، لوضع قواعد الانتحابات باختيار مرشح واحد فقط ، وسرّية التصويت ، وتم إجراء الانتخابات على هذا الأساس ، وأسفرت النتائج عن الآتى :ـ

حصل مطرو بوليت الناصرة فوتيوس على ١٥٩ من ١٦٩

حصل الاسقف جرمانوس كرافتحفيلى على ٨

حصل مطرو بوليت تيايدوس جرمانوس على ٢

وبهذا يصبح مطروبوليت الناصرة فوتيوس بطركيا قانونيا للروم الأرثوذكسى بكرسى البطريك السكندرى ، وعرضت النتيجة على الخديو الذى قام بدروره بعرضها على السلطان العثمانى عبد لحميد الثانى بالموافقة على النتيجة مع منح البطريك الامتيازات الخاصه به [٤].

---

(١) محفظة الوزراء رقم ٢ ، المجموعة ٢٩٠ ، طوائف قبطية بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩ م .

(٢) نفسه .

(٢) نفسه .

(٤) نفسه ، بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٠ م .

ويبدو أنه قد ساد القلق لدى المسئولين بالبطريكية اليونانية لعدم وصول رد السلطات العثمانية على نتيجة الانتخابات المرسلة والمعتمدة ، فقد أرسل قائمقام الكرسى البطريكى السكندرى البرتوملاتيوس سينجلوس Alberto Milatius Singilos التماسا إلى كل من رئيس مجلس النظارة وناظر الداخلية شارحا فيه قانونية انتحاب البطريك ، وانتخاب مطروبوليت الناصره السيد فونيوس Mr. Votous ، وتم عرض هذه النتيجه على الخديوى عباس حلمى الثانى الذى عرض ذلك على السلطان عبد الحميد الثانى للموافقة على نتيجة هذا الانتخاب ليعود الهدوء إلى الكرسى البطريك ، وأن تأخير وصول البطريك للأراضى المصرية يعطى الفرصة للصحافة أن تنشر أخباراً كاذبة ، ويؤدى ذلك إلى انزعاج رعايا الكنيسة الأرثوذكسية وتوجية الأسئلة لهم عن صحة هذه الأخبار من عدمه ، وخصوصاً أن أعيادهم على الأبواب، راغبين من البطريك الجديد تأدية الأعياد معهم ، عاهدين الخديوى والسلطان الطاعة والدعاء لهما [1].

ومن العجب أنه فى نفس اليوم الذى يرسل فيه قائمقام الكرسى البابوى هذا الألتماس يجتمع مجلس الوكلاء العثمانى ، ليوافق على نتيجة الانتخابات بفوز فوتيوس Votous بولاية الناصرة بطريكيا لليونان بمصر والإسكندرية ، وتم إبلاغ ذلك للخديوى للتنفيذ [2] حيث وافق السلطان العثمانى على هذا القرار بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٠٠ م ، وبلغ ذلك للخديوى للتنفيذ [3] وأجتمع مجلس الاكليروس بتاريخ ٢٦ أغسطس

(١) مجلس الوزراء ، طوائف قبطية رقم ٢ ، المجموعة رقم ٢٩٠ ، بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٠٠ م .

(٢) نفسه

(٣) نفسه ، بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٠٠ م

المكون من ٥٠ عضواً والجمعية العمومية مؤيدين البطريك ، وشاكرين الحكومة المصرية [١] .

الكنائس اليونانية :

أما عن الكنيسة اليونانية، فكلما حل اليونانيون ببلد أنشأوا فيها كنيسة ومدرسة ، ولهم بالقاهرة ثلاث كنائس هى كنيسة دير مار جرجس فى مصر القديمة ، وهذا الدير موضع احترام اليونانيين وهو عبارة عن قصر حصين يتعذر الولوج فيه من مدخله ، وفيه كنيسة يصعد إليها بسلم ضيق مركب فى جدار سميك جداً ، وفى الكنيسة برج مرتفع يشرف الواقف بأعلاه على الأراضى المحيطة به ، وقد أعتاد المسيحيون وبعض المسلمين الذهاب بالمعتوهين والمجانين إلى هذا الدير لالتماس الشفاء لهم من القديس الذى أطلق عليه اسمه [٢] ودير القديسة كاترين وكنيسة ماريتول . واليونانيون من المذهب الكاثوليكى قليلو العدد وهم تابعون إلى أحد البطاركة فى أحوالهم الشخصية [٣] .

وفى بولاق اشتروا قطعة أرض لبناء كنيسة عليها عام ١٩٠٨[٤] وقد وافقت الحكومة المصرية على إعفائهم من دفع رسوم التسجيل[٥] وطبق ذلك على الأرض المشتراه فى شارع مراد لنفس الغرض [٦] .

(١) نفسه ، وبتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٠ م .

(٢) أ . ب ، كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود بك ، جـ ٣ ، ص ٤٢ .

(٣) نفسه ، ص ٧٦ .

(٤) محفظة مجلس الوزراء ، رقم ٣ ، المجموعة ١٣ طوائف قبطية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٠٨ م .

(٥) نفسه بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٠٨ م .

(٦) نفسه ، نظارة الحقانية ٤/١/هـ مجموعة ٦٠ بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ م ، نفسه بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩١٤ م .

وفى بورسعيد أقام ديلسبس كنيسة لليونانيين تشجيعا لهم على الإقامة بها ، وتنازل لهم عن الأرض المقامة عليها مجانا . وكانت الكنيسة فى البداية مبنية على أساس إقامة الصلاة فقط . وقد أبدى وكلاء الكنيسة وقسيسها ووكيل قنصل اليونان بالمدينة رغبتهم فى توسيع الكنيسة وطلبوا ذلك من شركة قناة السويس ، وبدأ ثلاثة من كبار اليونانيين بجمع التبرعات من المسيحيين ومن جميع اليونانيين الموجودين بانحاء مصر ، وانتهى من توسعتها عام ١٨٨١ م وقد حضر افتتاحها بطريك الروم الأرثوذكسى [١].

وأنشأوا العديد من الكنائس فى طنطا والمنصورة عام ١٨٥٩[٢] وفى السويس عام ١٨٧٠ م [٣] وفى الزقازيق والإسماعيلية وشبين الكوم [٤] وفى القليوبية منح الخديوى قطعة أرض لهم لبناء كنيسة غير مربوط عليها مال ولا عشور . وتقدم بطريكهم فى عام ١٨٨٣ بتحرير حجة رسمية لها ، وعندما قامت نظارة المالية بالتحرى اتضح لها أن البطرخانه قد بنت مساكن ودكاكين بالطوب الأحمر والطوب اللبّن . وذلك مخالف للغرض الذى من أجله منحت الأرض ، وكان ردهم بأنهم فعلوا ذلك بحجة نقص الموارد المالية لديهم لبناء الكنيسة . واقتنعت المالية بذلك ، وأوصت باستخراج الحجة لهم [٥] ووافقت الحكومة على ذلك ومنحتهم الأرض بشرط عدم الإخلال بالهدف[٦] وفى شربين وافق لهم الخديوى عباس حلمس الثانى

(١) زين العابدين ، بورسعيد ، ص ١٠٤ ، Politis, op cit. T. I. P. 334 .
(2) Ibid, T. I. P. 226 .
(3) Ibid, T. I. P. 335 .
(4) Ibid, T. I. P. 335 .
(٥) محفظة مجلس الوزراء ، مجموعة ٢٩٠ ، طوائف قبطية بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ م .
(٦) نفسه ، بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ م .

بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٥ على التصريح لهم ببناء كنيسة لهم هناك . ويبدو أن نظارة الداخلية تباطأت فى التنفيذ ، فتقدم البطريك بالتماس طالبا سرعة التنفيذ فتم له ذلك [١] .

الأوقاف :

يأتى بعد ذلك الأوقاف التى تأخذ مظهراً اجتماعياً ، حيث أوصى أحدهم بدمياط بوقف ثلث رأسماله وأملاكه من العقارات ، لفقراء طرابلس الشام ، وحدد نصيبهم ٢٥ سهما ، و ٦ أسهم لفقراء بيروت وسهماً واحدا لفقراء ضيعة الشام ، وأخواته فى دمياط سهمين ، ولفقراء أهل دمياط أربعة أسهم ، وفقراء طرابلس سهم واحد ولفقراء أثينة ثلاثة أسهم. وقد عيّن نفسه ناظراً عليها طيلة حياته ، ومن بعد وفاته أحد التجار اليونانيين بالإسكندرية[٢] .

وفى القاهرة أوقف أحد تجار الحبوب منزلاً وحديقه وقطعة أرض شاملة المبانى والمزروعات ، وأوصى بأنها صدقة جارية على نفسه طيلة حياته ولا تباع ولا ترهن ثم على أخته وأولادها وأولاد أولادها إلى انقراض ذريتهم ، ثم يؤول الوقف بعد ذلك إلى الفقراء الواردين والمنقطعين والمترددين بدير مارى جرجس ، على أن يقوم ناظر الوقف بتنمية موارد الحديقة ، وعيّن نفسه ناظراً عليها طيلة حياته ثم أخته وأبنائها من بعده [٣] .

(١) محفظة مجلس الوزراء ، ١١ أ مجموعة ٣٨ جمعيات وشركات بتاريخ ١.١ أغسطس سنة ١٩٠٥ ، نفسه مجموعة ٣٠٥ ، داخلية بتاريخ ١٩٠٥/٩/٧ م .

(٢) دار المحفوظات المصرية ، سجل محكمة دمياط رقم ١١٠ ، عين ١٧٧ ، مخزن ٤٦ تركى ، ص ١١٠ ، مادة ٣٤١ ، بتاريخ جمادى الأول سنة ١٢٩٠ هـ / .

(٣) الشهر العقارى ، محكمة مصر الشرعية سجل رقم ٨ ، ص ١٩ ، مادة ٣٢ ، بتاريخ ١٨ ربيع الثانى ١٣٠٢ هـ/ ٥ فبراير سنة ١٨٨٥ م .

وفى الإسكندرية اشترك مجموعة من الأفراد بشراء ستة قراريط أرض وأوقفوها على فقراء ومساكين الروم الأرثوذكسى بالاسكندرية ، وعيّن أحدهم ناظراً عليها طيلة حياته ، ثم يتناوب الباقون ، وإذا توفوا جميعا فإن أحد أبناء طائفتهم يتولى النظاره [١] .

هذه بعض الأمثلة على الأوقاف :

أما بالنسبة للميراث فقد كان لهم أراض وعقارات فى جميع أنحاء القطر المصرى مثل دمياط والإسكندرية والقاهرة وغير ذلك من البلاد . وكانت ثروة المتوفى على حسب شريعتهم على النحو التالى :

الزوجة $\frac{٣}{٥}$ أى ثلاثة قراريط ، والولد القاصر $\frac{٤}{٥}$ أى عشرة قراريط ، والبنت القاصر $\frac{١}{٨}$ أى خمسه وربع قيراط [٢] وقد لوحظ أن الأولاد والبنات البالغين لم يكن لهم نصيب فى الميراث ، ولا توزع ثروة المتوفى إلا بعد وصول إفادة من مهندس المحافظة يفيد ذلك وهو يشبه شباك الوراثة فى المجالس الحسبية . وأحيانا يوصى الفرد منهم بوصيته ويحدد المستفيدين من ميراثه مثل زوجته وشقيقه [٣] أو زوجته ووالده وأولاده [٤] بالإضافة إلى اعتناق بعضهم الدين الإسلامى [٥] .

---

(١) محكمة الاسكندرية الشرعية ، رقم ٤٠٦ ، عين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ بتاريخ ٩ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ /

(٢) محكمة دمياط الشرعية رقم ١١٠ ، عين ٩٧٧ مخزن ٤٦ تركى ، ص ٦٥ ، مادة ٢١٦ محرم سنة ١٢٩٠ هـ /

(٣) محكمة الاسكندرية رقم ٥٦ ، عين ٦٩ مخزن ٤٦ ، ص ١٠ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٧ هـ .

(٤) دمياط ، رقم ١٠١ ، عين ١٧٧ ، مخزن ٤٦ ، ص ١٥٢ ، مادة ٦٥١ ، بتاريخ ١٢٨٥ هـ / .

(٥) مصر الشرعية رقم ١٦ ، ص ١٦ ، ص ١٠ ، مادة ١٣ بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٩٩ هـ / .

الجوانب السلبية للجاليات اليونانية :

ويأتى الحديث بعد ذلك عن الجانب السلبى لنشاطهم الاجتماعى . حيث كان الكثيرون منهم يسهرون بالمقاهى والخمارات ، ويقومون بلعب القمار ، ولعبت مسألة القمار دوراً سيئاً فى المجتمع المصرى ، حيث تحمى أماكنها الامتيازات فلا يجوز مفاجأة محل للقمار إلا بحضور قنصله الذى يبغله بخبر مداهمة رجال الأمن له فيأخذ حيطته ، واعتمد هذا النشاط على اليونانيين وعندما طلب من القنصل اليونانى نفيهم أجاب « أن مئات اليونانيين يعيشون منها ، فلا يمكن طردهم دفعة واحدة »[1] وكان قناصلهم على استعداد دائم للدفاع عن رعاياهم ، حتى إن وكيل قنصل اليونان ببورسعيد ، وجه لوما إلى محافظها الذى ذكر بأنه ليس للقواصة الحق فى دخول هذه المحلات وطالب باسترداد أدوات اللعب والأموال المضبوطة ، ولم تجد محاولات المحافظ المتكررة للحصول على مساعدة وكلاء القناصل لها فى إيقاف هذا الخطر ، ولذلك طالبت نظارة الخارجية بالتدخل لدى القناصل العموميين وبخاصة اليونان وإيطاليا وإنجلترا[2] .

أما مسألة الدعارة فلم تمتد أيدى البوليس إليها حيث لم يطبق عليها لائحة سنة ١٩٠٥ م ، وزاولها أصحاب الحمايات بكل ارتياح حتى لقد وصل الأمر لممارستها بجوار المساجد ، وكان ذلك أكبر الاستخفافات بالدين والقيم والأخلاق[3] .

(١) لطيفة سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ، ص ١٠٧ ، صالح رمضان الحياة الاجتماعية فى عصر اسماعيل ، ص ٣٠٧ .

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم ، بورسعيد تاريخها وتطورها ، ص ٦٠ .

(٣) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

وبالنسبة لأعمال الشغب ، فقد تمادى بعضهم فى ذلك ، وتمثل فى الاعتداء على الأهالى فى بورسعيد ، وتستر وكيل القنصل على المعتدين بدلا من المساعدة فى القبض عليهم ، والافحش ، من ذلك رفض تسليمهم للإدارة المصرية لإتمام الإجراءات المطلوبة حيالهم ، فقد امتنع عن تسليم أحد المتهربين من دفع ديونه لأحد المصريين ، رغم توجه مأمور بورسعيد إليه طالبا تسليمه فوعده بإرساله فى اليوم التالى ، إلا أنه تنكر لذلك ، وذكر له أن عدة أشخاص يحملون اسمه ، رافضاً تسليمه للمأمور الذى توجه إليه للمرة الثانية ، وتم ذلك بحضور القنصل اليونانى (١) .

وتعدى أحدهم على حمال مصرى ، رافضاً تسديد أجرته ، وعلى مؤذن مسجد بورسعيد وعلى بعض صغار التجار (٢) ولم تقتصر المشاغبات على الرعايا بل وصلت إلى وكيل القنصل العام بالمدينة حيث ضبط أحد اليونانيين بطرد دخان بالجمرك ، وقبض عليه ، وعندما علم وكيل القنصل بذلك أخذ معه أربعين رجلا مسلحاً ، متوجهاً بهم للجمرك وأفرج عن اليونانى وطرده ، ولم يستأذن المسئولين بالجمرك أو المدينة ، ولم يكتف بذلك بل قام بالاستيلاء على طرد دخان لأحد اليونانيين دون أن يدفع الرسوم الجمركية ثم اعتدى بعد ذلك على سجن بورسعيد (٣) .

واعتدى بعضهم على أحد ابناء العرب بالمدينة ، وعند التحقيق معه

---

(١) زين العابدين شمس الدين ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢) نفسه ، ص ٧٦ .

(٣) زين العابدين شمس الدين ، المرجع السابق ، ٦٨ .

رفض وكيل القنصل إتمام التحقيق الابتدائى بديوان المحافظة ، وطلب حضور المحافظ أو من ينوب عنه إلى القنصلية لإتمام التحقيق بها [١] .

وتعدى أحد المترجمين اليونانيين ببورسعيد بالسب فى حق رئيس ميناء بورسعيد وفى حق الحكومة المصرية ، بالالفاظ النابية ، وطالب رئيس الميناء بتوقيع العقوبة عليه وسجنه بالمحافظة ، ورفض وكيل القنصل التحقيق معه أو سجنه بالمحافظة ، وهدد رئيس الميناء بالتوجه للقاهرة لعرض الأمر على المسئولين ، ووافق الوكيل على التحقيق دون سجنه وبشرط أن يتم ذلك عن طريق مندوبين أحدهما من الخارجية والثانى عن مندوب قنصل جنرال اليونان الذى اختار الوكيل ، وكان تعينه مخيبا لآمال رئيس الميناء الذى اعترض على هذا التعيين [٢] .

وقد تمكن بعض اليونانيين المسجونيين فى بورسعيد من إدخال الاسلحة إلى داخل السجن ، وآخر فى تهريب الحشيش ، ونظراً لتعدد حوادثهم بالمدينة ، فقد طالب محافظها من وكيل القنصل بعدم تجمعهم ولم يمتثل ، وشهد عام ١٨٦٧ م . مشاجرات بين أحد اليونانيين وبين أحد الفرنسيين ، بسبب نشر عدة إعلانات للتحريض على الاعتداء عليهم ـ اليونانيين ـ وكان لهذه الفتنة أن تؤدى إلى نتائج لا تحمد عواقبها لولا طلب محافظ بورسعيد تدخل وكيلى قنصلتى فرنسا وإيطاليا لإخمادها [٣] .

---

(١) نفسه ، ص ٦٩ .

(٢) نفسه .

(٣) زين العابدين شمس الدين ، بورسعيد ، ص ٧٦ ، لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

ونتيجة لقيامهم بأعمال الشغب ، أرسل شريف رئيس النظار خطابا إلى الخديوى إسماعيل يذكر فيه توتر العلاقات بين القنصل العام لليونان فى مصر وبين مأمورية ضبطية مصر بسبب تدخله الشخص والتزامه حماية بعض الأشخاص القاتلين السارقين وأن ذلك ثابت عنه سوابق متعددة لا تتحملها الطبيعة . وقد تمادى اليونانيون فى ارتكاب الجرائم حتى كثرت الشكاوى . ومن تلك الأفعال المشينة التى ارتكبوها أن شخصين يونانيين قاما بإطعام ما يقرب من ستين كلباً خبزاً مسموماً مما أدى إلى انتشار جثث تلك الكلاب فى الشوارع بما لها من رائحة كريهة والسبب فى قيامهم بذلك هو ألا يكون فى المحلات التى يقصدونها بقصد السرقة كلاب « تنبح » عليهم أو أى صوت يلفت النظر اليهم . وفى عام ١٨٨٧م اتهم القنصل اليونانى نفسه فى احدى القضايا وان كانت الوثيقة لا تذكر نوع القضية ولكنها اكتفت فقط بذكر احدى القضايا [١] بالاضافة إلى ارتكابهم الجرائم وأعمال السرقة ، قام بعضهم بتزييف النقود جريا وراء الكسب السريع [٢] فقد قاموا بتزييف العملة فى الإسكندرية وبخاصة الجنيه المصرى والفرنكات والشلنات ، ، وتم القبض عليهم وإيداعهم فى السجن [٣] .

وفى الغربية اعتدى أحدهم على بعض الأهالى وضربه على عينه ففقأها ، كما وقعت مشاجرة بجهة الجنينية بالغربية بين صاحبها نيقولا كوستاكى Nicola Costaki صاحب خمارة وبين اثنين من الأهالى ، وعلى الفور أحضر صاحب الخمارة أربعة لمساعدته لضرب الآخرين ، واعتدوا

(١) بنظارة الخارجية محفظة رقم ١/أ/٢ ، خارجية عام ١٨٨٧م .

(٢) صالح رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

(٣) محفظة مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ٤/١/ب بتاريخ ١٨٨٦/٢/٢٦م .

بالسكين على أحد الوطنيين فى بطنه وذراعه .

وحوكموا أمام المحاكم القنصلية التى حكمت بالسجن عليهم وغالبا لا ينفذ عليهم (١) .

وفى القنطرة احتست جماعة منهم الخمر واعتدوا على الأهالى ، وجرح منهم ثلاثة وأرسلوا للمستشفى ، وفى السويس هجم أربعة منهم على مطعم يمتلكه أحد الأهالى وهم شاهرون سلاحهم واستولوا على أمواله وخربوه هو ومن معه ، وأحدثوا بهم إصابات بالغة لدرجة أن الأجانب لم يأمنوا شرهم ، وحدثت مشاجرة بين فرنسى وامرأة يونانية ، فالتجأ كل منهما لقنصله ، وانتهى ذلك بقيام مشاجرة بين الطرفين جرح فيها الفرنسى .

وفى الإسكندرية وأثناء احتفال الإيطاليين بإحدى حفلاتهم وخروجهم بأعلامهم وموسيقاهم وعند مرورهم بحى الأفرنج تشابكوا معهم واستخدموا أسلحتهم وقتل الكثير من الطرفين (٢) وشهد حى الهماميل ١٩٠٥ ، نزاع بين المشاغبين اليونانيين أنفسهم ، فقام أحدهم بإطلاق النار على الآخر ، ولكن الرصاصة قتلت نجاراً سكندرياً ، ولم يكتف بذلك بل اعتدى على السكندريين بالسكين فكان من الطبعى أن يدافع الأهالى عن أنفسهم ، وقامت معركة بين الطرفين ، وهجموا على محلاتهم ، وسيطرت الشرطة على الموقف وقبضت على المشاغبين واتهم ٧١ شخصا فى هذا الحادث وحوكموا ، وأفرجت المحكمة عن ٢٩ منهم والباقى حكم عليهم بالسجن

---

(١) لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) صالح رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

والأشغال . أما سوقة اليونانيين وأصحاب السوابق منهم والذين كانوا وراء كل سوء حلّ بمصر فقد مثلوا أمام المحاكم القنصلية اليونانية ، تسوى الأمور فى مثل تلك المسائل وما على المصريين إلا أن يحاكمو بدون جريمة ارتكبوها[1] .

هذه بعض نماذج من حياتهم الاجتماعية التى تمثل الجانب السلبى لهم والتى وضحت لنا أنهم لم يتركوا أى شئ إلا فعلوه مثل السرقة والتهريب والدعارة والمخدرات والتزييف وغير ذلك من الأعمال المشينة محتمين بالامتيازات الأجنبية .

جهود الدولة العثمانية لالغاء معاهدات الامتيازات الأجنبية:

عندما ضعفت الدولة العثمانية ، بدأت الدول الأوربية تتدخل فى شئونها . وكانت معاهدات الامتيازات الأجنبية هو الباب الذى دخلت منه الدول الأوروبية لتحقيق أغراضها . فبدلا من أن تنظر هذه الدول إلى هذه الامتيازات على أنها منحة من السلطان ، فسرتها بأنها حقوق انتزعت من سلطان ضعيف أو من دولة منهزمة . ومع أن الدولة منحتها وهى فى أوج قوتها وأصبح الرعايا الأوروبيون فى الدولة العثمانية يتمتعون بحصانة أعفتهم من الخضوع للسلطات العثمانية وأصبحوا كأنهم يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية وكانت هذه الامتيازات عقبة كؤود أمام الدولة حالت دون قيامها بتنفيذ مشروعات إصلاحية واستنباط موارد مالية جديدة لمواجهة نفقات الإدارة والحكم ولذلك أصبحت معاهدات الامتيازات الأجنبية

(١) لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

بمثابة مواثيق مذلة للعثمانيين حتى سقوط دولتهم عقب الحرب العالمية الأولى [(١)] .

وكانت الدولة قد بذلت جهوداً كبيرة عقب حرب القرم وقبل انعقاد مؤتمر باريس فى اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط - فبراير - ١٨٥٦ لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية بكونها وسيلة تساعدها على تنفيذ الإصلاحات التى جاءت فى خطى همايونى الذى أصدره فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير شباط ١٨٥٦ . أى قبل انعقاد مؤتمر باريس باسبوع السلطان عبد المجيد الأول ١٨٣٩ - ١٨٦١م . ولكن لم تجد الدولة العثمانية استجابة من الدول الأعضاء فى المؤتمر والتى كانت متحالفة معها فى حرب القرم . وجاء هذا الرفض متعارضا أشد التعارض مع رأى جمهرة المؤرخين بأن الدولة الأوربية الكبرى ممثلة فى المؤتمر قد أعطت الدولة العثمانية فرصة لا نظير لها لتنظيم شئونها فأضاعت هذه الفرصة . ولو حسنت النيات لوجدت الدولة استجابة لإلغاء الامتيازات الأجنبية . أو على الأقل للحد من مساوئها المتزايدة . وعقب انقلاب ١٩٠٨ حاول أعضاء « اتحاد وترقى جمعيتى » أى جمعية الاتحاد والترقى إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، ولكنهم اخفقوا فى محاولاتهم . ولم تمض سنوات ذات عدد حتى قامت الحرب العالمية الأولى أغسطس - آب - ١٩١٤ . وأرسلت الحكومة العثمانية منشورا فى التاسع من شهر سبتمبر - ايلول - ١٩١٤ إلى سفراء الدول فى استانبول تبلغهم أنها قررت إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية اعتبارا من أول اكتوبر - تشرين أول - عام ١٩١٤ . ورد السفراء بمذكرة فى اليوم

---

(١) عبد العزيز الشناوى ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، جـ٢ ، ص ٧٥٠ القاهرة سنة ١٩٨٠ م

التالى يحتجون فيها على قرار الحكومة ويعلنون تمسك حكوماتهم ببقاء ذلك النظام ساريا .

ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى فى الخامس من نوفمبر – تشرين ثان – ١٩١٤ منضمة إلى دولتى الوسط ضد بريطانيا وحليفاتها أعلنت دولتا الوسط ألمانيا والامبراطورية النمساوية المجرية –قبولهما إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية [١] ولما انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ودولتى الوسط ، قررت بريطانيا وحليفاتها فى معاهدة سيفر التى فرضتها فى اليوم العاشر من أغسطس – آب – عام ١٩٢٠ على الدولة العثمانية الإبقاء على نظام الامتيازات الأحنبية (المادة ٢٦١) عقابا لها واذلالا لها . وبفضل نجاح الحركة الكمالية استبدلت معاهدة سيفر بمعاهدة جديدة هى معاهدة لوزان فى اليوم الرابع والعشرين من شهر يوليو – تموز – عام ١٩٢٣ تقرر فيها الغاء نظام الامتيازات الأجنبية (المادة ٢٨) وبذلك تخلصت تركيا من هذا النظام الوبيل [٢] .

الغاء نظام الامتيازات الأجنبية في ولايات الشرق العربي الآسيوي:

أما سوريا ولبنان والعراق وفلسطين ، فقد ألغى فيها نظام الامتيازات الأجنبية عقب انفصال هذه الأقاليم العربية بعد الحرب العالمية الأولى ووضعها تحت نظام الانتداب الفرنسى والبريطانى وفقا للمادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم والموقع عليه فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يونيو – حزيران

(١) عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، ص ٧٥١ .

(٢) عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٧٥٢ .

١٩١٩م .

الغاء نظام الامتيازات الأجنبية في مصر بعد أكثر من ثلاثين عاما :

بقى نظام الامتيازات الأجنبية نافذا فى مصر أكثر من ثلاثين عاما بعد الغائه فى الولايات العربية فى غربى آسيا . وفى اليوم السادس عشر من شهر يناير – كانون ثان – ١٩٣٧ دعت مصر إلى عقد مؤتمر دولى فى مدينة مونتريه بسويسرا فى الثانى عشر من شهر أبريل – نيسان – عام ١٩٣٧ حضره مندوبون عن الدول صاحبة الامتيازات فيها . وتوصل هذا المؤتمر إلى عقد اتفاقية مونتريه . ونصت على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر بعد فترة انتقالية حددت باثنى عشر عاما تنتهى فى اليوم الرابع عشر من شهر أكتوبر – تشرين أول – عام ١٩٤٩ بزوال المحاكم المختلطة بوصفها آخر أثر أساس لنظام الامتيازات الأجنبية (١) .

---

(١) عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٧٥١ .

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا : وثائق لم تنشر بعد :-

دار الوثائق القومية بالقاهرة :

١- محافظ مجلس الوزراء وتشمل :

محفظة نظارة الخارجية .

محفظة نظارة الأشغال .

محفظة نظارة الداخلية .

محفظة نظارة الحقانية .

محفظة نظارة الحربية .

محافظ الطوائف القبطية والدينية والجاليات الأجنبية .

محفظة جمعيات وشركات .

محفظة مصلحة الأملاك الأميرية (الدومين) .

ديوان الخديوى ، سيادية مجموعة محافظ العرضحالات .

محافظ غير مرقمة فى الفترة ١٨٩٣ - ١٩٤٤ .

- مصلحة الشركات وحدائق عامة ، دفاتر قيد تقاسيط رزق بلا مال ، دفاتر الأباعد العشورية .

٢- دار المحفوظات المصرية بالقلعة :

دفاتر محكمة جرجا .

سجلات محكمة دمياط .

سجلات محكمة الاسكندرية .

٣- أرشيف الشهر العقارى :

سجلات محكمة مصر الشرعية

سجلات القسمة العربية .

سجلات محكمة الزاهد .

سجلات الباب العالى .

ثانيا : المراجع العربية :-

١- أ. ب. كلوت بك

لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمد بك مسعود ، الجزء الثالث والجزء الرابع .

٢- أحمد أحمد الحتة (دكتور)

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٥٠م.

٣- أحمد أحمد الحتة (دكتور)

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٧م .

٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور)

علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل ، القاهرة ١٩٦٧م .

٥- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور)

مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ - ١٨٨٢م (التدخل الأجنبى الحركة الوطنية ، الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٦٥ .

٦- أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)
تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق (١٨٤٨ - ١٨٨٢م) الجزء الثانى (١٨٦٣ - ١٨٨٢م) القاهرة .

٧- البرت فارمان ،
مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، مراجعة على جمال الدين عزت عثمان ، القاهرة ١٩٦٤م .

٨- الكسندر شولس ،
مصر للمصريين ، أزمة مصر السياسية والاجتماعية تعريب الدكتور رءوف عباس ، القاهرة ١٩٨٣ .

٩- أمين عز الدين ،
تاريخ الطبقة العاملة فى مصر منذ نشأتها حتى ١٩١٩م - القاهرة ١٩٦٦م .

١٠- أمين سامى باشا ،
تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا ، المجلد الثالث من الجزء الثالث ، القاهرة ، ١٨٧٧ .

١١- أمين سامى باشا ،
تقويم النيل فى سنتى ١٩١٤ - ١٩١٥ ، القاهرة ١٩١٧ .

١٢- ج. باير ،
دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة الدكتور عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، القاهرة ١٩٧٦م .

١٣- جرجس سلامة ،
تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ١٩٦٣ .

١٤- أمين عفيفى مصطفى عبد الله (دكتور)
تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث القاهرة ١٩٥٤م .

١٥- أندريه ريمون ،
المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ترجمة لطيف فرج ، القاهرة ١٩٩١م .

١٦- حسن صبحى (دكتور) ،
المؤثرات الأوروبية فى مجتمع الاسكندرية فى العصر الحديث ، ١٨٠٥ - ١٩٣٩م ، ضمن بحوث مجتمع الاسكندرية عبر العصور المختلفة - الإسكندرية ١٩٧٣ .

١٧- حلمى أحمد شلبى (دكتور) ،
صغار ملاك الأراضى الزراعية فى المنوفية (١٨٩١ - ١٩١٣م) ، القاهرة ١٩٩٠م .

١٨- رءووف عباس (دكتور) ،
الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢م ، القاهرة ١٩٦٧م .

١٩- رءووف عباس (دكتور) ،
الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٨٣م .

٢٠- دافيد لاندرز ،
بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢١- ديمترى ينى زرينى ،
تاريخ مؤسسة صناعية ، شركة أقطان كفر الزيات ١٨٩٤ -
١٩٥٦ ، الإسكندرية ١٩٥٦م .

٢٢- زين الدين شمس الدين نجم (دكتور) ،
بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها (١٨٥٩ - ١٨٨٢م)
القاهرة ١٩٨٧ .

٢٣- صالح رمضان ،
الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل (من ١٨٦٣ -
١٨٧٩م) الاسكندرية ١٩٧٧ .

٢٤- طلعت اسماعيل رمضان (دكتور) ،
الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ،
القاهرة ١٩٨٣ .

٢٥- على الجريتلى ،
النظام المصرفى فى مصر .

٢٦- عاصم الدسوقى (دكتور) ،
كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ١٩١٤
- ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٥ .

٢٧- عبد الرحمن الرافعى ،
تطور الحركة الوطنية فى مصر ، عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٢ .

٢٨- على بركات ،
الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية ، محاولة لتفسير ظاهرة العنف فى الثورة ، تاريخ المصريين ، مائة عام على الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٨١ .

٢٩- على بركات (دكتور) ،
تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية القاهرة ١٩٧٧م .

٣٠- على بركات (دكتور) ،
الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٧٨ .

٣١- على شلبى (دكتور) ،
الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١٨٤٧ - ١٨٩١م) القاهرة ١٩٨٣ .

٣٢- لطيفة محمد سالم (دكتورة) ،
القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣٣- لطيفة محمد سالم (دكتورة) ،
النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤ . الجزء الأول القاهرة ١٩٨٢ .

٣٤- لطيفة محمد سالم (دكتورة) ،
النظام القضائى المصرى الحديث ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٣٥- محمد فريد ،
مذكرات ، محمد فريد ، تحقيق ونشر الدكتور رءوف عباس القسم الأول ، القاهرة ١٩٧٥م .

٣٦- محمد محمود السروجى (دكتور) ،
مجتمع الإسكندرية والحركة الوطنية ، ضمن بحوث مجتمع الإسكندرية عبر العصور المختلفة ١٩٧٣م .

٣٧- محمد محمود السروجى (دكتور) ،
مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٦ .

٣٨- محمود متولى (دكتور) ،
الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٩- محمد محمود زيتون ،
اقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ، الاسكندرية ١٩٦٢ .

٤٠- نبيل عبد الحميد سيد أحمد (دكتور) ،
النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .

٤١- نوال قاسم (دكتورة) ،
تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر، القاهرة ١٩٨٧م .

٤٢- هيلين آن ريفلين ،
الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى القاهرة ١٩٦٧ .

ثالثا الدوريات :

- الوقائع المصرية .
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى و،الاحصاء والتشريع .
- مجلة كلية التربية / جامعة قناة السويس ، العدد الثانى يونيو ١٩٩١ . صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنيا (١٨٩٦ - ١٩٥٢) دراسة وثائقية (دكتور مدحت محمد عبد النعيم) .
- بلدية الاسكندرية مجموعة العقود والاتفاقات الخاصة بالكناسة .
- أوراق خصوصية لأعضاء القومسيون البلدى ، عام ١٩٢٥ .

رابعا : المراجع الأوروبية :

- Vantinballass V.,

The Dury of Greek people in Egypt Alexandria , 1945 .

- D. Kllimahos " Patriach of Alexandria Greek Schools at Cairo , Alexandria 1913 .

- H. Dunne ,

An introduction to the the History of Education in Modern Egypt , London 1938 .

- Politis T.,

L'Hellenisme et L'Egypté Moderné Tom Priemien .